

جامعة حسية بن بوعلي - الشلف -

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع: نفود، مالية.

انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر (1994/2004)

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالب:

ضيف أحمد د.البشير عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً

د- بلعزوز بن علي

مقرواً

د- البشير عبد الكريم

عضواً

د- زبيري رابع

عضواً

د- هني محمد نبيل

عضواً

أ- بظاهر جمال الدين

السنة الدراسية: 2005/2004.

المفهرس

2 مقدمة

7 الفصل الأول: ماهية النفقات العامة و أسباب تزايدها

7 المبحث الأول: تعريف النفقات العامة و خصائصها

7 1-1: النفقة العامة مبلغ نقدي

9 1-2: مصدر النفقة العامة

11 1-3: النفقة العامة تحقق النفع العام

12 المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة

12 2-1: تقسيم النفقات حسب المعيار العلمي (النظري)

17 2-2: تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوضعي (العملي)

18 2-3: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

27 المبحث الثالث: تطور النفقات العامة و أسباب تزايدها

27 3-1: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

31 3-2: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

37 خلاصة الفصل الأول:

39 الفصل الثاني: طرق تمويل النفقات العامة

39 المبحث الأول: تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب

39 1-1: مفاهيم متعلقة بالضريبة

40 2-1: القواعد الأساسية للضريبة و الأساس القانوني لفرضها

43 3-1: حدود الاعتماد على الضرائب في تمويل النفقات العامة

47 4-1: الاعتماد على الضرائب في تمويل النفقات العامة في الجزائر

50 المبحث الثاني: التمويل عن طريق القروض

50 1-1: تعريف وخصائص القرض العام

53 2-2: أنواع القرض العام

55 3-2: حدود الاعتماد على القروض في تمويل النفقات العامة

56 4-2: الاعتماد على القروض في تمويل النفقات العامة في الجزائر

59.....المبحث الثالث: تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي

59 1-3: مفهوم التمويل بالإصدار النقدي

62 2-3: حدود الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل النفقات العامة

63 3-3: الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل النفقات العامة في الجزائر

66..... خلاصة الفصل الثاني:

68..... الفصل الثالث: معايير تخصيص النفقات العامة وآثارها

68..... المبحث الأول: معايير توزيع النفقات العامة على القطاعات الحكومية

68 1-1: قطاع الخدمات السيادية للدولة

72 2-1: قطاع الخدمات الأساسية للتنمية

74..... المبحث الثاني: ترشيد سياسة الإنفاق العام والاتجاهات الحديثة لإصلاحها

74 1-2: مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه

78 2-2: صعوبات ومشاكل ترشيد سياسة الإنفاق العام

81 3-2: الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام

83 4-2: سياسة ترشيد الإنفاق العام و إعادة توجيهه في الجزائر

87..... المبحث الثالث: آثار النفقات العامة

88 1-3: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

93 2-3: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

96 3-3: أثر النفقات العامة على التوظيف (التشغيل)

100..... خلاصة الفصل الثالث

102 الفصل الرابع: علاقة الإنفاق العام بالنمو والتشغيل

102..... المبحث الأول: الإطار النظري لعلاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي والتشغيل

102..... 1-1: علاقة الإنفاق العام بنموذج (IS-LM) واثره على سوق الشغل

111..... 2-1: علاقة الإنفاق العام بنموذج العرض الكلي والطلب الكلي وأثره على سوق الشغل

118..... المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر

119..... 1-1: الدراسات السابقة لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

121..... 2-1: النموذج القياسي المستخدم والبيانات الخاصة بالدراسة

128..... المبحث الثالث: تقدير مرونة العمالة للنمو الاقتصادي في الجزائر

128..... 1-1: مفهوم مرونة العمالة للنمو الاقتصادي وأهميتها في وضع الدراسات التنبؤية

135..... 2-1: تقدير مرونة العمالة لنمو الإنتاج في الاقتصاد الجزائري

139..... خلاصة الفصل الرابع:

141.....	الفصل الخامس: سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على سوق الشغل
141....	المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في ظل التعديل الهيكلي وأثرها على التشريع (1998/1999)
141.....	1-1: وضعية الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات وسياسة الإنفاق العام المتبعة
144.....	1-2: تطور ميزانية التسيير وانعكاسها على سوق الشغل
144.....	1-3: تطور ميزانية التجهيز وأثرها على سوق الشغل
144.....	1-4: البرامج المتبعة للتخفيف من البطالة
144.....	المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام في ظل الإنعاش الاقتصادي وأثرها على سوق (1999/2004)
144.....	1-2: سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (1999/2004)
144.....	2-2: تطور نفقات التسيير وانعكاسها على سوق الشغل
144.....	2-3: تطور نفقات التجهيز وانعكاسها على سوق الشغل (دراسة برنامج الإنعاش الاقتصادي)
144.....	خلاصة الفصل الخامس:

خاتمة: 181

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2001 حسب كل دائرة وزارية.	19
الجدول رقم (2-1)	الاعتمادات المخصصة لوزير الأشغال العمومية لسنة 2004 من ميزانية التسيير والموزعة بالترتيب في كل باب.	20
الجدول رقم (3-1)	الاعتمادات المخصصة لوزير الأشغال العمومية لسنة 2004 من ميزانية التسيير حسب كل قسم.	24
الجدول رقم (4-1)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2004 حسب القطاعات.	26
الجدول رقم (5-1)	تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية في الجزائر (2004/1990).	28
الجدول رقم (6-1)	تطور النفقات العامة الحقيقية ونصيب الفرد منها في الجزائر (2004/1994).	30
الجدول رقم (7-1)	تطور الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العامة الحقيقية في الجزائر (2003/1994).	32
الجدول رقم (1-2)	مكونات إيرادات الميزانية العامة (2003/1994).	47
الجدول رقم (2-2)	هيكل الإيرادات الضريبية للفترة (2003/1999).	48
الجدول رقم (3-2)	تمويل عجز الخزينة العامة (2003/1994).	56
الجدول رقم (4-2)	تطور الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي للفترة (2003/1994).	58
الجدول رقم (5-2)	تطور نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام والنفقات العامة للفترة 1964-1986.	63
الجدول رقم (6-2)	نسبة تسبيقات البنك المركزي إلى إيرادات الخزينة العامة.	64
الجدول رقم (1-3)	نسبة الإنفاق على الدفاع من الإنفاق العام في بعض بلدان العالم لسنة 1995.	69
الجدول رقم (2-3)	تطور نسبة نفقات الدفاع والأمن في الجزائر (2000/1991).	71
الجدول رقم (3-3)	تطور نفقات التربية والصحة لبعض الدول لسنة 1993.	73
الجدول رقم (4-3)	تطور النفقات العامة للصحة في الجزائر (1998/1991).	74
الجدول رقم (5-3)	تطور النفقات العامة وبنيتها (1998/19986).	84
الجدول رقم (6-3)	بنية النفقات العامة لبعض الدول الصناعية لسنة 1993.	91
الجدول رقم (7-3)	تطور معدل نمو النفقات العامة والمستوى العام للأسعار (2003/1994).	92
الجدول رقم (1-4)	البيانات المستعملة في دراسة أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي.	124
الجدول رقم (2-4)	المتغيرات المستقلة و المتغير التابع المستعملة في دراسة اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي.	124
الجدول رقم (3-4)	البيانات المستعملة في دراسة اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي.	125
الجدول رقم (4-4)	المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستعملة في دراسة اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي.	126

127	أثر قطاع المحروقات على الإنتاج المحلي الإجمالي (2003/1994).	الجدول رقم (5-4)
128	تطور الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي في الجزائر (2003/1994).	الجدول رقم (6-4)
132	فرص العمل المحدثة في الجزائر (سيناريو النمو المرتفع).	الجدول رقم (7-4)
133	فرص العمل المحدثة في الجزائر (سيناريو النمو المنخفض).	الجدول رقم (8-4)
135	مرونة العمالة للإنتاج المحلي الإجمالي (2003/1994).	الجدول رقم (9-4)
137	مرونة العمالة للإنتاج في القطاعات الاقتصادية.	الجدول رقم (10-4)
142	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1994/1990)	الجدول رقم (1-5)
144	تطور النفقات العامة للفترة (1998/1994).	الجدول رقم (2-5)
145	أثر سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية (1998/1994).	الجدول رقم (3-5)
148	تطور نفقات التسيير في الجزائر (انجازات) خلال الفترة (1998/1994).	الجدول رقم (4-5)
149	تطور معدل نمو مكونات نفقات التسيير للفترة (1998/1994).	الجدول رقم (5-5)
150	تطور الأجر الأدنى الوطني المضمون (1998/1994).	الجدول رقم (6-5)
150	تطور اليد العاملة في قطاع الإدارات للفترة (1997/1994).	الجدول رقم (7-5)
151	تطور انجازات نفقات التجهيز للفترة (1998/1994).	الجدول رقم (8-5)
152	تطور نسب نفقات التجهيز حسب القطاعات الاقتصادية (1998/1994).	الجدول رقم (9-5)
153	تطور نمو نفقات التجهيز حسب نوع النفقات (1998/1994).	الجدول رقم (10-5)
154	تطور بنود نفقات العمليات برأس المال للفترة (1998/1994).	الجدول رقم (11-5)
154	حصيلة عمليات تخفيض عدد العمال وعدد المؤسسات المنحلة حسب كل قطاع للسداسي الأول 1998.	الجدول رقم (12-5)
156	تطور برامج معالجة البطالة	الجدول رقم (13-5)
159	تطور النفقات العامة وهيكلتها للفترة (2004/1998).	الجدول رقم (14-5)
162	تطور هيكل نفقات التسيير للفترة (2004/1999).	الجدول رقم (15-5)
163	تطور نمو نفقات التسيير والأجور وعلاقتها بالأجر الأدنى المضمون للفترة (2004/1999).	الجدول رقم (16-5)
163	تطور حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي ومعدل نموها للفترة (2004/1999).	الجدول رقم (17-5)
164	مقارنة نمو الأجر الشهري المتوسط بنمو اليد العاملة في قطاع التوظيف العمومي للفترة (2004/1999).	الجدول رقم (18-5)
165	تطور نسبة نفقات أجور الموظفين إلى الإنتاج المحلي الإجمالي (2003/1999).	الجدول رقم (19-5)
168	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (2000/1999).	الجدول رقم (20-5)
169	تطور معدل البطالة (2000/1998).	الجدول رقم (21-5)
169	تطور مؤشر الفقر في الجزائر (1988-1995-2000).	الجدول رقم (22-5)
170	توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب مجالات الاستثمار (2004/2001).	الجدول رقم (23-5)
171	توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب السنوات و مجالات الاستثمار (2004/2001).	الجدول رقم (24-5)

174	توقعات مناصب العمل المنشأة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية.	الجدول رقم (5-25)
176	مناصب الشغل المحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2003/2001).	الجدول رقم (5-26)
177	تطور الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة (2003/1999).	الجدول رقم (5-27)
177	تطور معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2003/1999).	الجدول رقم (5-28)
178	تطور معدل نمو اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2004/2000).	الجدول رقم (5-29)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية في الجزائر(2004/1990).	28
الشكل رقم (2-1)	تطور معدلات نمو النفقات العامة الحقيقية ونصيب الفرد منها	30
الشكل رقم (3-1)	تطور نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي الحقيقي والنفقات العامة الحقيقية(2003/1994)	32
الشكل رقم (4-1)	العلاقة المتأخرة لنمو النفقات العامة بنمو الإنتاج الداخلي الإجمالي (2003/1995)	33
الشكل رقم (1-2)	أثر تمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب	44
الشكل رقم (2-2)	اثر زيادة معدلات الضريبة على الحصيلة الضريبية (منحنى لافر)	46
الشكل رقم (3-2)	مكونات إيرادات الميزانية العام (2003/1994)	48
الشكل رقم (4-2)	تطور بنية الإيرادات الضريبية (2003/1999)	49
الشكل رقم (5-2)	اثر تمويل الإنفاق العام عن طريق القروض العامة	52
الشكل رقم (6-2)	اثر مزاحمة الإنفاق العام للتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت	58
الشكل رقم (7-2)	اثر تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي	61
الشكل رقم (1-3)	تطور معدلات نمو النفقات العامة (التسيير، التجهيز) للفترة (1998/1986)	84
الشكل رقم (2-3)	تطور بنية النفقات العامة للفترة (1998/1994)	86
الشكل رقم (3-3)	تطور معدلات نمو النفقات العامة الاسمية والمستوى العام للأسعار(2003/1995).	92
الشكل رقم (4-3)	اثر المضاعف (اثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل)	94
الشكل رقم (1-4)	منحنى IS (الدخل بدلالة سعر الفائدة)	104
الشكل رقم (2-4)	منحنى LM (الدخل بدلالة سعر الفائدة).	106
الشكل رقم (3-4)	التوازن في السوقين السلعي والنقدي نموذج (IS-LM)	107
الشكل رقم (4-4)	التوازن في سوق العمالة	108
الشكل رقم (5-4)	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق العمل.	109
الشكل رقم (6-4)	أثر زيادة الإنفاق العام على سوق الشغل.	110
الشكل رقم (7-4)	اشتقاق منحنى الطلب الكلي	113
الشكل رقم (8-4)	اشتقاق منحنى العرض الكلي في حالة ثبات الأجور.	114
الشكل رقم (9-4)	توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي.	115
الشكل رقم (10-4)	تأثير التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على توازن سوق العمل	116
الشكل رقم (11-4)	اثر سياسة الإنفاق العام على سوق العمل	117
الشكل رقم (12-4)	تأثير زيادة الإنفاق العام على الدخل دون التأثير على سعر الفائدة المستوى العام للأسعار	118
الشكل رقم (13-4)	اثر تغيير أسعار وإنتاج قطاع المحروقات على الإنتاج المحلي الإجمالي	127

129	تطور الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي في الجزائر (2003/1994) بالملايين	الشكل رقم (4-14)
129	تطور معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (2003/1994)	الشكل رقم (4-15)
134	حجم العمالة بموجب تصوري النمو المرتفع والمنخفض	الشكل رقم (4-16)
134	تطور مرونة العمالة للإنتاج المحلي الإجمالي (2003/1995)	الشكل رقم (4-17)
144	تطور معدل النمو السنوي للنققات العامة للفترة (1998/1994).	الشكل رقم (5-1)
145	تطور نسبة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة (1998/1994)	الشكل رقم (5-2)
146	علاقة سياسة الإنفاق العام بمعدل التضخم (1998/1994)	الشكل رقم (5-3)
147	علاقة سياسة الإنفاق العام برصيد الميزانية العامة (1998/1994)	الشكل رقم (5-4)
148	علاقة سياسة الإنفاق العام بمستوى التشغيل (حجم اليد العاملة) للفترة (1998/1994)	الشكل رقم (5-5)
153	تطور نمو نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار و نفقات العمليات برأس المال) للفترة (1998/1994).	الشكل رقم (5-6)
160	تطور النفقات العامة ونفقات التسيير والتجهيز (2004/1999)	الشكل رقم (5-7)
160	تطور هيكل النفقات العامة للفترة (2004/1999)	الشكل رقم (5-8)

المقدمة

المقدمة

لقد كانت للأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر سنة 1986 بسبب الانخفاض الشديد لأسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، أثارا كبيرة على الاقتصاد الجزائري، حيث أدت إلى انهيار شبه كلي للاقتصاد الوطني، ومن أبرز هذه الآثار اختلال عجز الموازنة العامة للدولة وكذا عجز الميزان التجاري، اللذان أخذتا طابعا متدهورا.

ونظرا لهذا التدهور المستمر للنشاط الاقتصادي، وبعد أن اتضح جمود النظام الاقتصادي السائد آنذاك في مواجهة الأوضاع الاقتصادية الجديدة اتجهت الجزائر مع نهاية الثمانينات إلى ضرورة التغيير، وذلك عن طريق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها منذ سنة 1989، في محاولة منها لبعث الاقتصاد الوطني من جديد ونفاذي الوقوع في فخ صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة المديونية الخارجية، ولأجل ذلك بذلت الدولة جهودا معتبرة لإعادة توزيع المهام بين مختلف الفعاليات الاقتصادية من جهة والدولة من جهة أخرى. ولقد شرعت الجزائر في تنفيذ برنامجين اقتصاديين بدعم من طرف صندوق النقد الدولي، البرنامج الأول يمتد من (1989 إلى 1993) والمتمثل في برنامج الاستعداد الائتماني الأول والذي كان يهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، والتقليص من عجز الموازنة العامة، وتحرير الأسعار، وتجميد الأجور... الخ. والبرنامج الثاني والمتمثل في برنامج التعديل الهيكلي (1994 إلى 1998). والذي يهدف بدوره إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وإحداث إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات والمتغيرات الاقتصادية.

ومن بين أهم البنود التي تم التركيز عليها في هذه الإصلاحات بند المالية العامة وخاصة جانب النفقات العامة حيث كان ينظر إليها أنها السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة للدولة، لذلك أعيد النظر في سياسة الإنفاق العام وذلك عن طريق إعادة توجيه وترشيد النفقات العامة وفق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية.

يعتبر جانب الإنفاق العام "مالية الدولة" أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي. فالإنفاق العام هو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن كفاءة تخصيصه يعكس أثرا إيجابيا نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي. و من بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق العام حفز النمو وخلق مناصب شغل جديدة. ولقد اعتمدت الجزائر سياسة انفاقية تشفوية خلال فترة التعديل الهيكلي (1994/1998)، وذلك بقصد التخلص من عجز الموازنة العامة، والذي نتج عن انخفاض الإيرادات بفعل انخفاض أسعار البترول ابتداء من صدمة 1986، ولقد رافق هذه الإجراءات انخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع معدلات

البطالة التي وصلت إلى 28.02 % سنة 1998 بعدما كانت تقدر بـ 24.36 % سنة 1994، لتليها سياسة إنفاقية توسعية وخاصة خلال الفترة (2004/2001) و التي تميزت ببرنامج إنفاقي ضخم والذي يتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي (P.S.R.E)، ولقد رافق هذه الفترة انخفاض في معدلات البطالة وزيادة مستويات التشغيل. إن هذه التغيرات في سياسة الإنفاق العام وكذا مستويات التشغيل والبطالة تعطينا نظرة أولية على وجود علاقة طردية بين النفقات العامة وسوق الشغل.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي:

- 1- أهمية النفقات العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والمكانة التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري.
- 2- الاعتماد الكبير على سياسة الإنفاق العام من أجل زيادة التشغيل والتقليص من حجم البطالة، وخاصة مع الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- 3- توفر موارد مالية ضخمة في الفترة الأخيرة والناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما يتيح للدولة المزيد من الإنفاق العام.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- 1- معرفة تطورات النفقات العامة واهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها.
- 2- معرفة أهم مراحل سياسات الإنفاق العام بعد الإصلاحات الاقتصادية.
- 3- معرفة مدى مساهمة النفقات العامة في زيادة النمو الاقتصادي وإحداث مناصب شغل جديدة.
- 4- محاولة إعطاء بعض الآليات التي يمكن تسهم في تفعيل سياسة الإنفاق العام اتجاه النمو والتشغيل.

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بصياغة السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو وسوق الشغل في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيلها للإسهام في الإنعاش الاقتصادي والحد من البطالة؟

كما يتضمن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ماذا نقصد بالنفقات العامة وما هي أهم محدداتها في الجزائر؟
- 2- ما هي طرق تمويل النفقات العامة في الجزائر؟

3- على أي أساس يتم توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات الاقتصادية وما هي الآثار المترتبة عنها؟

4- ما هي الشروط التي يجب توفرها حتى تؤدي النفقات العامة دورها في زيادة النمو والتشغيل، وهل هذه الشروط متوفرة في الاقتصاد الجزائري؟

5- ما هي أهم مراحل سياسة الإنفاق العام المتبعة في الجزائر وما هي انعكاساتها على سوق الشغل؟

من خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- تقوم الدولة بالإنفاق حسب الموارد المالية المتوفرة لديها، وليس على أساس المتطلبات التي يحتاجها المجتمع.

2- يتم توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات الاقتصادية حسب الأهداف التي تسعى إليها الدولة.

3- يمكن التأثير على سوق الشغل عن طريق النفقات العامة بتوجيه هذه الأخيرة إلى المشاريع ذات الكثافة العمالية والأكثر إنتاجية.

4- إن تأثير سياسة الإنفاق العام على سوق الشغل مرهون بمدى تأثير هذه السياسة على الإنتاج.

حدود الدراسة:

تحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين: مكاني وزماني، الجانب المكاني يؤدي بنا إلى الاهتمام بظاهرة النفقات العامة في الجزائر وأثارها على النمو والتشغيل، أما الجانب الزمني للبحث فهو محدد بالفترة (1994-2004) وهي فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية (إمضاء اتفاق الاستعداد الائتماني في ماي 1994)، وهذا راجع إلى أن الاهتمام بترشيد النفقات العامة انطلق مع انطلاق الإصلاحات الاقتصادية، وإذا كان هناك رجوع إلى فترة سابقة فإنما هو لتوضيح بعض القضايا في سياقها التاريخي وذلك من أجل فهم أفضل لها.

المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي وأداته التوصيف من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وكيفية تخصيصها وعلاقتها بالتشغيل، كما اعتمدنا على أداة التحليل بغرض تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالنفقات العامة والتشغيل، كما أننا تناولنا الموضوع عن طريق الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي وذلك راجع إلى طبيعة الدراسة، حيث دعمنا الجانب النظري بالجانب التطبيقي كلما توفرت لدينا الإحصائيات.

خطة البحث:

تندرج دراستنا لهذا البحث في خمسة فصول رئيسية، حيث نتناول في الفصل الأول ماهية النفقات العامة وأسباب تزايدها، وذلك بالتطرق إلى تعريف النفقات العامة وأهم خصائصها، ثم نتطرق إلى أهم التقسيمات المعتمدة للنفقات العامة، وفي الأخير نتطرق إلى تطور النفقات العامة وأسباب تزايدها.

كما نتناول في الفصل الثاني أهم الطرق المعتمدة في تمويل النفقات العامة، حيث نتطرق إلى تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب، ثم عن طريق القروض العامة، وفي الأخير عن طريق الإصدار النقدي، وفي كل طريقة من طرق التمويل نتطرق إلى دراسة حالة الجزائر.

أما في الفصل الثالث نتناول فيه معايير تخصيص النفقات العامة وأهم الآثار الناتجة عنها، حيث نتطرق إلى أهم المعايير المستخدمة في توزيع النفقات العامة، ثم نتطرق إلى موضوع ترشيد سياسة الإنفاق العام وأهم اتجاهاتها الحديثة، وفي الأخير نتناول أهم الآثار الناتجة عن النفقات العامة.

و في الفصل الرابع نتناول العلاقة التي تربط الإنفاق العام بسوق الشغل وأهم الشروط التي يجب توفرها حتى تتحقق هذه العلاقة، حيث نتطرق إلى الإطار النظري لعلاقة النفقات العامة بسوق الشغل، ثم نتطرق إلى دراسة إنتاجية النفقات العامة في الجزائر (علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي)، وفي الأخير نتطرق إلى مرونة العمالة للإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر.

أما في الفصل الخامس فننتاول فيه دراسة سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2004/1994) ومدى تأثيرها على سوق الشغل. حيث نعرض فيه سياسة الإنفاق العام خلال فترة التعديل الهيكلي (1998/1994) وانعكاساتها على سوق الشغل، ثم نتطرق إلى سياسة الإنفاق العام خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2004/1998) وانعكاساتها على سوق الشغل. و نختم أخيرا بحثنا بخاتمة نتناول فيها أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة نذكر ما يلي:
- قلة الدراسات المتعلقة بالنفقات العامة وآثارها، خاصة فيما يخص دراسة حالة الجزائر.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالموضوع، وتناقضها من مصدر إلى آخر، وحتى في نفس المصدر في بعض الحالات.

الفصل الأول

ماهية النفقات العامة و أسباب تزايدها

الفصل الأول: ماهية النفقات العامة و أسباب تزايدها

لقد أصبح لمضمون النفقات العامة مكانا بارزا في الدراسات المالية الحديثة، بحيث تناولت هذه الدراسات تحليل دور النفقات العامة في النشاط الاقتصادي، وتركزت هذه الدراسات حول تقسيماتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تخلى الفكر المالي عن ضرورة توازن الميزانية العامة، فأهمية الميزانية في الفكر الحديث ليست كونها تتضمن وسائل تمويل النفقات الضرورية لقيام الدولة، وإنما تكمن أهميتها في الأنشطة التي تمويلها، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وبالتالي أصبح لسياسة الإنفاق العام دور هام في توجيه الاقتصاد الوطني حسب البرامج المسطرة من قبل الحكومة، ولدراسة هذه السياسة ودورها، وجب التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وأهم خصائصها، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل، وكذا التطرق إلى أهم تقسيمات هذه النفقات وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني، ثم نتطرق في المبحث الثالث إلى تطور النفقات العامة و أسباب تزايدها.

المبحث الأول: تعريف النفقات العامة و خصائصها

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة، بواسطة إداراتها و هيئاته و وزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة¹، و من خلال التعريفين يمكن استنتاج أن النفقة العامة تتميز بعدة خصائص.

1-1: النفقة العامة مبلغ نقدي:

حيث تقوم الدولة و غيرها من الأشخاص العامة بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة، فهي تنفق أولا من أجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، كما تنفق لشراء ما يلزمها من التجهيزات الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تقوم بها، كما تنفق على المنح و المساعدات و الإعانات الاجتماعية و غيرها.

وعلى ذلك فإن حصول الدولة على موارد إنتاجية أو خدمات، دون أن تدفع لها ثمنا لا يعد من قبيل النفقات العامة، مثلما يحدث في حالات السخرة، أو الاستيلاء على بعض الممتلكات دون تعويض، و كذلك لا تدخل ضمن النفقات العامة ما تقدمه الدولة من مساعدات غير نقدية لبعض العاملين، مثل السكن المجاني، أو ما تمنحه من إعفاء ضريبي، أو ما تقدمه الدولة من مزايا شرفية كمنح الألقاب و

1- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص:27.

الأوسمة، و قد كانت الدولة تميل في الماضي إلى الحصول على بعض مستلزماتها في صورة عينية عن طريق مصادرة جزء من ممتلكات الأفراد، أو تسخيرهم للعمل لحسابها دون أجر، ثم لم تلبث أن تخلت عن هذا الأسلوب لمنافاته لمبادئ الديمقراطية، ولاعتراض الأفراد المتزايد عليه، إلا أنها استمرت في أداء بعض التزاماتها في صورة عينية، و مثال ذلك تقديم المزايا العينية للعاملين فيها، كمنحهم سكنا اجتماعيا مجانا، ثم انتهى بمعظم الدول إلى استبعاد الأسلوب العيني تماما لعدم ملاءمته لمقتضيات العصر، و لإهداره أحيانا مبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة¹.

كما أن تطور النظام الاقتصادي من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، أدى إلى انتشار استعمال النقود لشراء السلع والخدمات بدلا من الحصول عليها عن طريق المقايضة، ومما دعم الاتجاه نحو استعمال الصفة النقدية للنفقة العامة، تزايد الاهتمام بمراقبة الإنفاق العام، إذ من المعروف أن الرقابة كثيرا ما تتعذر عند اتباع أسلوب الإنفاق العيني نظرا لصعوبة تقييم هذا الإنفاق، وهذا لا يعني عدم استعمال الدولة لنفقات عينية على الإطلاق، فيمكن استعمالها في بعض الحالات الاستثنائية حيث قد يتعذر على الدولة الحصول على احتياجاتها عن طريق الإنفاق العام النقدي، و يكون ذلك مثلا في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية... الخ، وتبقى هذه الحالات استثنائية لا يجب التوسع فيها.

و مما سبق يمكن استنتاج أهم الدعائم التي تساند الإنفاق النقدي، والمتمثلة فيما يلي:

- 1- إن الإنفاق العيني بما يتبعه من منح بعض المزايا العينية، يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة، وكذا توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد.
 - 2- إن استخدام الدولة للنقود في الإنفاق العام يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من تقرير مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، ضمنا لحسن استخدامها بناء على الضوابط والقواعد التي تحقق مصالح الأفراد العامة، أضف إلى ذلك أن الرقابة على الإنفاق العيني تمثل صعوبة كبيرة نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق.
 - 3- إن تطور المجتمعات وتنامي الديمقراطية وحرية الإنسان، أدى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم عن طريق السخرة (بدون أجر) لتتأفي ذلك مع حرية الإنسان وكرامته.
 - 4- إن الإنفاق العيني يثير العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية، ويؤدي ذلك إلى عدم الدقة، وقد يؤدي إلى محاباة بعض الأفراد و إعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.
- ونتيجة للأسباب والدعائم السابقة، فإن النفقات العامة دائما تتم في صورة نقدية، ولا يخفى علينا أن الإنفاق في شكله النقدي قد أدى إلى تزايد النفقات العامة، وبالتالي ازدياد حجم الضرائب)

¹ منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص: 21.

كمصدر أساسي للإيرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة، مع توزيع اعدل لهذه الأعباء كل حسب طاقته التكليفية.

1-2: مصدر النفقة العامة:

يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة¹، وعلى ذلك فإن النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، ومثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع به للدولة فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما، ذلك لأن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف، ومن ثم يعد من قبيل الإنفاق الخاص.

ومن المتفق عليه أن كل المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بغرض ممارسة نشاطها العام، وذلك بموجب سيادتها وسلطتها الأمرة تعد نفقات عامة، ولكن هل النفقات التي تنفقها الدولة بغرض ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للأنشطة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات الخاصة، مثل المشروعات الإنتاجية تعتبر نفقات عامة؟

لقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذه النفقات إلى معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي².

1-2-1: المعيار القانوني (المعنوي) critère organique: وهو المعيار التقليدي والذي يستند إلى

الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بالنفقة أي كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أي كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد.

ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون الخاص، ويعد الاختلاف بين نشاط الأشخاص العامة ونشاط الأشخاص الخاصة إلى طبيعة الدولة الحارسة، التي كان نشاطها يعتمد على القيام بالخدمات الأساسية مثل: الأمن، الدفاع، العدالة... الخ. وهذه الخدمات تحقق نفعاً عاماً تهدف إليه الدولة بموجب ما تتمتع به من سلطة أمرة وسيادة على إقليمه، وفي ظل هذا الدور للدولة ظل المعيار القانوني لتحديد طبيعة النفقة العامة مستقراً لفترة طويلة إذ أنه يجسد ويعكس الوضع السائد في تلك الفترة، ومع تطور دور الدولة وتوسعه وازدياد تدخلها في جوانب الحياة الاقتصادية تغيرت صفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة، ثم إلى

¹ - حامد عبد المجيد دراز و سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:277.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص:30.

دولة منتجة، حيث امتد دورها ليشمل كثيرا من الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص نشاط الأشخاص الخاصة، مثل أعمال الإنتاج، التوزيع، الاستثمار... الخ. وبالتالي فإذا كان المعيار القانوني قد تلائم مع اقتصار وتحديد نشاط الدولة كدولة حارسة فقط، فإن هذا المعيار لم يعد يتناسب أو يكفي وحده في تحديد طبيعة النفقة العامة، ولذلك خلص بعض علماء الاقتصاد إلى اقتراح معيار آخر قد يتناسب مع توسع نشاط الدولة، باعتبارها دولة منتجة ومتدخلة تقوم بنفس أنشطة الأفراد، ويعتمد على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص الذي تصدر عنه النفقة العامة¹.

1-2-2: المعيار الوظيفي le critère fonctionnel: ويستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالنفقة، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم بها، وبناءا على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، وإنما تعتبر نفقات عامة جميع النفقات التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الأمره وسيادتها على إقليمها، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتمثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقات خاصة، وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات العامة التي يقوم بها الأشخاص الخاصة والتي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الأمره نفقات عامة، بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية، واستنادا للمعيار الوظيفي فإن ما يعتبر من النفقات العامة قد لا يصدر من أشخاص القانون العام، بل قد يصدر عن أشخاص القانون الخاص.

و بناء على ما تقدم، وحسب المعيارين السابقين، فإنه يجب التوسع في مفهوم النفقات العامة، بحيث تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مشروعاتها العامة الوطنية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الأمره، أو طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها هذه النفقات، لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه.

¹ - السيد عبد المولى، المالية العامة المصرية، مصر، 1993، ص:66.

1-3: النفقة العامة تحقق النفع العام:

يقصد بهذه الخاصية أن المبالغ النقدية التي ينفقها الأشخاص العامة يجب أن يكون الهدف منها تحقيق خدمة عامة (منفعة عامة) يستفيد منها جميع المواطنين، وليس جهات معينة أو فردا معينا، وهذه الخدمات العامة تتمثل في الأنواع الثلاثة التالية¹:

1-3-1: إشباع الحاجات الاجتماعية: وهي التي يتم إشباعها بصورة جماعية دون الإحساس الفردي لهذه الحاجات، كحاجة الدفاع، الأمن، العدالة... الخ. وتتسم هذه الحاجات بعدة سمات تميزها عن الحاجات الخاصة، فمثلا هذه الحاجات غير قابلة للاستبعاد كما أنها لا تتميز بوجود التنافس في استهلاكها، فمثلا الأفراد الذين لا يدفعون ثمن الحصول على هذه السلع لا يمكن استبعادهم من الاستفادة بهذه الحاجات، كالاستفادة من الأمن داخل التراب الوطني لا تكون على أساس مشاركة الأفراد في تمويل نفقات هذه الخدمة، وإنما الاستفادة منها تكون جماعية بدون استثناء.

أما سمة عدم وجود التنافس في استهلاك هذه الحاجيات، فنعني بها أنه إذا استفاد جزء من المجتمع من الحاجات الاجتماعية لا يحرم الجزء الآخر منها، عكس الحاجات (السلع و الخدمات) الخاصة، فإن الطلب عليها بكثرة يحدث منافسة بين الطالبين فترتفع أسعارها، ونتيجة لعدم القدرة على الاستبعاد واختفاء الاستهلاك التنافسي، تختفي الرابطة بين المنتج والمستهلك، مما يؤدي إلى فشل السوق عن تقديم مثل هذه الخدمات، ويصبح على الحكومة توفير مثل هذه السلع الاجتماعية من موازنتها العامة، وتواجه الحكومة مشكلة كيفية تحديد كمية السلع والخدمات التي ينبغي توفيرها، ولذا يكون من الضروري تدخل العملية السياسية (اتخاذ القرارات) في تحديد مقدار وحجم هذه السلع والخدمات.

1-3-2: إشباع الحاجات الجديرة بالإشباع: وهذه الحاجات والسلع يمكن للسوق توفيرها بمعنى أنها قابلة للاستبعاد، وتتميز بالتنافس في الاستهلاك ولكن جديرة بأن تتدخل الدولة في توفير القدر الملائم منها، وذلك للآثار الهامة التي تنتج عن هذه السلع والخدمات، ومثال ذلك: التعليم، الصحة، المرافق العامة... الخ.

وتتدخل الدولة في إشباع هذه الحاجات الجديرة بالإشباع بعدة طرق، كبناء المدارس والمستشفيات المجانية، وكذا دعم المشروعات الخاصة التي تقوم بإنتاج هذه الخدمات، وبذلك نجد أنه لإشباع هذه الحاجات يحدث تنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل توفيرها، وبذلك تتخلى الدولة عن جزء معتبر من هذه الحاجات للقطاع الخاص.

¹ - حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص: 139.

1-3-3: الحاجة إلى سداد الديون:

يقصد بهذه الحاجات سداد الدين العام، وهذه الحاجة موجودة سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة، و يكون هذا الدين إما خارجياً أو داخلياً (الدين المحلي)، وتسديد هذا الدين يحقق النفع العام وذلك لأنه عند تسديد الدين الخارجي تصبح الدولة مستقلة اتجاه الخارج (التزاماتها)، وبذلك تزيد الرفاهية داخل الوطن بتوجيه الإنفاق العام نحو زيادة الرفاهية، أما سداد الدين الداخلي فيوفر للأفراد قدرة شرائية إضافية مما يوفر لهم منفعة إضافية وبالتالي تحقيق النفع العام.

ومنه فغاية الإنفاق العام الحكومي هو إشباع الحاجة العامة، تماماً كما يقال على أن غاية الإنفاق الخاص هو تحقيق المنفعة الخاصة، ولكن في الواقع يصعب التفريق بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة، فلقد كانت ومازالت معايير تحديد الحاجات العامة موضع الخلاف بين علماء المالية العامة إلى يومنا هذا.

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات وذلك حسب مجموعة من المعايير، ويمكن جمعها في معيارين أساسيين:¹ معيار علمي (نظري)، ومعيار وضعي (عملي)، وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذين المعيارين بالإضافة إلى تقسيم النفقات في الجزائر.

1-2: تقسيم النفقات حسب المعيار العلمي (النظري)

يمكن تقسيم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى عدة تقسيمات، وذلك حسب تكرارها الدوري في الميزانية، وحسب آثارها الاقتصادية، وكذلك حسب الأغراض المستهدفة، وحسب الهيئة المكلفة بصرفه و كذلك شكلها.

1-1-2: تقسيم النفقات حسب تكرارها في الميزانية : بحيث يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين،

نفقات عامة عادية و نفقات عامة غير عادية.

أ - النفقات العادية: يقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دورياً كل فترة زمنية، وتستعمل لتسيير المرافق العامة كالأجور، المرتبات، اللوازم الضرورية لتسيير المرافق العامة، و نفقات تحصيل الضرائب... الخ. و المقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى و لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

¹ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص: 28.

ب- النفقات غير العادية : وهي التي لا تتكرر بصفة عادية ومنتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مساعدة منكوبي إحدى الكوارث الطبيعية، كالزلازل، الفيضانات، وتسديد هذه النفقات يتم من إيرادات غير عادية كالقروض.

إن هذا التقسيم قد يبدو صحيحا ولكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية.

ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات¹، وهما النفقات العادية (الجارية)، وهي تلك اللازمة لتسيير المصالح العامة وإشباع حاجياتها، وتشتمل هذه النفقات على نفقات التسيير ونفقات التحويلات الاجتماعية، وهذه النفقات لا تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة، والنوع الثاني هو النفقات الرأسمالية أو النفقات الاستثمارية، كنفقات البناء والأشغال العمومية، الطرق... الخ، وبذلك فهذه النفقات تماثل النفقات غير العادية، وهي تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة.

2-1-2: تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية

يمكن تقسيم النفقات من حيث آثارها الاقتصادية إلى قسمين: نفقات منتجة، نفقات غير منتجة، نفقات حقيقية و نفقات تحويلية².

أ - نفقات منتجة ونفقات غير منتجة: يمكن اعتبار النفقة منتجة إذا حققت إيرادا بعد صرفها، وتكون غير منتجة إذا لم تأت بإيراد مالي، كنفقات صيانة وإنشاء الطرقات... الخ. ولكن ليس العبرة من الإنتاجية أنها تدر مالا وإنما العبرة من إنتاجيتها هو مدى إشباعها لحاجات حقيقية للمجتمع، ولذلك يفضل البعض تقسيما آخر وهو مدى نفعية النفقة، فيقسمها إلى نفقات نافعة ونفقات غير نافعة، فتعتبر نافعة إذا حققت إشباعا للمجتمع، كما تعتبر غير نافعة إذا لم يستفد منها المجتمع، كالنفقات المظهيرية.

ب- نفقات حقيقية ونفقات تحويلية: تعتبر النفقات الحقيقية كل النفقات التي تستخدم من طرف الدولة للحصول على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، كرواتب و أجور العاملين في الدولة، ونفقات الخدمات العامة المختلفة، كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى نفقات الدفاع الوطني، ونفقات

¹ - Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3^e édition, Paris, 2000, P :226.

² - محمود إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص:27.

المشاريع الاستثمارية، و بذلك تكون للنفقات الحقيقية آثار مباشرة على زيادة الدخل الوطني، وتستعمل لإشباع حاجات عامة ذات طابع استهلاكي أو بهدف استثماري.

أما النفقات التحويلية فهي تلك النفقات العامة التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية إلى أخرى، أو زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد، وبالتالي فالنفقات التحويلية تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني بحيث تؤثر بشكل غير مباشر في حجمه ونوعه تبعاً لنوعية المستفيد من هذه النفقات التحويلية، وبمعنى آخر فإن النفقات التحويلية لا تؤدي عادة إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني، و إنما تساهم في إعادة توزيعه بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية، وعادة ما تتم هذه النفقات بدون مقابل.

2-1-3: تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها¹

يمكن تقسيم النفقات العامة بحسب أهدافها أو وظائفها إلى ثلاثة أقسام رئيسية، نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية.

أ- نفقات إدارية: وتتمثل أساساً في نفقات سير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة، حيث تشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع، الأمن، العدالة، التمثيل السياسي... الخ. ووفقاً لهذا التقسيم تصنف النفقات العامة تبعاً للوحدات الإدارية التي تباشر النشاط العام، ونظراً لتطور الجهاز الإداري للدولة وتعقده واتساع الإنفاق العام وتعدد مجالاته، فقد أصبح توزيع الإنفاق العام يتم على مراحل متعددة، بحيث يخصص مبلغ لكل جهاز من الأجهزة الرئيسية، ثم يتولى هذا الجهاز بدوره تقسيم نفقاته على الهيئات التابعة له، ومما يزيد الأمر صعوبة في صرف هذه النفقات أن الجهاز الإداري للدولة يتعرض عادة للتغيرات من فترة إلى أخرى، بحيث تنتقل الهيئات والمشروعات من جهاز لآخر، وبالتالي كل وحدة إدارية ترسم سياستها الإنفاقية في حدود اختصاصها، وفي حدود إمكانياتها المالية المتاحة.

ب- نفقات اجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وكذا تحقيق التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد والفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساعدة.

ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم، والصحة، النقل، والمواصلات،

الإسكان... الخ، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظراً لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع في كل من البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء، ولذلك تخصص الدول عادة

¹ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 31.

الجزء الأكبر من الإنفاق في البلاد على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية، وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

ج- النفقات الاقتصادية: ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية و يسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، وتشتمل هذه النفقات على كل ما ينفق على المشروعات الصناعية، القوى الكهربائية، الري والصرف... الخ، أضف إلى ذلك كافة الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشروعات الخاصة.

ويمثل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة للدول النامية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي، نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها، مثال ذلك الطرق ووسائل النقل، الطاقة، الري، الصرف... الخ، وهي تمثل مرافق البنية الأساسية (التحتية)، كما أن تغيير الهياكل الاقتصادية في البلاد النامية (هيكل الإنتاج، هيكل العمالة، هيكل التجارة الخارجية، الخ)، أصبح يمثل حاجة عامة ملحة، فقد ساد في البلدان النامية هياكل يغلب عليها الطابع الزراعي لفترة طويلة إلا أنه مع التقدم التكنولوجي والتطور الصناعي، تحولت تلك الهياكل إلى هياكل يغلب عليها الطابع الصناعي، والدولة وحدها التي تقوى على القيام بمثل هذا التحويل عن طريق الاستثمار العام.

ولقد تبع هذا التحويل في الهياكل الاقتصادية كبر الهياكل الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية، مما يستلزم نفقات كبيرة من جهة وتدابير وسائل التمويل من جهة أخرى لقيام هذه الوحدات الإنتاجية، وهو أمر يتطلب تدخل الدولة مباشرة نظرا لضعف مستوى الادخار الفردي في البلدان النامية وعدم وجود أسواق مالية تضمن حاجات التمويل.

2-1-4: تقسيم النفقات حسب الهيئات المكلفة بها

تقسم النفقات العامة من حيث الهيئة التي تقوم بها إلى نفقات حكومية (مركزية) ونفقات محلية. **أ- نفقات حكومية:** وتمثل نفقات المرافق العامة التي تتولاها الإدارة المركزية (الوزارات، الهيئات العامة الوطنية) وفقا لميزانية الدولة.

ب- نفقات محلية: وتضم نفقات المرافق العامة التي تقوم بها الهيئات المحلية (البلديات، الولايات) وفقا لميزانيات الإدارة المحلية. وتوزيع المرافق بين الحكومة والهيئات المحلية في الدول النامية يرجع إلى الاعتبارات العامة، التاريخية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... الخ. الخاصة بكل دولة، فتوزيع المرافق العامة بين الهيئات المحلية والمركزية يرجع إلى كون هذا المرفق يهيم المجتمع في

مجموعه، أو أنه مرفق فني معقد يتطلب إدارة موحدة كمرفق الدفاع الوطني، وبذلك يخشى على هذا المرفق من طغيان المصالح المحلية وبذلك يعهد بها إلى الهيئة المركزية، وعلى العكس إذا كان المرفق يهتم أشخاص معينين في منطقة معينة فيعهد للإدارة المحلية بتسييرها، مثل المستشفيات، المدارس... الخ.

2-1-5: تقسيم النفقات حسب شكلها

يمكن تقسيم هذه النفقات حسب الشكل إلى أربعة أنواع رئيسية:

1- **مشتريات الدولة من أدوات وتجهيزات:** وتتمثل في كل مشتريات الدولة من الأدوات والأثاث والتجهيزات والوسائل المادية وكل ما تحتاجه لتنفيذ الأشغال العامة، ويراعى في عمليات الشراء أقل التكاليف و أكبر كفاءة، ولذلك تنظم هذه العمليات بطريقتين:

1 **طريقة المناقصة (Appel d'offres d'adjudication):** حيث يتنافس المقاولون والموردون في تقديم سعر أو عطاء أقل.

2 **طريقة التراضي (gré à gré):** وذلك حين تعهد الدولة لمقاول أو مورد معين بتمويلها بمجموعة من السلع والأدوات، و كان هذا المورد يحتكر هذه السلع والأدوات فإن التمويل يتم عن طريق التراضي بين الدولة والمورد دون اللجوء إلى المناقصة.

ب- **أجور العاملين بالدولة:** وتتمثل في أجور الموظفين والعاملين في إدارة المرافق العامة، وتحصل الدولة على خدماتهم مقابل مرتبات و أجور. وينبغي توفير الحد الأدنى للملائم للمعيشة من الأجور، حتى لا يلجئون إلى أساليب غير مشروعة لسد حاجاتهم، كما يجب أن يراعى في معاملتهم المساواة والتماثل بوضع نظام عام عادل لهم، حتى لا يتفرغوا لأعمالهم، كما هو وارد بقانون الوظيفة العمومي.

ج- **الإعانات:** وهذا النوع من الإنفاق حديث العهد، ويهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية معينة، كتقديم إعانات لمساعدة بعض الصناعات الوطنية لتتصد أمام المنافسة الأجنبية، و يتم تقديمها لأفراد وهيئات عامة يقومون بأعمال نفع عام. ولقد زاد نطاق حجم الإعانات في العصر الحديث، وخاصة في البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي بهدف توفير الضروريات للمواطنين في نطاق دخولهم المحدودة ومكافحة ارتفاع الأسعار.

د- **نفقات خدمة الدين العام:** وهي النفقات التي تنفقها الدولة لسداد القروض العامة الداخلية والخارجية، ونفقات المعاشات، وبعض النفقات الأخرى.

2-2: تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوضعي (العملي)

ويقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، ويمكن إعطاء لمحة وجيزة عن تقسيمات الإنفاق العام عند بعض الدول¹.

2-2-1: تقسيم النفقات في إنجلترا: وتقسّم من حيث الاعتماد إلى:

- أ- نفقات ذات اعتماد دائم: وهذه النفقات لا تقرها السلطة التشريعية كل عام، وتشمل مخصصات الملكية، وخدمة الدين العام... الخ.
- ب- نفقات ذات اعتماد متجدد: بحيث يتم الموافقة عليها من طرف السلطة البرلمانية سنويا، وتتنقسم إلى نفقات الدفاع، المصالح المدنية... الخ. وتقسّم من حيث طبيعة النفقة إلى:
 - أ- النفقات العادية: وتعرض فوق خط الميزانية، وتسمى كذلك بنفقات التسيير.
 - ب- النفقات الاستثمارية: وتعرض تحت خط الميزانية، وتشمل النفقات المستعملة في شراء التجهيزات، والآلات الموجهة للاستثمار.

2-2-2: تقسيم النفقات في فرنسا²: تنقسم النفقات العامة في فرنسا إلى قسمين رئيسيين:

- أ- نفقات نهائية: وتتنقسم بدورها إلى نفقات عادية ونفقات رأسمالية.
- ب- نفقات ذات طبيعة مؤقتة: وهذه يتم تغطيتها عن طريق القروض، والتسهيلات الائتمانية. ويطلق على هذا التقسيم، بالتقسيم الأفقي للنفقات العامة، أما التقسيم الرأسي فيعتمد على المستوى الإداري (الوزارات، الهيئات، المصالح الحكومية)، كما يتم تقسيم النفقات العامة في فرنسا حسب الوظائف إلى تسعة وظائف رئيسية وهي: النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية والصحية والتوظيف، نفقات التعليم والثقافة، نفقات الزراعة والخدمات الريفية، نفقات قطاع السكن والخدمات الحضرية، نفقات النقل والاتصالات، نفقات الصناعة والخدمات، نفقات القطاع الخارجي، نفقات الدفاع، بالإضافة إلى بند عاشر والمتمثل في فوائد الديون العامة، وتقسّم هذه النفقات (الأنواع التسعة) إلى نفقات تحويلية، ونفقات حقيقية، وذلك حسب التقسيم الرأسي لها.

¹ - حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص: 167.

² - François Deruel & Jacques Buisso, finances publiques « budget et pouvoir financier », paris, Dalloz, 13^e édition, 2001, p :16.

2-2-3: تقسيم النفقات في الولايات المتحدة الأمريكية

تقسم النفقات العامة الفيدرالية في الو.م.أ حسب معيارين أساسيين: معيار وظيفي و معيار إداري، أما التقسيم الوظيفي فيقسم تلك النفقات إلى ثمانية وظائف وهي: الدفاع، الشؤون الدولية، المساعدات لقدامى المحاربين، الرفاهية، الصحة والتعليم، الزراعة، الثروات الطبيعية، التجارة، القوى العاملة، فوائد الدين العام. أما التقسيم الإداري فيتم تقسيمه على مختلف الوزارات والمصالح الإدارية.

2-3: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز (الاستثمار).¹

2-3-1: نفقات التسيير: ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، معدات المكاتب... الخ. وهذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهذه النفقات توافق تعبير "الدولة المحايدة" لأنها لا تهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بطريقة مباشرة، وكل آثارها على الاقتصاد والمجتمع هي آثار غير مباشرة. وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:²

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، ويتم تفصيلها و توزيعها بمرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات، ويتم توزيعها عن طريق مراسيم التوزيع. ويقسم الباب إلى أقسام وتقسم الأقسام إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا هاما في الرقابة المالية.

كما يمكن تقسيم نفقات التسيير حسب الوزارات، حيث تعتبر الوزارة الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في ميزانية الجزائر ثم تتوزع نفقات التسيير لكل وزارة من الوزارات إلى عناوين، ثم كل عنوان إلى أقسام، وتصدر نفقات التسيير لميزانية الجزائر حسب الوزارات كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ - المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

² - المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

الجدول رقم (1-1): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2001 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (د.ج)	الوزارات
2.251.812.000	رئاسة الجمهورية.....
786.624.000	مصالح رئيس الجمهورية.....
149.468.622.000	الدفاع الوطني.....
10.036.739.000	العدل.....
79.978.496.000	الداخلية والجماعات الحلية.....
10.039797.000	الشؤون الخارجية.....
19.552.745.000	المالية.....
160.694.000	المساهمة وتنسيق الإصلاحات.....
3.226.887.000	الموارد المالية.....
70.383.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
927.725.000	الطاقة والمناجم.....
137.413.766.000	التربية الوطنية.....
4.454.559.000	الاتصال والثقافة.....
43.591.873.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
5.835.582.000	الشباب والرياضة.....
1.955.564.000	التجارة.....
1.069.033.000	البريد والمواصلات.....
9.131.647.000	التكوين المهني.....
5.406.199.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
18.448.445.000	السكن والعمران.....
274.839.000	الصناعة وإعادة الهيكلة.....
37.807.552.000	العمل والحماية الاجتماعية.....
68.219.000	التضامن الوطني.....
81.349.481.000	المجاهدين.....
16.569.003.000	الفلاحة.....
30.232.000	العلاقات مع البرلمان.....
38.324.796.000	الصحة.....
2.060.842.000	الأشغال العمومية.....
379.509.000	تهيئة الإقليم والبيئة.....
517.444.000	السياحة والصناعة التقليدية.....
3.492.054.000	النقل.....
272.714.000	الصيد البحري والموارد الصيد.....
685.007.877.000	المجموع الفرعي.....
.151.286.299.000	التكاليف المشتركة.....
836.294.176.000	المجموع العام.....

المصدر: الجريدة الرسمية، عدد 80 يتضمن قانون المالية الصادر في 2000/12/24.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أهمية كل وحدة وزارية، من خلال الاعتمادات المخصصة لها ففي ميزانية 2001 نرى الأهمية الكبيرة لكل من وزارة الدفاع الوطني بمبلغ

149.468.622.000 د.ج ، بنسبة 17.38% من مجموع نفقات التسيير، ثم وزارة التربية الوطنية بمبلغ 137.413.766.000، بنسبة 16.4% من مجموع نفقات التسيير، وذلك من مجموع 32 وحدة وزارية و إدارية.

كما أن كل دائرة وزارية تقوم بتوزيع اعتماداتها على مختلف مصالحها وأقسامها، وذلك بناء على مراسيم تنفيذية، وسوف نعطي مثالا عن توزيع اعتمادات التسيير لوزارة الأشغال العمومية لسنة 2004 وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): الاعتمادات المخصصة لوزير الأشغال العمومية لسنة 2004 من ميزانية التسيير والموزعة بالترتيب

في كل باب

رقم الأبواب	العناوين	الاعتمادات (د.ج)
	الفرع الأول الإدارة العامة الفرع الجزئي الأول المصالح المركزية العنوان الثالث وسائل المصالح	
	القسم الأول الموظفون-مرتبات العمل	
01-31	الإدارة المركزية-الأجور الرئيسية.....	43.550.000
02-31	الإدارة المركزية-التعويضات والمنح المختلفة.....	32.394.000
03-31	الإدارة المركزية-الموظفون المناوبون والميامون-الأجور ولواحقها.....	5.175.000
	مجموع القسم الأول	81.119.000
	القسم الثاني الموظفون-المعاشات والمنح	
01-32	الإدارة المركزية- ربيع حوادث العمل.....	24.000
02-31	الإدارة المركزية- معاش الخدمة والأضرار الجسدية.....	200.000
	مجموع القسم الثاني	224.000

رقم الأبواب	العناوين	الاعتمادات (د.ج)
	القسم الثالث	
	الموظفون - التكاليف الاجتماعية	
01-33	الإدارة المركزية-المنح العائلية.....	1.755.000
02-33	الإدارة المركزية-المنح الاختيارية.....	45.000
03-33	الإدارة المركزية-الضمان الاجتماعي.....	18.998.00
04-33	الإدارة المركزية-المساهمة في الخدمات الاجتماعية.....	1.840.000
	مجموع القسم الثالث.....	22.638.000
	القسم الرابع	
	الأدوات وتسيير المصالح	
01-34	الإدارة المركزية-تسديد النفقات.....	11.790.000
02-34	الإدارة المركزية-الأدوات والأثاث.....	3.296.000
03-34	الإدارة المركزية-اللوازم.....	3.152.000
04-34	الإدارة المركزية-التكاليف الملحقة.....	7.150.000
05-34	الإدارة المركزية-الألبسة.....	197.000
90-34	الإدارة المركزية-حاضرة السيارات.....	1.980.000
92-34	الإدارة المركزية-الإيجار.....	1.230.000
97-34	الإدارة المركزية-النفقات القضائية-نفقات الخبرة-التعويضات المترتبة على الدولة.....	4.00
	مجموع القسم الرابع.....	28.799.000
	القسم الخامس	
	أشغال الصيانة	
0± 35	الإدارة المركزية- صيانة المباني و منشآتها التقنية.....	2.185.000
	مجموع القسم الخامس.....	2.185.000
	القسم السادس	
	إعانات التسيير	
24-36	إعانة للديوان الوطني للإشارة البحرية.....	98.505.000
25-36	إعانة للوكالة الوطنية للطرق السريعة.....	68.310.000
	مجموع القسم السادس.....	166.815.00
	القسم السابع	
	النفقات المختلفة	
02-37	الإدارة المركزية- الدفع الجزافي.....	1.317.000
03-37	الإدارة المركزية- المؤتمرات والملتقيات.....	4.000.000
	مجموع القسم السابع.....	5.317.000
	مجموع العنوان الثالث.....	307.097.000

الفصل الأول: ماهية النفقات العامة و أسباب تزايدها

رقم الأبواب	العناوين	الاعتمادات (د.ج)
	العنوان الرابع التدخلات العمومية القسم الثالث النشاط التربوي والثقافي	
04 43	الإدارة المركزية-المنح- تعويضات التدريب-الرواتب المسبقة-نفقات التكوين	12.000.000
	مجموع القسم الثالث	12.000.000
	القسم الرابع النشاط الاقتصادي- التشجيعات والتدخلات	
04 44	الإدارة المركزية- دفع الاشتراكات للهيئات الدولية غير الحكومية	600.000
	مجموع القسم الرابع	600.000
	مجموع العنوان الرابع	12.600.000
	مجموع الفرع الجزئي الأول	319.697.000
	الفرع الجزئي الثالث المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية العنوان الثالث وسائل المصالح القسم الأول الموظفون- مرتبات العمل	
11-31	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- الأجور الرئيسية	933.565.000
12-31	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية-التعويضات والمنح المختلفة	318.549.000
13-31	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية-الموظفون المناوبون والمياومون-الأجور ولو أبقها	71.010.000
	مجموع القسم الأول	1.323.124.000
	القسم الثاني الموظفون - المعاشات والمنح	
11-32	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- ريع حوادث العمل	8.480.000
12-32	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- معاش الخدمة والأضرار الجسدية	2.900.000
	مجموع القسم الثاني	11.380.000
	القسم الثالث الموظفون- التكاليف الاجتماعية	
11-33	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- المنح العائلية	108.616.000
12-33	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية-المنح الاختيارية	960.000
13-33	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- الضمان الاجتماعي	313.109.000
14-33	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية-المساهمة في الخدمات الاجتماعية	36.070.000
	مجموع القسم الثالث	458.755.000

رقم الأبواب	العناوين	الاعتمادات (د.ج)
	القسم الرابع الأدوات وتسيير المصالح	
11-34	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- تسديد النفقات.....	24.150.000
12-34	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- الأدوات والأثاث.....	9.030.000
13-34	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- اللوازم.....	14.015.000
14-34	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- التكاليف الملحقه.....	26.215.000
15-34	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- الألبسة.....	5.400.000
91-34	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- حاضرة السيارات.....	10.500.000
93-34	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- الإيجار.....	1.500.000
98-34	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- النفقات القضائية-نفقات الخبرة- تعويضات المترتبة على الدولة.....	480.000
	مجموع القسم الرابع.....	91.290.000
	القسم الخامس أشغال الصيانة	
11 35 12 35	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- صيانة المباني.....	13.285.000
	مجموع القسم الخامس	13.285.000
	القسم السادس النفقات المختلفة	
11-37	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- الدفع الجزافي.....	22.725.000
12-37	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- المساهمة في مصاريف التغذية في الورشات الصحراوية.....	5.000.000
13-37	المصالح اللامركزية التابعة للأشغال العمومية- حماية المواقع الاستراتيجية.....	105.000.000
	مجموع القسم السادس.....	132.725.000
	مجموع العنوان الثالث.....	2.030.559.000
	مجموع الفرع الجزئي الثالث.....	2.030.559.000
	مجموع الفرع الأول.....	2.350.256.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة لوزارة الأشغال العمومية.....	2.350.256.000

Source : http://www.joradp.dz/JO2000/2004/011/A_Pag.htm (24/05/2005)

ويمكن تلخيص جدول الاعتمادات المخصصة لوزارة الأشغال العمومية السابق، وذلك بدمج المصالح المركزية مع المصالح اللامركزية التابعة لوزارة الأشغال العمومية- وذلك لتوضيح أهم البنود التي تستحوذ على هذه الاعتمادات- من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): الاعتمادات المخصصة لوزير الأشغال العمومية لسنة 2004 من ميزانية التسيير حسب كل قسم

النسبة	الإتمادات (د.ج)	العناوين
80,70 %	1.897.240.000	الموظفون.....
59,74 %	1.404.243.000	*مرتبات العمل.....
00,49 %	11.604.000	*المعاشات والمنح.....
20,40 %	481.393.000	*التكاليف الاجتماعية.....
05,10 %	120.089.000	الأدوات وتسيير المصالح.....
00,65 %	15.470.000	أشغال الصيانة.....
07,09 %	166.815.000	إعانات التسيير.....
05,87 %	138.042.000	النفقات المختلفة.....
00,53 %	12.600.000	التدخلات العمومية.....
100,00 %	2.350.256.000	مجموع الاعتمادات.....

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (1-2).

نلاحظ من خلال الجدول بأن معظم اعتمادات التسيير (80,70 %) تنفق على الموظفين، منها (59,74 %) على شكل مرتبات و أجور، و (20,40 %) تكاليف اجتماعية كالمنح العائلية وتكاليف الضمان الاجتماعي وكذا الخدمات الاجتماعية، أما بقية نفقات التسيير (الأدوات وتسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، النفقات المختلفة، التدخلات العمومية) فتمثل نسبة (19,20 %)، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنفقات الموظفين، وبذلك يمكن اعتبار بان نفقات التسيير تتأثر بشكل كبير بحجم العمالة في الوظيف العمومي، فكلما زاد حجم الوظيف العمومي كلما استوجب ذلك زيادة نفقات التسيير. ونجد نفس هيكل نفقات التسيير تقريبا بالنسبة لبقية الوزارات بحيث تمثل نفقات الموظفين أعلى نسبة من إجمالي نفقات التسيير.

2-3-2: نفقات التجهيز (الاستثمار): ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة،

وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتنفرع إلى ثلاثة أبواب:¹

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام و الخاص.
- النفقات الأخرى برأس المال.

ويتميز هذا النوع من النفقات بإنتاجيته الكبيرة، مقارنة بنفقات التسيير، وذلك لأنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها

¹ - المادة 35 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

في التحليل الكنزي، الذي برهن على أنه في فترة الكساد (الركود الاقتصادي)، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام، من خلال الدور الذي يقوم به " مضاعف الاستثمار". ويلاحظ في كل عملية إنفاق استثماري إنشاء دخل جديد ناتج مباشرة عن النفقة العامة الأولية، وبالتالي ينتشر تجدد النشاط على مجمل الهيكل الاقتصادي، وتتوقف قوة أثر المضاعف على " الميل الحدي للاستهلاك" للمستفيدين من هذه الدخول الإضافية الناتجة عن زيادة النفقات، فإذا قام هؤلاء الأفراد بالادخار عوض الاستهلاك، فانهم يعطلون تأثير هذه النفقات على الناتج الوطني وبالتالي على الدخل لفترة أطول من حالة الاستهلاك المباشر لهذه النفقات، مما يؤدي إلى وجود تحفظات اتجاه نفقات الاستثمار، لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة، ويتم الإبقاء على المشاريع ذات المنفعة القصوى، كما أنه في فترة التضخم يمكن أن تمثل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي، ولذا وجب تقييدها ومراقبتها من طرف الدولة.

ويمثل التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار صورة واضحة لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة، والعمليات براس المال (الاستثمار المالي)، لهذا يمكننا ملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية للتنمية. والجدول التالي يوضح توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات لسنة 2004.

الجدول رقم (1- 04): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2004 حسب القطاعات،

الوحدة: (الآف دج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الزراعة والري.....	131.697.000	85.115.000
دعم الخدمات المنتجة.....	16.170.000	16.106.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية.....	117.831.000	131.436.000
التربية والتكوين.....	77.807.000	84.092.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	52.621.000	42.533.000
دعم الحصول على سكن.....	97.978.000	75.173.000
مواضيع مختلفة.....	35.000.000	38.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	33.553.000	35.645.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	562.657.000	508.100.000
آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة:		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....		2.000.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....		
حساب تسيير العمليات الواردة في البرامج الخاصة لإعادة البناء.....		160.600.000
احتياجات لنفقات غير متوقعة.....		44.300.000
	10.000.000	
المجموع الفرعي للعمليات براس المال.....	10.000.000	211.900.000
مجموع ميزانية التجهيز.....	572.657.000	720.000.000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 83. الصادرة في 5 ذو القعدة 1424هـ، الموافق لـ 29 ديسمبر 2003.

يوضح لنا الجدول السابق توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات، وذلك حسب اعتمادات الدفع وكذا رخص البرامج، كما نلاحظ تقسيم نفقات التجهيز إلى نفقات الاستثمار بنسبة (70.56%) من نفقات التجهيز، والموزعة حسب القطاعات الاقتصادية بحيث نجد بان قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية تستحوذ على أكبر نسبة من نفقات الاستثمار (25.86%) ثم قطاع الزراعة والري بنسبة (16.75%) وقطاع التربية والتكوين بنسبة (16.55%) وبعدها القطاعات الأخرى بمجموع (40.84%)، أما نفقات العمليات براس المال فتتمثل بنسبة (29.46%) من نفقات التجهيز، والتي توزع إلى نفقات دعم النشاط الاقتصادي، والبرامج الخاصة بإعادة البناء، الخ. ويخضع توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي¹.

¹ - بساعد علي، "المالية العمومية"، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة، ديسمبر، 1992، ص:76.

ونلاحظ في الجزائر ارتفاع نسبة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، ولذلك على الدولة أن تعمل على ترشيد هذه النفقات والتخفيض منها، والإبقاء على النفقات الضرورية، ولكن عندما ندقق التحليل نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة في هذه النفقات لا يمكن تجنبها، لأنها تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية، التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة عدد الموظفين، وارتفاع حجم الأجور، و عصرنة المصالح المدنية، كما أن إنجاز تجهيزات جديدة يدفع إلى ظهور نفقات تسيير أخرى في شكل صيانة هذه المنشآت.

المبحث الثالث: تطور النفقات العامة و أسباب تزايدها

إن تطور ونمو الدولة واتساعها أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة، وبذلك توجد علاقة طردية بين حجم الدخل الوطني، وحجم النفقات العامة، و أول من لاحظ ظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني فاجنر A-wagner¹، الذي درس ظاهرة تزايد النفقات العامة في بعض الدول الأوربية، وخرج بنتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة (النفقات) والتطور الاقتصادي، ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة، لأن هذه الزيادة قد تكون لأسباب ظاهرية دون زيادة المنفعة الحقيقية، وقد تكون حقيقية، وبذلك زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن الزيادة في النفقات العامة.

3-1: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة، زيادة وتصاعد الإنفاق العام عددياً، دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسن فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات المقدمة، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

3-1-1: تدهور قيمة النقود (التضخم): ويقصد به تدهور القوة الشرائية للنقود، أو ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويترتب على ذلك تضخماً في أرقام النفقات العامة، ولذا يجدر بنا لمعرفة الزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة أن نعدل أرقام النفقات موضوع المقارنة باستخدام الأرقام القياسية لنفقات المعيشة (إقصاء معدل التضخم)، حتى يمكن تتبع التطور على أساس وحدات نقدية لها قيمة ثابتة. يمكن ملاحظة أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصورة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة، لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عدداً أكبر من وحدات

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 103.

النقد مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، وبالتالي الزيادة هنا في رقم النفقات العامة، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة العامة الحقيقية، ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي لظاهرة تزايد النفقات العامة في العصر الحديث.

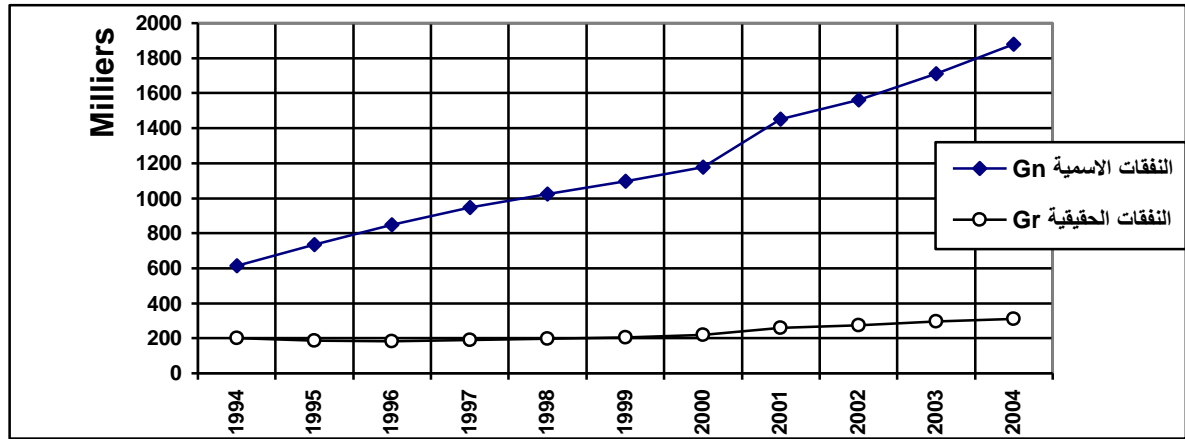
ويمكن إثبات ذلك ميدانيا بمقارنة النفقات العامة الاسمية والنفقات العامة الحقيقية في الجزائر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-05): تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية في الجزائر (1990/2004)

السنوات	النفقات الاسمية *Gn	الرقم القياسي للأسعار PIC **	النفقات الحقيقية Gr
1994	613700	303.91	201934.783
1995	734876	394.42	186318.138
1996	848600	468.12	181278.305
1997	946217	494.93	191181.985
1998	1022697	519.44	196884.529
1999	1098577	532.2	206421.834
2000	1176095	533.8	220325.028
2001	1452360	557.5	260513.004
2002	1560000	565.49	275866.947
2003	1711110	580.11	294963.024
2004	1877780	600.7	312598.635

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحقين رقم (01) و(02).

و لتوضيح تطور النفقات الاسمية والحقيقية بشكل أفضل، نقوم بتمثيل الجدول السابق على شكل منحنى بياني كما يلي:



الشكل رقم (1-1): تطور النفقات العامة الاسمية والحقيقية في الجزائر (1990/2004).

نلاحظ من خلال المنحنى البياني بان النفقات العامة الاسمية في تزايد مستمر، وبوتيرة أسرع من النفقات العامة الحقيقية، كما نلاحظ أنها تناقصت في سنوات (1996/1993) وذلك

لارتفاع معدل التضخم، وهذا ما يثبت بان زيادة قيمة النفقات العامة يمكن أن تكون ظاهرية فقط، وذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم).

3-1-2: اختلاف طرق المحاسبة المالية: لقد كان في ما مضى يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها وبالتالي لا تظهر في ميزانية الدولة، ومع اعتماد وحدة الميزانية حيث أصبحت كل النفقات (مركزية أو محلية) تظهر في ميزانية الدولة، أدى ذلك إلى تضخم حجم النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة.

كما كانت الميزانيات فيما مضى تعد على أساس قاعدة الصوافي، (أي تخصيص إيرادات عامة معينة لنفقة معينة)، بما يسمح للهيئات العمومية إجراء عملية مقاصة بين تلك الإيرادات والنفقات، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، أما الآن فتعد الميزانية على أساس مبدأ الشمول، فكل النفقات العامة التي تقوم الدولة بصرفها، تظهر في الميزانية العامة، وهذا ما أدى إلى تضخم في النفقات العامة.

3-1-3: زيادة عدد السكان واتساع حجم الإقليم:

1- زيادة عدد السكان: يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى، فزيادة النفقات العامة التي تترتب عليه ليست زيادة ظاهرية بحتة، بل انه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد السكان، والزيادة في عدد السكان في الحقيقة، تمنع القيام بمقارنات الفترات المختلفة، ولكي نتابع الزيادة الحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة، أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان.

وهناك عدة طرق لمعرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، ويمكن ذلك باستخدام الوسيلتين¹

1- معرفة نصيب الفرد من الإنفاق العام لاستبعاد الزيادة الناتجة عن زيادة عدد السكان.

2- مقارنة نسبة الإنفاق العام إلى مجموع الدخل الكلي، في السنوات المختلفة.

ومنه نستنتج بأنه إذا كانت الزيادة في النفقات العامة لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها،

فان هذه الزيادة الناتجة عن تزايد عدد السكان هي زيادة ظاهرية. كما يمكن إجراء دراسة على مدى تأثير زيادة عدد السكان على زيادة النفقات العامة في الجزائر، والتي تكون ظاهرية فقط وذلك من خلال مقارنة نصيب الفرد من الإنفاق العام وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

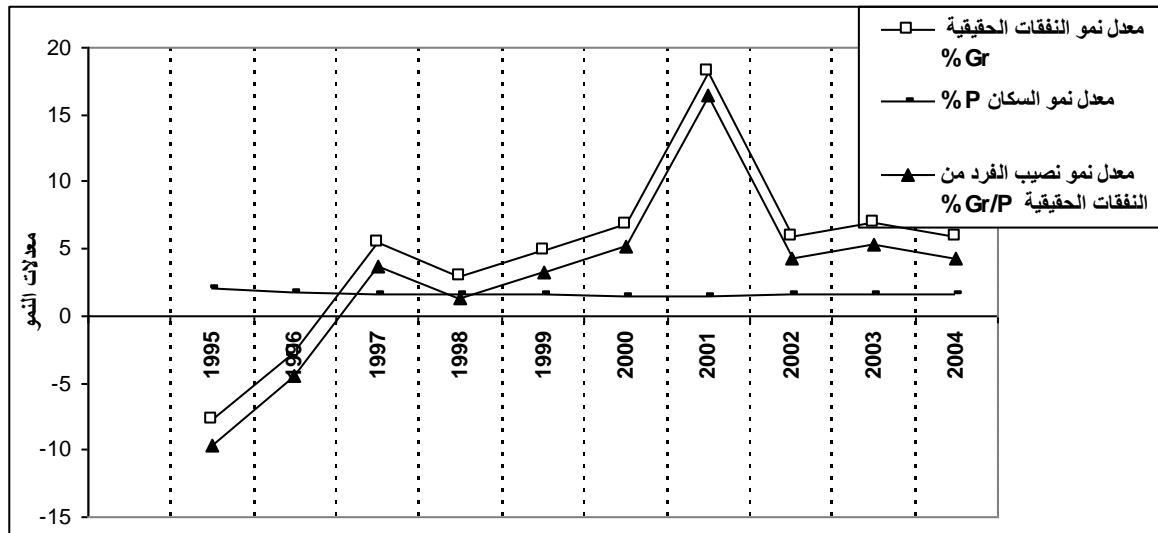
¹ - حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 23.

الجدول رقم (1-6): تطور النفقات العامة الحقيقية ونصيب الفرد منها في الجزائر (1994/2004).

السنوات	* النفقات الحقيقية Gr	** عدد السكان P	Δ Gr	Δ P	Gr / P	ΔGr/P
1994	201934.783	27496000	/	/	0.0073	/
1995	186318.138	28060000	-7.73%	2.05%	0.0066	-9.59%
1996	181278.305	28566000	-2.70%	1.80%	0.0063	-4.43%
1997	191181.985	29045000	5.46%	1.67%	0.0066	3.72%
1998	196884.529	29507000	2.98%	1.59%	0.0068	1.37%
1999	206421.834	29965000	4.84%	1.55%	0.0068	3.24%
2000	220325.028	30416000	6.73%	1.50%	0.0072	5.15%
2001	260513.004	30879000	18.24%	1.52%	0.0084	16.47%
2002	275866.947	31357000	5.89%	1.54%	0.0088	4.28%
2003	294963.024	31848000	6.92%	1.56%	0.0092	5.27%
2004	312598.635	32364000	5.98%	1.62%	0.0096	4.29%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحقين (01) و(02) و(03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نصيب الفرد من النفقات الحقيقية كان متناقص من سنة 1994 إلى غاية 1996 وذلك لتناقص قيمة النفقات الحقيقية وليس لزيادة عدد السكان، وبعد سنة 1996 أصبح نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية متزايد حيث كان (0.0066) سنة 1997 ثم انتقل إلى (0.0096) سنة 2004، وبذلك نستنتج بأن زيادة النفقات العامة الحقيقية لم تكن بسبب زيادة عدد السكان فقط و إنما ناتجة كذلك لعوامل اقتصادية أخرى، وذلك لأن نصيب الفرد من النفقات الحقيقية في تزايد، و لمعرفة مدى تطور نمو كل من النفقات العامة الحقيقية ومعدل نمو نصيب الفرد منها نستعين بالتمثيل البياني أسفله وذلك اعتمادا على معطيات الجدول السابق.



الشكل رقم (1-2): تطور معدلات نمو النفقات العامة الحقيقية ونصيب الفرد منها

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه بأن معدل نمو النفقات العامة الحقيقية متناسب طرديا مع معدل نمو نصيب الفرد من هذه النفقات، وذلك لأن معدل نمو السكان ثابت تقريبا، كما يوضحه التمثيل البياني، وهذا ما يعني بأن زيادة النفقات العامة الحقيقية لم تكن بسبب زيادة عدد السكان

فقط، و إنما لأسباب أخرى اقتصادية، كما نلاحظ من التمثيل أعلاه بأن معدل نمو النفقات الحقيقية أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من هذه النفقات في كل السنوات، وهذا ما يدل على أن نمو عدد السكان قد أثر في نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية، بحيث لو بقي عدد السكان ثابت لكانت نسبة الزيادة في النفقات العامة الحقيقية ونسبة الزيادة في نصيب الفرد منها ثابتة.

ب- اتساع حجم الإقليم: وهذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن ضم إقليم جديد إلى دولة معينة، وهذا الإقليم لم يكن تابعا لها، ومثال ذلك اتحاد الألمانيتين (الشرقية والغربية) أدى إلى توحيد الميزانية، وبالتالي تضاعفت النفقات العامة، ولكن هذه الزيادة تبقى ظاهرية فقط، وذلك لان نصيب الفرد من هذه النفقات يبقى ثابتا.

3-2: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

بعد دراسة أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة، نتطرق إلى الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تزايد هذه النفقات، ونقصد بذلك وجود عوامل معينة، تؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للنفقات العامة، نتيجة لتزايد عبء التكاليف العامة، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

3-2-1: الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في زيادة الدخل الوطني، وكذا زيادة دور الدولة (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية)¹.

أ - زيادة الدخل الوطني: إن زيادة الدخل الوطني، تمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل، في صورة تكاليف وأعباء عامة، من ضرائب ورسوم... الخ. وذلك بغض النظر عن زيادة معدلات الضريبة أو وعائها، وهذا يفسح المجال لزيادة الإنفاق العام، ويمكن توضيح العلاقة الطردية بين الإنتاج الداخلي الخام والنفقات العامة حسب الجدول التالي:

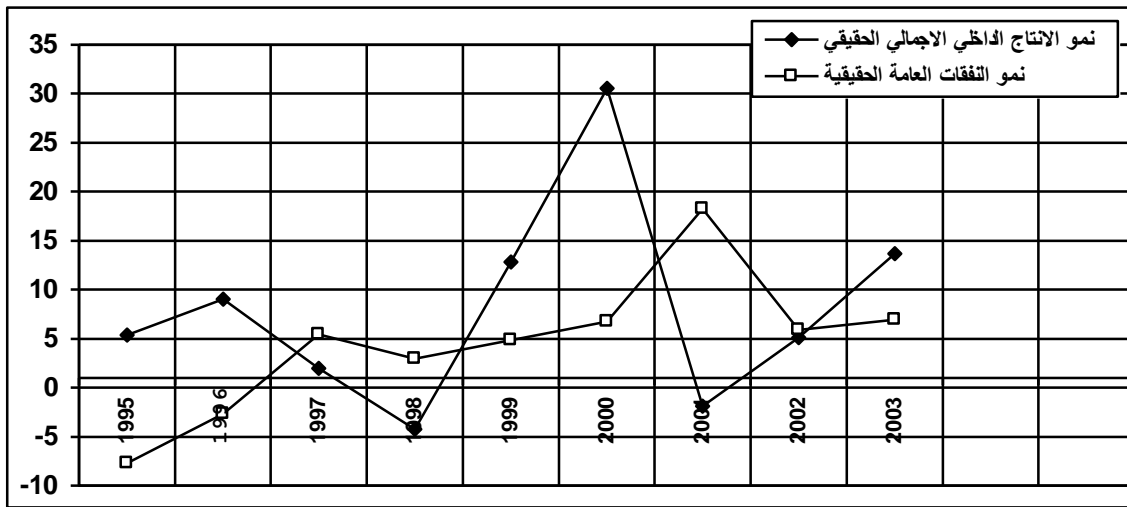
¹ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة، السياسات الماليّة للنظام الرأسمالي)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.

الجدول رقم (1-7): تطور الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العامة الحقيقية في الجزائر (1994/2003).

السنوات	PIB n * الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي	G n ** النفقات العامة الاسمية	P * المستوى العام للأسعار	PIB r الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي	G r النفقات العامة الحقيقية	Δ PIB r	Δ G r
1994	1274944	613700	303,91	419513,67	201934,78	/	/
1995	1743631,8	734876	394,42	442074,90	186318,14	5,38	-7,73
1996	2256712,6	848600	468,12	482079,94	181278,31	9,05	-2,70
1997	2432462,9	946217	494,93	491476,15	191181,99	1,95	5,46
1998	2444370,2	1022697	519,44	470577,97	196884,53	-4,25	2,98
1999	2825227,6	1098577	532,2	530858,25	206421,83	12,81	4,84
2000	3698683,7	1176095	533,8	692896,91	220325,03	30,52	6,74
2001	3788568,3	1452360	557,5	679563,80	260513,00	-1,92	18,24
2002	4038600,9	1560000	565,49	714177,24	275866,95	5,09	5,89
2003	4711028,2	1711110	580,11	812092,22	294963,02	13,71	6,92

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (1) و (2) و (4).

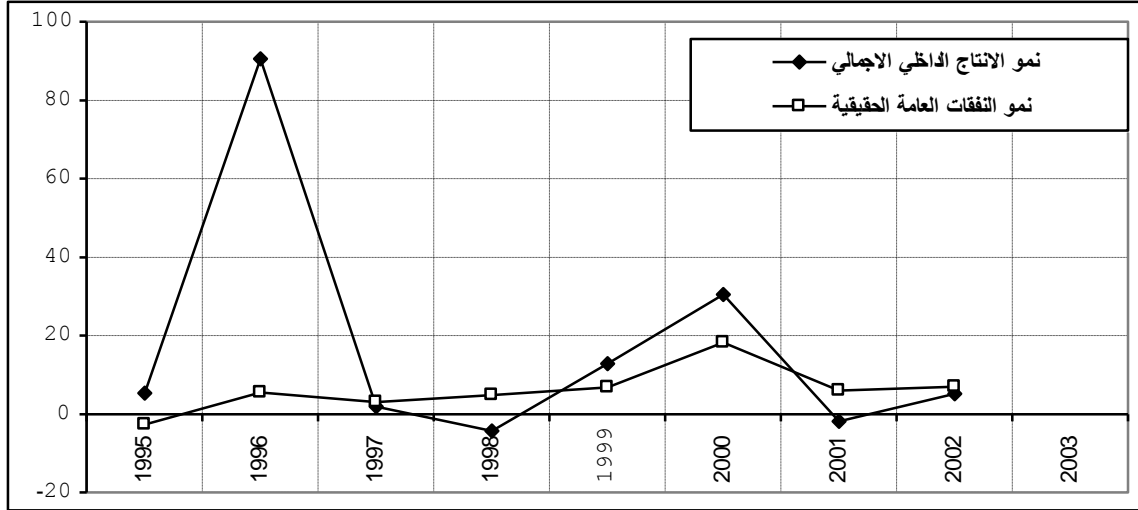
ولتوضيح علاقة الإنتاج الداخلي الخام بالنفقات العامة، نقوم بتمثيل الجدول أعلاه على شكل تمثيل بياني يبرز هذه العلاقة.



الشكل رقم (1-3): تطور نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي الحقيقي والنفقات العامة الحقيقية (1994/2003).

نلاحظ من خلال منحني تطور معدل نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي ومنحني تطور معدل نمو النفقات العامة بأن العلاقة بينهما علاقة طردية ولكن متأخرة، بحيث أنه يتغير الإنتاج الداخلي الإجمالي وبعد فترة زمنية (t) تتغير النفقات العامة، ومن خلال التمثيل السابق يمكن تقدير هذه الفترة بسنة، وهذا أمر منطقي بحيث أن مداخيل الإنتاج الداخلي الإجمالي لفترة ما يستعمل جزء منها كنفقات للسنة اللاحقة.

ولتوضيح العلاقة أكثر بين نمو الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العامة الحقيقية، نقوم بتأخير نمو النفقات بسنة، وذلك لأن مداخيل الإنتاج الداخلي الإجمالي لسنة ما تستعمل كنفقات للسنة القادمة، فنحصل على التمثيل البياني التالي:



الشكل رقم (1-4): العلاقة المتأخرة لنمو النفقات العامة بنمو الإنتاج الداخلي الإجمالي (1995/2003).

نلاحظ بأنه عند تأخير نمو النفقات العامة بسنة تصبح العلاقة الطردية واضحة بين نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي ونمو النفقات العامة الحقيقية، وبذلك نستنتج انه كلما زاد حجم الإنتاج الداخلي الإجمالي كلما زادت النفقات العامة.

ب زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية : كلما زاد تدخل الدولة في الاقتصاد، كلما وجب عليها زيادة حجم النفقات العامة، ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة، أن تدخل الدولة للحفاظ على التوازن الاقتصادي، ولدفع عملية التنمية إلى الأمام، يعتبر من الأسباب الرئيسية لازدياد النفقات العامة، كما أن حرص معظم الدول على محاربة الكساد والبطالة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، يدفعها إلى زيادة إنفاقها العام، للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي، إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة، بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

كما أن المنافسة الاقتصادية الدولية، مهما كانت أسبابها تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، إما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير، ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية، وإما في صورة إعانات للإنتاج، لتمكين المشاريع الوطنية من مواجهة والسمود (من ناحية الجودة) في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية.

3-2-2: الأسباب الاجتماعية: تتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديموغرافي، وكذا تركيز السكان في المدن، والمراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، خدمات النقل... الخ. و يرجع ذلك إلى أن حاجات السكان في المدن أكبر وأعد من حاجات السكان في القرى (الريف)، وكذلك زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم، ومن ثم وعي المواطنين بحقوقهم، حيث أصبحوا يطالبون الدولة بوظائف لم تكن تقوم بها من قبل، كتأمين الأفراد ضد البطالة، ضد الفقر، العجز، المرض، الخ. وبطبيعة الحال يترتب على ذلك زيادة النفقات العامة.

3-2-3: الأسباب الإدارية: يترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، وتضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامة، وكذا الإشراف على المشروعات العامة المختلفة، إلى زيادة حجم النفقات العامة. وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة، كلما كان هذا الازدياد مقبولا، أما إذا كان التنظيم الإداري سيئا وقاصرا عن ملاحظة متطلبات العمل بكفاءة، فإن هذا الازدياد في النفقات العامة يمثل عبئا وثقلا على موارد الدولة، وبذلك فإن الإسراف في عدد الموظفين، وكذا المباني الحكومية، و الأثاث، والسيارات... الخ، دائما يؤدي إلى زيادة الأعباء العامة، زيادة غير مقبولة، نظرا لأنها غير منتجة، ولا يصاحبها زيادة في النفع العام.

3-2-4: الأسباب المالية: يمكن تلخيص الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة إلى عنصرين أساسيين¹:

أ- سهولة الاقتراض: حيث كانت القروض فيما مضى، وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة، نظرا لأن الدولة كانت تعاني الكثير في سبيل الحصول عليها، إذ كانت تضطر غالبا إلى اللجوء إلى كبار المالين لإقراضها، وكان هؤلاء يفرضون عليها العديد من الشروط القاسية، التي كانت تدفع الحكومات أحيانا لتجنب عقد القروض. وبطبيعة الحال فقد كان ذلك يجعلها تحد من الإنفاق العام، حتى لا تحتاج لعقد هذه القروض القاسية الشروط، أما الآن أصبحت هناك سهولة في الاقتراض، مما أدى إلى لجوء الدولة في كثير من الأحيان إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه، لتغطية أي عجز في إيراداتها، مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

¹ - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص: 111.

ب- وجود فائض في الإيرادات العامة: يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين، إلى إغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها، وتحسين مستواها وتكمن خطورة هذا الوضع في انه متى اقتضت الظروف ضغط الإنفاق لاختفاء هذه الفائض، فانه كثيرا ما يتعذر ذلك نظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة سياسيا، إذ يؤدي ذلك إلى تدمير من سبق لهم الاستفادة من هذا الإنفاق الإضافي. ولعل احسن مثال على تأثير الفائض في الإيرادات العامة على زيادة النفقات العامة حالة الدول المصدرة للنفط عند ارتفاع أسعار البترول، بحيث تستعمل الفائض من إيرادات البترول في زيادة النفقات العامة، ومثال ذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي المبرمج في الجزائر (2004/2001)، حيث مول هذا البرنامج أساسا من فائض عوائد البترول.

3-2-5: الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، ويمكننا في هذا المجال إدراج العوامل التالية:

أ- انتشار مبادئ الديمقراطية: يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل، والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها، مما يزيد من حجم النفقات العامة، أضف إلى ذلك انه في حالة انتشار المبادئ الديمقراطية، يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية، إرضاء للناخبين، وكذا الإكثار من تعيين الموظفين لأنصاره، مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة.

ب- نمو مسؤولية الدولة: نتج عن انتشار مبادئ الديمقراطية، تغيير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سلطة آمرة، لا يمكن للمواطنين إلا الخضوع لها، وإنما هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الصالح العام ولهذا تقرر مسؤولياتها في خدمة المواطنين، فإذا احدث نشاطها ضررا لأحد أفرادها، فليس هناك ما يمنع لمقاضاتها، لتعويضه عما لحقه من ضرر، فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبء المخاطر المترتبة عن سير المرافق العامة، وقد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام، ومؤلفات رجال القانون¹.

ج- زيادة نفقات التمثيل الخارجي: لقد أدى تطور العلاقات الدولية، وكثرة عدد الدول المستقلة، إلى اتساع مدى التمثيل الدبلوماسي من جهة، وتزايد نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك فان واجبات التعاون الدولي تحتم على الدول في بعض الأحيان، تقديم المساعدات، والمنح المادية والفنية للدول الأجنبية، أو لرعايتها، وقد أدى ذلك جميعه إلى تزايد حجم النفقات العامة.

¹- محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص:112.

د- **زيادة النفقات العسكرية:** ويمثل هذا العامل إحدى الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحاضر¹، ويعود ذلك إلى ظهور التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري، مما يؤدي إلى صرف مبالغ ضخمة لأجل الحصول على هذه التكنولوجيا المتطورة، أضف إلى ذلك ما تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة، ليس فقط أثناء الحرب، بل وحتى بعد الحرب، كدفع التعويضات و الإعانات والمعاشات لضحايا الحرب، وكذا نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب، ودفع أفساط وفوائد الديون التي عقبتها الدولة أثناء الحرب، لتمويل نفقاتها الحربية.

¹ - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 71.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية النفقات العامة وأهم خصائصها، وخلصنا إلى أن النفقات العامة هي كل مبلغ مالي يخرج من خزينة الدولة بواسطة هيئاتها المختلفة لتلبية حاجات المجتمع، بغض النظر عن السلطة الأمر بصرف هذه النفقات أو الطبيعة الوظيفية لهذه النفقات، وجاء هذا التوسع في مفهوم النفقات العامة مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه، كما أنه يجب توفر عدة شروط في النفقة العامة بحيث يجب أن تكون مبلغ نقدي، وأن تحقق النفع العام، وأن تصدر من طرف هيئة عامة. كما تطرقنا إلى أهم تقسيمات النفقات العامة وذلك حسب عدة معايير منها ما هو نظري (علمي) ويكون مشترك بين مختلف الدول، ومنها ما هو عملي (وضعي) ويمثل مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تلجا إليها الدول من أجل تنظيم نفقاتها العامة، كما تطرقنا إلى تقسيم النفقات العامة في الجزائر فوجدناها تنقسم إلى نفقات التسيير وهي النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، و نفقات التجهيز (الاستثمار) والتي تنفرع إلى الاستثمارات المنفردة من طرف الدولة، وإعانات الاستثمار الممنوحة إلى الخواص، والنفقات براس المال، وفي الأخير تطرقنا إلى أهم أسباب تزايد النفقات العامة سواء الظاهرية أو الحقيقية، فوجدنا من أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة في الجزائر تدهور قيمة النقود (ارتفاع المستوى العام للأسعار)، وكذا زيادة عدد السكان إلا أن هذا العامل لم يكن له تأثير كبير، بحيث أن معدل نمو النفقات العامة لم يكن متناسب تماما مع معدل نمو السكان، وإنما كان يخضع لعوامل اقتصادية أخرى، أما الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة فتتمثل أساسا في تزايد الدخل الوطني، وكذا مدى تحقيق فائض في الإيرادات العامة، ومثال ذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001/2004) والنتائج أساسا عن تحقيق فائض في الإيرادات البترولية، و عموما فإن النفقات العامة في تزايد مستمر، وهذا ما يتطلب البحث عن موارد لتمويل هذه النفقات، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

طرق تمويل النفقات العامة

الفصل الثالث

معايير تخصيص النفقات العامة وأثارها

الفصل الثالث: معايير تخصيص النفقات العامة و آثارها

إن نقص موارد الميزانية و تزايد النفقات العامة باستمرار، أدى إلى ضرورة التفكير في عملية ترشيد النفقات العامة والتقليل من النفقات غير المنتجة، ولذلك وجب عند توزيع النفقات العامة الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير التي يمكن أن تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للنفقات العامة، ويقصد بمعايير تخصيص النفقات العامة تلك المؤشرات، والاعتبارات التي يتم على أساسها توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك مختلف المشاريع المنجزة من طرف الدولة، و عليه فإن الأخذ بمعايير تخصيص هذه النفقات هو الذي يحدث الآثار المنتظرة من ها، ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية بحيث نتطرق في المبحث الأول إلى أهم المعايير المستعملة في توزيع النفقات العامة، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى فكرة ترشيد سياسة الإنفاق العام وأهم الاتجاهات الحديثة لإصلاحها كما نعطي نظرة على ترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر، كما سنتطرق في المبحث الثالث والأخير إلى أهم الآثار الناجمة عن النفقات العامة سواء المباشرة أو غير المباشرة.

المبحث الأول: معايير توزيع النفقات العامة على القطاعات الحكومية

يمكن تقسيم القطاعات الحكومية وفق وظيفة هذه القطاعات إلى قطاع الخدمات السيادية للدولة، والذي يشتمل على الدفاع، الأمن، العلاقات الدولية، خدمات الإدارة العامة، وقطاع الخدمات الأساسية للتنمية، والذي يشتمل بدوره على خدمات راس المال الاجتماعي، وخدمات راس المال المادي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى المعايير و الاعتبارات المعتمدة لتوزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

1-1: قطاع الخدمات السيادية للدولة:

لتسهيل الدراسة يمكن تقسيم هذا القطاع إلى قطاع الدفاع، الأمن، خدمات الإدارة العامة.¹

1-1-1: قطاع الدفاع: بالرغم من أن المجتمع قد عهد للحكومة مهمة حماية البلاد من الأخطار التي تهددها من الخارج، وكانت هذه المهمة من الواجبات الأساسية للدولة، إلا أن الحكومات على اختلاف نزاعاتها السياسية، قد أسرفت في الاستعداد للحرب، وخاصة الدول الأوروبية إبان الفترة الاستعمارية

1 - حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص: 174.

الفصل الثالث: معايير تخصيص النفقات العامة و آثارها

وما بعدها، حيث سادت الصراعات بين الدول، وباتت الحرب إحدى أهم سياساتها التي استنزفت من خزينة الدولة أموالاً طائلة، ولم تتوقف هذه الظاهرة عند هذا الحد، بل ارتبطت بعوامل سياسية وأخرى محلية، فقد أصبحت الصراعات الإقليمية مبعث لزيادة التسلح والنزاع المستمر، كما أصبحت مظاهر التسلح وبناء الجيوش والإنفاق الحربي بصفة عامة إحدى أبرز ما تسعى إليه الدول التي استقلت حديثاً، بحجة حماية الاستقلال والدفاع عن الذات.

و لقد عانت المنطقة العربية من الصراعات الإقليمية، أكثر من أي منطقة في العالم، خلال الخمسين سنة الماضية على الأقل من القرن العشرين، و كان على رأسها الصراع من أجل القضية الفلسطينية والدفاع عن القضية العربية، فقد استنفدت هذه القضية أموالاً ضخمة من العرب قدرت بـ (496.3) مليار دولار، خلال الفترة (1978/1997)¹، وهذا المبلغ يمثل ما نسبته 43.5 % ما استنفدته الحرب العالمية الأولى والثانية من أموال.

و الجدول التالي يبين نسبة الإنفاق على الدفاع من الإنفاق العام، لبعض دول العالم، والبلدان العربية مجتمعة لسنة 1995.

الجدول رقم (3-1) نسبة الإنفاق على الدفاع من الإنفاق العام في بعض بلدان العالم لسنة 1995.

الدولة	%	الدولة	%	الدولة	%
اليابان	06.3	المكسيك	15.9	الشيلى	16.3
الو.م.أ	18.6	الهند	12.9	الأرجنتين	09.2
ألمانيا	06.4	كوريا	30.0	البرازيل	04.7
بريطانيا	11.8	إيران	15.2	أسبانيا	06.4
إسرائيل	23.1	تركيا	10.6	زامبيا	17.7
الصين	28.0	سريلانكا	27.9	ماليزيا	20.5
استراليا	08.9	تايلندا	29.1	السلفادور	24.2
نيوزلندا	07.4	الفلبين	17.3	أورغواي	08.3
السويد	08.1	اندونيسيا	20.8	كينيا	11.9
فنلندا	06.4	بوليفيا	20.4	الدول العربية	26.8

المصدر: مجيد عبد جعفر الكرخي، الإنفاق الحكومي والتحديات الاجتماعية في الوطن العربي (دراسة تحليلية في واقع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في الموازنات العامة للدول العربية)، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بحوث المؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، ص: 07.

ويظهر من خلال الجدول أن من بين (29) دولة متقدمة ونامية، لم تتجاوز نسبة الإنفاق الدفاعي للإنفاق العام، ما هي عليه في الدول العربية سنة 1995، إلا خمسة دول وهي الصين، كوريا،

1- مجيد عبد جعفر الكرخي، الإنفاق الحكومي والتحديات الاجتماعية في الوطن العربي (دراسة تحليلية في واقع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في الموازنات العامة للدول العربية)، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بحوث المؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، ص: 06.

سيريلانكا، تايلندا، السلفادور، أما بقية الدول في المجموعة التي نقل نسبة الإنفاق فيها عن 10% فتبلغ (11) دولة، وعن أقل من 20% تبلغ (9) دول، وعن أقل من 25% بلغت (5) دول، ومن هذا يمكن الاستنتاج أن الإنفاق الدفاعي في الدول العربية، يقع ضمن مجموعة الدول القليلة التي تسرف في هذا المجال، و معظمها من الدول النامية.

إن العوامل التي تكمن وراء تخصيص نسبة هامة من الإنفاق العام لأغراض الدفاع في الوطن العربي تكمن فيما يلي:

- 1 -الموقع الجغرافي لهذه الدول، ومدى وجود مشاكل بينها وبين الدول المجاورة، مثل دول الشرق الأوسط، وكذا وجود النفط في هذه المناطق، والذي تسبب في العديد من النزاعات المسلحة (العربي-الإسرائيلي، العراقي- الإيراني، العراقي- الكويتي).
- 2 -رغبة الدول العربية التي نالت استقلالها، في بناء قوة عسكرية خاصة بها، كإحدى مقومات الاستقلال.
- 3 -واقع التفاخر الذي تنزع إليها بعض الدول، والتي يروق لها امتلاك جيش مسلح بأسلحة حديثة ومتنوعة، يمكن أن تتباهى بها أمام الدول الأجنبية الأخرى.
- 4 - الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية المنتجة للسلاح، وذلك لبيع المزيد من أسلحتها التقليدية، وشبه المتطورة إلى بعض الدول العربية بشتى الحجج والذرائع.
- 5 -التقدم التكنولوجي في المجال العسكري، وتعدد المعدات الحربية، وكذا ارتفاع المرتبات و المكافآت لرجال القوات المسلحة، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية لهم.
- 6 -السرية التامة التي تتم بها النفقات على الدفاع، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام باعتبارات الكفاءة الموضوعية في هذا الإنفاق¹.

كما أن تحليل الأثر الاقتصادي للإنفاق العام على الدفاع يعطينا اتجاهين مختلفين:

- **الاتجاه الأول:** يرى أن هذا النوع من الإنفاق له اثر ايجابي لأنه يؤدي إلى استخدام منجزات التكنولوجيا الحديثة كما يوفر فرصا للعمل و يخلق عمالة فنية مدربة، كما أن الصناعات العسكرية يمكن أن تكون مجالا لتنشيط قطاعات اقتصادية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.
- **الاتجاه الثاني:** يرى أن الإنفاق العسكري له تأثير سيئ على النمو الاقتصادي، لأن هذا الإنفاق يؤدي إلى امتصاص كثير من الموارد التي كانت من الممكن أن تذهب إلى التنمية وزيادة الخدمات العامة (التعليم، الصحة، الإسكان...الخ).

1- تعتمد الحكومة غالبا إلى إيراد إنفاقها العسكري بأقل من حقيقته، أو تعمل على إخفائه فهي ربما تصف الإنشاءات المتصلة بالأغراض العسكرية على أنها أشغال عامة، أو ربما لا تقدم أي بيان على الإنفاق العسكري أصلا.

1-1-2: قطاع الأمن: وتضم خدمات الأمن الداخلي، كالشرطة، العدالة، وترتفع عادة هذه النفقات في المدن الكبرى، وخاصة تلك التي تنتشر فيها الجرائم، أو تكثر فيها الصراعات الداخلية، ونفقات الأمن من النفقات الهامة في الاقتصاد الوطني، حيث توفر الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يساعد على النمو الاقتصادي. و كمثل عن تزايد نفقات الأمن حسب الظروف السائدة في الدولة، نأخذ الجدول التالي، والذي يوضح نسبة نفقات الدفاع والأمن من النفقات العامة في الجزائر من سنة 1991 إلى غاية 2000.

الجدول رقم (3-2) تطور نسبة نفقات الدفاع والأمن في الجزائر (1991/2000) الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة نفقات الدفاع والأمن	06.63	08.47	16.97	17.53	18.93	22.04	22.04	22.29	22.29	22.29

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1997، 2000، 2001.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة نفقات الدفاع والأمن، كانت منخفضة نوعا ما سنة 1991 (06.63%)، وسنة 1992 (08.47%)، لتتضاعف سنة 1993 وتصبح (16.97%)، وذلك لتوتر الوضع الأمني بسبب الإرهاب، وتزايدت هذه النفقات إلى غاية سنة 1998 لتبلغ (22.29%)، ثم أصبحت نسبة هذه النفقات ثابتة فيما بعد، والى غاية سنة 2000 وذلك لتحسن الوضع الأمني، وهذا ما يوضح العلاقة الطردية بين نسبة الإنفاق على الدفاع والأمن، والوضع الأمني الداخلي.

1-1-3: خدمات الإدارة العامة: تهدف خدمات الإدارة العامة في مختلف الدول إلى تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين، وفقا لتنظيمات محددة، تحدها قوانين الدولة، بحيث يتم إخضاع العلاقة المشار إليها لأشكال رسمية من المستندات حتى يتحقق النظام في المجتمع.¹ كما أنه في معظم الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا، يعد توفير الخدمات الإدارية العامة أمرا ضروريا ومهما لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لأنه في الدول المتخلفة يجب على الإدارة العامة توفير الخدمات المعتادة لأي نظام اقتصادي، بالإضافة إلى توفير الخدمات اللازمة لاكتشاف الموارد الاقتصادية والطبيعية الجديدة، والقيام باستغلالها استغلالا عقلانيا، وكذا من بين واجبات الإدارة العامة البحث عن مستثمرين للمشروعات الجديدة، واختيار وبناء المشروعات العامة للبنية الأساسية، وهذا ما يفسر تضخم حجم القطاع العام في هذه الدول، وهو ما أدى إلى تسجيل سلسلة من الفشل، كالفشل في إيجاد نظام للتعيين والترقية مبني على أساس الجدارة، مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة العامة، وكذا الفشل في دفع أجور تنافسية

1- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص: 175.

لموظفي الإدارة العامة والقطاع العام في تلك الدول، مما يؤدي بدوره إلى انتشار الرشوة والفساد الإداري.

1-2: قطاع الخدمات الأساسية للتنمية

وتهدف هذه الخدمات إلى تكوين القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وتشتمل كما حددناها من قبل، على مجموعتين من رأس المال وهما: رأس المال المادي، و رأس المال الاجتماعي.

1-2-1: رأس المال المادي: ويتمثل هذا النوع في مشروعات البنية الأساسية للتنمية، كالطرق، المياه، السكن، الكهرباء... الخ. ويتحدد حجم الإنفاق العام على البنية الأساسية بعدة عوامل نذكر منها: أ - السمات الطبيعية والجغرافية للدولة: فالدولة التي تتمتع بموقع جغرافي ممتاز، غالباً ما تتوفر على مصادر متنوعة للحياة، مما يخفف من تكاليف توفير المياه للأغراض المختلفة، مقارنة بدول أخرى لا تتمتع بمثل هذا الموقع، كما أن توفير بنية أساسية في بلد يتميز بتضاريس وبيئة صعبة، يكون ذا كلفة أكبر من بلد يتمتع بتضاريس سهلة.

ب - السعي إلى تحقيق هدف التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة، مما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية وذلك لعاملين أساسيين:

1. يؤدي توفير خدمات المرافق العامة، كالكهرباء، المياه، الهاتف... الخ. إلى تحقيق وفورات خارجية للمشروعات الاقتصادية المختلفة، الزراعية، الصناعية، الخدمية، ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة معدلات الأرباح بها، مما يشجع على زيادة الاستثمار، وتشغيل عمالة أكبر، وتحقيق مستويات دخلية، وهو هدف التنمية الاقتصادية.

2. يؤدي الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية في أوقات الركود و الكساد الاقتصادي إلى إحداث انتعاش في الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد الوطني، مما يعجل بالقضاء على أزمات الركود الاقتصادي، ويقلل بدوره من مشاكل البطالة، وغيرها من المشاكل الاقتصادية.

ج- محاولة التقليل من الهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك بتوفير المساكن الملائمة وكذا الخدمات المرتبطة بها، كالكهرباء، الهاتف، الماء، ويتطلب تحديد الاحتياجات السكنية الأساسية، تعريف ماهية هذه الاحتياجات و التي تتمثل في العناصر التالية:¹

1 - عدد الأفراد في الوحدة السكنية، وتعتمد على العادات الاجتماعية والأحوال الاقتصادية، وحجم الأسرة.

2 - الخدمات والمرافق، حيث يتطلب الأمر تخطيط هذه المرافق قبل التوسع العمراني، و أهمها بالطبع توفير المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي... الخ.

1- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص: 178.

3 - ضرورة وجود خطة لإزالة المساكن القصديرية، وغير الملائمة، و إعادة تعمير هذه المناطق على ضوء التخطيط العمراني للمدن.

1-2-2: رأس المال الاجتماعي: يشتمل هذا النوع على خدمات الصحة و التعليم، والتي تهدف إلى رفع المستوى الصحي والثقافي لأفراد المجتمع، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية الوطنية، ويعد (ثيدور شولتز) رائد تسمية رأس المال البشري Human capital، ولقد تغيرت النظرة إلى التعليم والصحة باعتبارها ضروريات إنسانية، وخدمات استهلاكية، إلى ضرورة اقتصادية، واستثمار مرتفع العائد، خاصة التعليم الأولي، وذلك بعد الستينات من القرن العشرين، ولذلك فإن نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم في تزايد مستمر منذ ذلك الوقت، وينطبق ذلك على كل من الدول المتقدمة و النامية على السواء، فمثلا في اليابان يعرف الأمي بأنه ليس الذي لا يستطيع القراءة والكتابة، و إنما هو الفرد الذي لا يستطيع التعامل مع الإعلام الآلي، و أما في الو.م. فأصبحت المدارس الأولية أغلبها مزودة بالإنترنت، عكس الدول النامية التي مازالت حتى الجامعات تشهد نقصا في الإعلام الآلي والإنترنت. أما بالنسبة للصحة، فالإنفاق عليها يكون على شكلين، إما على شكل صحة عامة وقائية، أو صحة عامة علاجية، وكلما زادت النفقات على الصحة الوقائية تقل النفقات على الصحة العلاجية، وكما يقال " الوقاية خير من العلاج". والجدول التالي يوضح لنا نسبة الإنفاق على التربية والصحة لبعض الدول المتخلفة والمتقدمة.

الجدول رقم(3-3) تطور نفقات التربية والصحة لبعض الدول لسنة 1993

الو.م.ا	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	تونس	سيريلانكا	نيكاراغوا	مدغشقر	
	00.8%	07.0%	03.3%	17.5%	10.4%	14.2%	17.2%	التربية
	16.8%	16.1%	14.0%	06.6%	05.2%	13.0%	06.6%	الصحة

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية و تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص:184.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإنفاق على التربية في الدول المتخلفة مرتفعة، مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك لكون توفر المدارس الخاصة في الدول المتقدمة، وكذا توفر القدرة الشرائية لأفرادها، وبالتالي عدم اللجوء إلى المدارس العمومية بنسبة كبيرة عكس الدول النامية. أما فيما يخص النفقات على الصحة فإن نسبتها في الدول المتقدمة أكبر ر منها في الدول المتخلفة، وذلك لكون الدول المتقدمة تهتم بالجانب الصحي أكبر من الدول المتخلفة، التي تعاني من نقص كبير في المرافق الصحية، كما أن وجود اهتمامات أخرى يتوجب على الدول النامية توفيرها كالتدخل في الحياة الاقتصادية وذلك لضعف القطاع الخاص، جعل هذه الدول تقلل من اهتمامها بالجانب الصحي، عكس الدول المتقدمة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، بل مهمتها الرئيسية تنظيم الحياة الاقتصادية للدولة، وتوفير الرفاهية للمجتمع. أما عن نفقات الصحة في الجزائر فالجدول التالي يوضح لنا تطور النفقات العمومية للصحة في الجزائر ما بين الفترة: 1991-1998.

الجدول رقم(3-4): تطور النفقات العامة للصحة في الجزائر(1991/1998) الوحدة: مليون دينار

1998		1993		1991		السنوات
القيمة الثابتة	القيمة الجارية	القيمة الثابتة	القيمة الجارية	القيمة الثابتة	القيمة الجارية	
36.189	104.663	40.112	54.830	32.134	32.134	النفقات العمومية للصحة (مليون دينار)
1.227	3.547	1.491	2.038	1.260	1.260	نصيب الفرد من هذه النفقات (دينار جزائري)
61		87		68		نصيب الفرد من هذه النفقات (دولار)

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي حول التنمية البشرية لسنة 2000، نوفمبر 2001، ص:89.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات العامة للصحة في الجزائر في تزايد خلال هذه الفترة، ولكن هذه الزيادة ظاهرية فقط أما الزيادة الحقيقية فتكون بزيادة النفقات بالقيمة الثابتة وكذا نصيب الفرد منها، فمثلا بالرغم من تزايد القيمة الجارية لنفقات الصحة من سنة 1991 إلى 1998، إلا أن القيمة الثابتة لها تزايدت من سنة 1991 إلى 1993، ثم انخفضت ما بين الفترة 1993 إلى 1998، وهذا ما يوضح عدم الاهتمام بالجانب الصحي خلال فترة التعديل الهيكلي (1993-1998)، وذلك للسياسة المالية الصارمة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية.

المبحث الثاني: ترشيد سياسة الإنفاق العام والاتجاهات الحديثة لإصلاحها

تواجه العديد من الدول وضعين متضادين، الأول يتمثل في المزيد من النفقات العامة، والثاني نقص وعدم كفاية الموارد اللازمة، لذلك وجب الاستخدام الأمثل للموارد المتحصل عليها، والتي تغطي على أكمل وجه كل المتطلبات الجديدة، ويقتضي هذا الاختلال حسن استخدام النفقات العامة، أو ما يسمى بترشيد النفقات العامة، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام و مختلف مقومات ومتطلبات نجاحه، ثم نتطرق إلى أهم الصعوبات والمشاكل التي تعيق هذه العملية.

1-2: مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه

1-1-2: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها، أولويات الإنفاق، ضبط الإنفاق، تحسين كفاءة الإنفاق... الخ. وربما يكون مصطلح الترشيح أدق وأشمل هذه المصطلحات، فماذا نعني بالترشيح لغة واصطلاحا.

1- **الترشيح لغة:** إن معنى الترشيح لغة هو الهداية والاعتدال، حيث يقال ارشد أي أهدى، كما يقال أرشده أي أهداه و دلّه، ولقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع كقوله تعالى " فان أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم... النساء الآية 6، أي إذا اقتنعتم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت لديهم إمكانيات الضبط، وحفظ الأموال وحسن التصرف فيها في أوجه الصلاح والساد، فيمكنكم أن تعطوهم أموالهم، ومنه يمكن القول أن مفهوم الرشد يعني الاهتداء إلى أوجه الصلاح والساد وحسن التصرف، وضبط السلوك. ومن هذه التعاريف يمكن القول أن الترشيح من الوجهة اللغوية، يعني الاهتداء إلى الطريق الصواب والاعتدال فيه، وعليه فإنه بالنسبة للسياسة المالية، فإن الترشيح يعني سلوك سبلي لا إسراف فيه ولا تقتير.

ب- الترشيح في الاصطلاح الاقتصادي

إن مصطلح الترشيح هو من أحد المصطلحات الأكثر استعمالا في التحليل الاقتصادي، لكنه يحمل معاني متعددة، حيث يمكن إطلاقه على أي سلوك إذا ما تم إنجازها في إطار مجموعة من المبادئ والمفاهيم المعروفة مسبقا، لكن المشكلة تكمن في تحديد الإطار العام للمبادئ والمفاهيم، والتي من خلال مدى التوافق والانسجام معها يمكن الحكم على السلوك بالرشادة أو السفاهة، و أن تحديد هذه المفاهيم والمبادئ عملية تخضع لمتغيرات وعوامل متعددة ذات أبعاد تاريخية وثقافية وأخلاقية، وهي تختلف من بلد إلى آخر تبعا للنظام الاقتصادي المتبع.

ولقد نشأ مصطلح الرشادة الاقتصادية و العقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحديثة، التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري، فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية تعني التزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة، وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة، سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة، وقد دعا البحث المتقدم في هذا المجال (تخصيص الإنفاق العام) إلى الدراسة المقارنة بين الامتيازات المحصلة من كل تخصيص، والتكلفة اللازمة لذلك، وكذا الفرص البديلة، والامتيازات هنا لا تشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة، و إنما يجب أن يضاف إليها تلك الامتيازات غير المباشرة للمستفيدين المحتملين، بصورة غير مباشرة عن طريق الآثار الخارجية.¹

1 - Ande Chaîneau, Lexique Economie Général, PUF; 1979, p :154.

إن النظرة الإيجابية للحياة تفرض السعي لتحقيق مستوى لائق، وضمان هذا المستوى المعيشي لكل أفراد المجتمع، وفي أحسن الظروف، كما أن الحياة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تضم جوانب أخرى كالوقت والتوازن في توزيع المجهودات البشرية، وهي جوانب أساسية في الحياة البشرية، يتعين تميمتها واحتسابها في كل عملية هادفة، وإذا كان من الممكن حصر مفهوم ترشيد الإنفاق في الجوانب المالية، فإنه لا يمكن إهمال الوجه الآخر لهذه العملية الملازم لها، والذي يعني جانب التمويل، حيث أن الرشد الاقتصادي على حد تعبير الدكتور محمد دويدار يعني "حسن التعامل مع الأموال كسبا وإنفاقا"، مما يوحي بأن المسألة ذات شقين، لا بد من مراعاتهما في نفس الوقت.

ولو اقتصرنا مفهوم الترشيح على الإنفاق العام، فهو يعني حسن التصرف للدولة في تصريف الأموال دون إسراف ولا تقتير، مع مراعاة البعد الكيفي إلى جانب البعد الكمي، أو بتعبير آخر يمكن القول أن زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفاهاً، وكذا إنقاصه يعتبر تقتيراً، كما أن عدم اتباع مبدأ الأهمية النسبية والترتيب التفضيلي السليم لتخصيص الموارد يعد سفاهاً، كما أنه لا يمكن الحكم على السلوك الاقتصادي بالرشاد والعقلانية الاقتصادية بناءً على مؤشر واحد، وإنما يجب أن يتم ذلك في إطار المنهج التحليلي الشمولي.

2-1-2: مقومات ومتطلبات نجاح عملية ترشيح الإنفاق العام

إن عملية ترشيح الإنفاق العام ليست بالسهلة، لكنها خطوة ضرورية، وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات ومتطلبات كي يمكن إنجازها على أحسن وجه.

1- عناصر عملية ترشيح الإنفاق العام : تتطلب عملية ترشيح الإنفاق العام توافر جملة من

العناصر والدعائم التي تركز عليها، ولعل من أهمها ما يلي:

1- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل، وذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى،

والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي، المعبر عن موقف الدولة إزاء

الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه المجتمع وهو الموقف الذي بدوره يحدده النظام

الاجتماعي والاقتصادي القائم، بالإضافة إلى الظروف البيئية التي يمر بها المجتمع، و إن كل هذه

الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار

الفكر الحدي، لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق يتحدد إذا ما تم التوصل إلى النقطة التي تتعادل

عندها المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة لو بقيت في يد الأفراد ولو قاموا

بإنفاقها¹، ومن هذا المنظور فإن تقسيم الوظائف بين الدولة والهيئات الخاصة، لا يعتمد على معيار

1- فرحي محمد، النمذجة القياسية لترشيح السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1998/1999،

النسب أو القطاعات، لأن في ذلك قصر النظر، و إنما يعتمد على معيار تعظيم مصلحة المجتمع المحققة.

2- أن تكون النفقة العامة لإشباع الحاجة العامة، وتجدر الإشارة إلى أن الفكر المالي

المعاصر يعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، كما يعتبر الخروج عن هذا الركن خروجا عن مبادئ المالية الرشيدة، إذ أن إنفاق أي جهة حكومية يجب أن يستهدف تحقيق الإشباع لحاجة يتعارف عليها المجتمع على أنها عامة، ولذا متى كان الإنفاق يستهدف حاجة خاصة كان هدرا للمال العام وخروجاً به عن أوجه الرشد.

3- اتباع مبدأ الأولوية، حيث أن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع،

وتعظيم منفعة استخدامها، وقد تعرض الفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ، ومن ذلك تحليل التكلفة والعائد، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح باختيار تلك المشاريع، التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها، كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف الموجودة، والآثار المباشرة لكل من هذه المشاريع، يسمح بترتيبها والبدء بأفضلها تحقيقاً للمصلحة العامة.

4- التحديد الدقيق لمقدار النفقة العامة المطلوبة، والتوقيت السليم لها، فبالإضافة إلى أن

مقدار النفقة العامة يجب أن يكون معيارياً، كما يجب أن يتم في الوقت المناسب، دون تقديم أو تأخير، وذلك من أجل تحصيل الأثر المطلوب من الإنفاق العام في حينه، وإلا فإن ذلك يعد مخالفاً لمبدأ الرشادة.

5- كذلك فإن توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه

الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة، وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلاً، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية.

وبصدد البحث عن أكبر درجة من التأكد حول التنبؤات المختلفة، يمكن اللجوء إلى جملة من

الأساليب، كاستخدام النتائج الفعلية المحققة من خلال التجارب السابقة، وفي الغالب يتم الاسترشاد بنتائج السنة ما قبل الأخيرة، واستخدام معدلات التغير زيادة ونقصاناً، لتوضيح اتجاه وسرعة تغيرات عناصر الموازنة، كما يمكن أن يكون التقدير مباشر، وفي كل حالة يجب مراعاة الالتزامات التي لا بد منها، وتقع على عاتق الدولة، إلى جانب الإدراك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف، حيث أن مهمة تحقيق كل من النفقات والإيرادات مهمة أعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلفة، والقيام بإعداد وتصميم مشروعات يصعب تنفيذها.

ب- متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: لضمان نجاح عملية الترشيح لابد من توفر جملة من

الدعائم والمتطلبات، التي لا بد منها ونذكر منها:¹

1- إرادة سياسية قوية: حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحاً أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمراً ضرورياً لاستكمال عملية الترشيح، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.

2- كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها، فإن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة، في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيح للإنفاق العام، حيث نجد- خاصة في الدول النامية- ضعفاً كبيراً في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

3- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة و لما يتوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيح الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة والتي تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاعتناء، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعبيّة يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به.

4- توفر نظام محاسبة ورقابة فعال، بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها، وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، إذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها، وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاز عملية الترشيح، وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

2-2: صعوبات ومشاكل ترشيح سياسة الإنفاق العام

إن عملية ترشيح سياسة الإنفاق العام لا تتم على أكمل وجه، وذلك لوجود عدة نقائص وصعوبات تعيق هذه العملية والتي نلخصها فيما يلي:

2-2-1: مشكلة التصنيف أو التبويب: إن البحث في ترشيح سياسة الإنفاق العام، يقتضي من

جهة دراسة التكلفة اللازمة لكل مهمة تقوم بها الدولة أو إحدى مصالحها المختصة، ولكن التصنيف

1- محمد فرحي، مرجع سابق، ص: 288.

المعمول به وخاصة في الجزائر، ينص على تخصيص الاعتمادات لتلك الهيئات على أساس أنها وحدات إدارية تقوم بالإنفاق في مجال محدد، فالتصنيف حسب الوزارات مثلا لا يسمح بإبراز تكلفة الوظيفة المقصودة لأسباب كثيرة منها:

- أ- الوظيفة الواحدة تتطلب تضافر عدد من الإدارات المتواجدة في وزارات مختلفة.
- ب- إذا تم تخصيص وزارة كاملة لوظيفة معينة، فإن ذلك التخصيص قد يكون مرحليا، لكون التقسيمات ذاتها تخضع لتصور كل سلطة للهيكلة الإداري الذي يمكنها من تحقيق أهداف سياستها¹.
ففي الجزائر كانت هيئة تدعى بمديرية الحسابات والإحصائيات، والتي كانت تقوم بإعادة تصنيف النفقات من التصنيف الإداري (حسب الوزارات) والتتظيمي (حسب العناوين، الأقسام، الأبواب) إلى التصنيف الوظيفي، ولقد كانت هذه الهيئة تابعة لوزارة التخطيط سابقا، وتوقفت عن العمل منذ سنة 1978.

وكذلك نجد مشكلة ظهور واختفاء بعض البنود من حين لآخر، كظهور كتابة الدولة للشؤون الاجتماعية سنة 1982، ثم اختفاءها سنة 1984، وكذا دمج هذه البنود مع بعضها من فترة لآخرى، وكمثال على ذلك يمكن ملاحظة بند العمل، والذي يظهر أحيانا منفردا (سنتي 1983 و1984 ثم سنة 1995)، وأحيانا مع التكوين المهني (من سنة 1978 إلى سنة 1982 ثم سنة 1985)، ومرة أخرى مع التشغيل والشؤون الاجتماعية (سنة 1970 إلى سنة 1977 ثم سنتي 1988 و1989، وبعدها سنتي 1994 و1995)، ثم نجدها مجتمعة في بند واحد سنة 1997 تحت عنوان " العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني"، وبلا شك فإن هذه التحولات تؤثر لا محالة على سياسة الإنفاق العام، سواء من حيث المستويات المطلوبة أو من حيث طرق الإنفاق.

2-2-2: مشكلة البيانات الإحصائية: إلى جانب مشكلة تحديد مجالات الإنفاق، هناك مشكلة أخرى تتعلق بمسألة توافر البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى عدم استمراريتها، أو عدم تجانسها إذا توافرت، ولذلك يجد الباحث في مجال سياسة الإنفاق العام، وكيفية ترشيدها صعوبة كبيرة لإيجاد النماذج المستخدمة في إعداد السياسات اللازمة، وذلك لتضارب الإحصائيات والبيانات من هيئة لآخرى، وفي بعض الأحيان في نفس الهيئة، فمثلا قدرت النفقات العامة من طرف وزارة المالية سنة 2003 بـ 1711110 مليار دينار جزائري، أما إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فقدرها بـ 1786800 مليار دينار جزائري.

1- ولقد شهد التنظيم الجزائري إنشاء عدة وزارات وكتابات للدولة لمرحلة معينة، ثم احتضت في مراحل أخرى، كما عرف إدماج عدة وزارات أحيانا، وتفكيكها أحيانا أخرى.

وعليه إذا أراد الباحث صب اهتماماته في استخدام النماذج لإعداد السياسات (باعتبار المادة الأولية لتحضيرها متوفرة)، إلا أنه يجد نفسه يعاني من مشكلات هو في غنى عنها، وتتمثل أساسا في غياب المعطيات الأولية الضرورية أو تضاربها من مصدر لآخر.

مما سبق يتضح أن هناك عدد من المشكلات تواجه مهمة إعداد النماذج الاقتصادية واستخدامها في مجال ترشيد السياسات العامة، و التي ينتج عنها قصور في فعالية وقدرة النموذج على تحقيق الأهداف العامة التي يتم إعداده من أجلها، وبهذا الصدد من الضروري العمل المكثف على تقليص هذه المشكلات وذلك عن طريق:

- 1- نشر وتنمية الوعي بأهمية البيانات في مجال التخطيط الوطني، والتنسيق بين مختلف القطاعات والنشاطات الإنتاجية والاستهلاكية.
- 2- توسيع استخدام نماذج قوائم الاستقصاء في جميع البيانات.
- 3- توحيد نماذج الاستثمارات.
- 4- استبدال العمل اليدوي في معالجة البيانات ببرامج الإعلام الآلي، لما تقدمه هذه الأخيرة من امتيازات تتضمن ربح الوقت، وسرعة المعالجة ودقتها.

2-2-3: مشكلة توازن الميزانية

إن الحجج المقدمة لهذا الغرض كثيرة جدا¹، وأنه ما دام يتعين على العائلات الحصول على موارد تكون كافية لتغطية نفقاتها، فإن سياسة الدولة يجب أن لا تخرج عن هذا المبدأ، وأنه إذا استمرت الدولة في قبول العجز، فإنه سيؤدي إلى ارتفاع الديون الوطنية، وهو أمر يجعل الاقتصاد في وضعية غير لائقة، ويمكن البرهان على أنه حسب التصور الكنزي، فإن توازن الميزانية يمكن أن يعمل على زيادة الانكماش، أو التضخم. فإذا افترضنا أن ميزانية الحكومة كانت متوازنة، وإذا افترضنا أنه لسبب ما بدأ الإنفاق العام الإجمالي في الانخفاض، بحيث يصبح مستواه أقل مما يسمح للدخل الوطني بتحقيق التشغيل الكامل، في هذا الوضع يكون الدخل التوازني أقل من ذلك الدخل الذي يحقق الاستخدام التام، لكن انخفاض الدخل سيترتب عنه انخفاض في مستوى الإيرادات الضريبية، أما بالنسبة للإنفاق فيكون حسب السياسات المتبعة، حيث في حالة الانكماش فإن التحويلات الحكومية، وخاصة إذا كانت في شكل مشاريع دعم الأسعار وعلاوات البطالة، ستعمل على ضخ نقود إضافية في الاقتصاد بالشكل الذي يحدث عجز في الميزانية، وإذا اعتقد المسؤولون أنه لا بد من الاحتفاظ بتوازن الميزانية، فإنهم سيعملون على زيادة الضرائب، أو على تقليص الإنفاق العام، أو الاثنين معا، حتى يحصل توازن الميزانية من جديد، وبذلك نلاحظ أن تقليص الإنفاق العام لم يكن من أجل ترشيده لتحقيق الأهداف المسطرة، ولكن كان من أجل الحفاظ على توازن الميزانية فقط، وهذا ما يخلق مشكلة (توازن الميزانية) في عملية ترشيد النفقات العامة، ويحدث العكس تماما في حالة التضخم.

1 Alain Barrer, Politique Financière, DALLOZ, PARIS, 1958.p :314 -317.

إن هذه الملاحظات لا تعني أن توازن الميزانية أمر غير مرغوب فيه، بل يكون توازن الميزانية ممكنا ومحبذا، إذا كان الاقتصاد يشهد استخداما غير تام مع الاستقرار في الأسعار، أي أن الادخار يساوي الاستثمار، أما إذا كان الاقتصاد يتميز بانعدام المرونة لأجهزته الإنتاجية، خاصة اتجاه تغيرات مستويات الإنفاق العام والجباية، فإنه يمكن القول بأن توازن الميزانية ليس علاجا فعالا للتضخم أو الانكماش، وإذا ما تم استعمال ذلك بشكل غير مدروس، فإنه سيتسبب في زيادة إغراق الاقتصاد أكثر من ذي قبل.

وهذه المشاكل التي طرحناها هي مشاكل عامة إدارية، وتبقى المشاكل الأخرى، والتي تعرقل من عملية ترشيد الإنفاق العام، كمشاكل إعداد الموازنة والمصادقة عليها، واختلاف آراء السياسيين، وكذا أعضاء البرلمان في المناقشة، وحتى الاعتبارات الذاتية تزيد من عرقلة ترشيد الإنفاق العام، خاصة إذا وصل أمر المناقشة إلى البرلمان، حيث يشتد الصراع وتظهر المنافسة على الحصول على اعتمادات عالية المبالغ، حيث يدفع مسئولو الجهات المعنية إلى تبرير تقديراتهم للنفقات العامة بشتى الطرق، وربما حتى الطعن في تقديرات الجهات الأخرى.

2-3: الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام

إن الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام منبعثة أساسا من البرامج والإصلاحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسة الإنفاق العام وفق مجموعة من المعايير، يعتقد أنها تقلل من هدر وتبذير الأموال العمومية، وتعمل هذه المعايير وفق ثلاثة محاور:

2-3-1: تخفيض الإنفاق¹: بحيث يجب على الدولة أن تتخلى عن الخدمات التي يمكن أن تتركها للقطاع الخاص، وكذلك العمل على رفع كفاءة المؤسسات العمومية بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للقطاع الخاص (كمشاريع البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، الأمن... الخ)، وتمس هذه التخفيضات في النفقات العمومية خاصة "الأجور" وذلك بتخفيض الكتلة الاجرية عن طريق الضغط على التوظيف العمومي، بحيث يتم إلغاء الوظائف المؤقتة، والتقاعد المسبق، وتوقيف التوظيف، كما يقترح صندوق النقد الدولي التخفيض من الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية، وفي هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي أدت إلى إجبار السلطات العمومية على تخفيضات في الإنفاق الحكومي، فلقد انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في 15 بلدا عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، حيث عرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا يتجاوز 35%، في حين عرف الإنفاق

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 192.

الجاري انخفاضا قدره 8%. وكل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى التقليل من عجز الموازنة التي كانت تشهد عجزا كبيرا وكذا التقليل من حجم المديونية وتسييرها، كما أن كل هذه الإجراءات تندرج ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، ولكن دون المغالاة في سياسة التقشف فتصبح آثار هذه السياسة سلبية.

2-3-2: إعادة توجيه الإنفاق العام¹ : وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام والاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويشمل هذا التوجيه ما يلي:

أ- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: وهذا من خلال الاهتمام بإقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، وذلك لأن تكلفة المشاريع الضعيفة الإعداد أو التنفيذ يمكن أن تكون عالية، وتصبح فعالة عندما تكون في إطار سياسات عامة لتصحيح تشوهات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع، ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة، وليس الأنشطة التي تنافسها.

ب- الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات: وهذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها، لان عدم كفاية الانفاق على التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل: التعليم، الصحة الخ. ويؤدي عدم كفاية الإنفاق على الصيانة إلى التدهور السريع في راس المال المادي.

ج- الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية بتضيقه للعمل وخفض الإنتاجية من جهة، وبين اعتبار القطاع العام كمالا للعمالة، وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل، ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام، وهذا بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم فيها الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف، ذلك بدراسة معمقة لجدوى المشاريع وتكاليفها ومدى تحقيقها للهدف المسطر، فمثلا لتحقيق هدف التشغيل يمكن للدولة أن تزيد من التوظيف العمومي، أو أن تشجع القطاع الخاص لزيادة التوظيف، وبذلك تختار الدولة المشروع الذي يكون بأقل التكاليف وأكثر نجاعة، وبذلك تكون قد رشدت من النفقات العامة.

د- العمل على محاربة التبذير و الإسراف في الاستهلاك العمومي: وذلك بتخفيض أشكال الاستهلاك الحكومي، والذي يكون أقل إنتاجية أو عديم الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الادخار الوطني، والحد من اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية.

1- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص:192.

2-3-3: اتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة

ذلك لأن تحسين كفاءة وترشيد الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة، وكذلك في وضع الميزانية وتنفيذها، لأنه لا يكفي تخصيص النفقات على مختلف القطاعات حتى تتحقق الأهداف المسطرة، وإنما يجب مراقبة تنفيذ هذه النفقات حتى لا تتجه إلى غير ما خطط له، ويتضمن إصلاح وترشيد عملية تخطيط النفقات العامة ما يلي¹:

أ- استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانية البرامج والأداء، وذلك عند إعداد ميزانية برامج الإنفاق العام، وذلك بهدف تنشيط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق العام، وإعادة هيكلة تلك البرامج بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، الى جانب أهمية تطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء، خاصة في مشروعات القطاع العام، ويعتبر ذلك عنصرا حيويا لإصلاح الإدارة المالية والاقتصادية لوحدات القطاع العام، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء تلك الوحدات الإنتاجية، يعد مطلبًا سابقا على استراتيجية إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام.

ب- ضرورة ضمان عنصر الالتزام من جانب صانعي القرارات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، ويقترن ذلك بأهمية وجود اتفاق جماعي وسياسي ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

ج- تدعيم أنظمة ضبط الموازنة العامة والإنفاق، وهذا بزيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفاعلية إدارة العمليات المالية، والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة.

2-3-4: ترشيد السياسة الإنفاقية في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء

ويتم ترشيد السياسة الإنفاقية في هذا المجال من خلال تبني عدة استراتيجيات تتضمن ما يلي:

أ- تحقيق النمو الاقتصادي العام: ويقصد بذلك أن ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الاقتصادية، بما يؤدي إلي زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة في فرص العمل، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف التخفيف من حدة الفقر في الأجل الطويل.

ب- إقامة برامج إنفاق عام موجهة لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من

خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء، ورفع معدلات إنتاجيتها بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الائتمان المناسب لصغار المزارعين، أضف إلى ذلك تحسين الاستثمار في راس المال البشري عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.

1- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييمية"، الإسكندرية، 2000، ص:131.

ج- إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية الأولية، إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي، ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا المجال بأهمية توجيه أقصى قدر ممكن من منافع تلك البرامج إلى الطبقة المستهدفة من المستفيدين، علاوة على أحكام الرقابة على تلك التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج بما يضمن ارتفاع درجة كفاءتها.

2-4: سياسة ترشيد الإنفاق العام و إعادة توجيهه في الجزائر

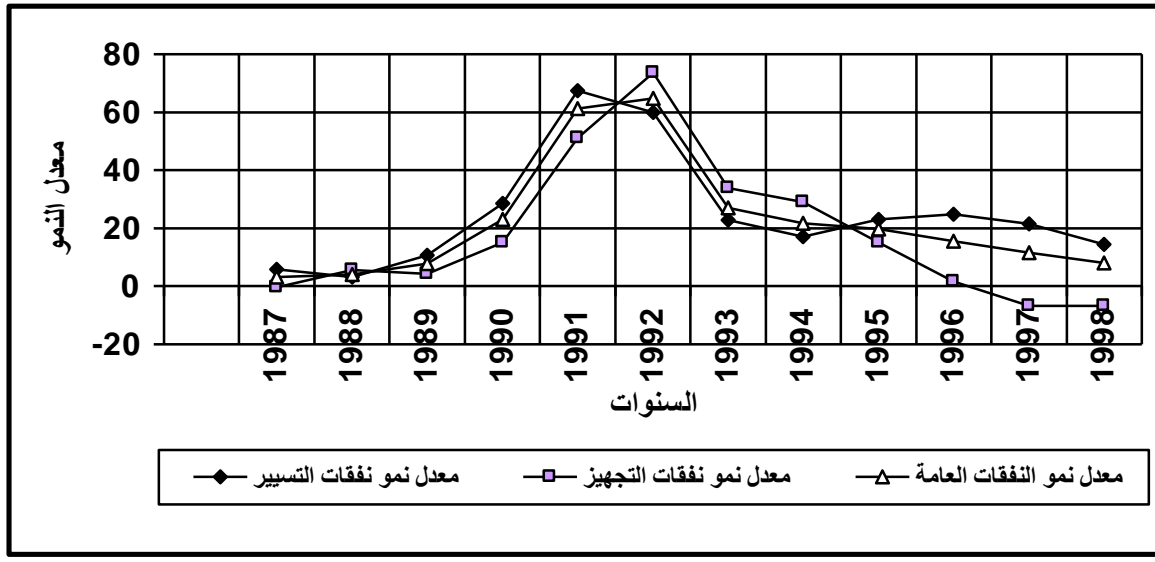
يمكن تتبع عملية ترشيد النفقات العامة في الجزائر من خلال ملاحظة تغيرات معدلات نمو هذه النفقات، وكذلك بنيتها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز)، ولقد شرعت الجزائر في عملية ترشيد النفقات العامة منذ انطلاق الإصلاحات الاقتصادية وخاصة خلال فترة التسعينات، ولتوضيح عملية ترشيد النفقات العامة في الجزائر نقوم بدراسة نمو هذه النفقات وبنيتها قبل عملية الإصلاحات الاقتصادية وبعدها وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5):تطور النفقات العامة وبنيتها (1998/19986) الوحدة:مليون دينار جزائري

النفقات السنوات	نفقات التسيير/ مجموع النفقات	نفقات التجهيز/ مجموع النفقات	معدل نمو نفقات التسيير	معدل نمو نفقات التجهيز	معدل نمو النفقات
1986	%56.86	%43.14	/	/	/
1987	%58.33	%41.67	%5.88	%0.33 -	%3.20
1988	%57.78	%42.22	%3.18	%5.56	%4.17
1989	%59.23	%40.77	%10.62	%4.21	%7.91
1990	%61.84	%38.16	%28.51	%15.18	%23.07
1991	%64.24	%35.76	%67.42	%51.02	%61.17
1992	%62.32	%37.68	%59.86	%73.64	%64.78
1993	%60.31	%39.69	%22.91	%33.78	%27.00
1994	%57.99	%42.01	%17.09	%28.90	%21.78
1995	%59.60	%40.40	%23.06	%15.17	%19.75
1996	%64.46	%35.54	%24.89	%1.58	%15.48
1997	%70.25	%29.75	%21.52	%6.66 -	%11.50
1998	%74.34	%25.66	%14.38	%6.79 -	%8.08

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (11).

يمكن الاستعانة بالتمثيل البياني التالي لتوضيح تطور نمو معدل النفقات العامة في الجزائر للفترة (1998/1986).



الش

كل رقم (1-3): تطور معدلات نمو النفقات العامة (التسيير، التجهيز) للفترة (1998/1986)

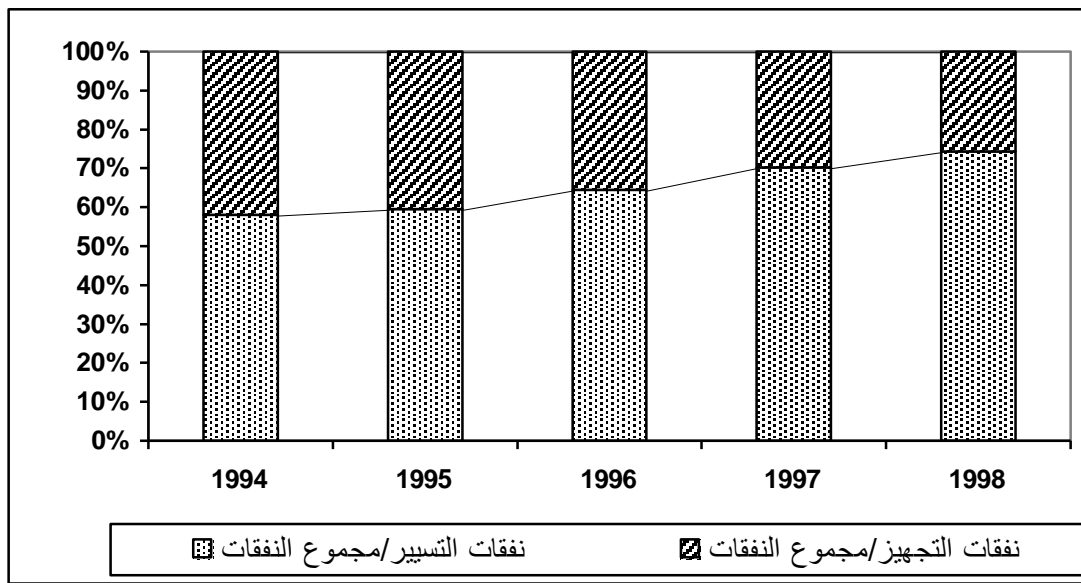
من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ بأن معدل نمو النفقات العامة كان في تزايد خلال فترة ما قبل الإصلاحات (1992/1987)، وهذا بالنسبة لكل من نفقات التسيير والتجهيز، بحيث تميزت هذه الفترة باستثمارات عامة كبيرة، وكذا تضخم الجهاز الإداري التابع للقطاع الحكومي مما أدى إلى تضخم النفقات الخاصة بالأجور، وبالتالي تضخم نفقات التسيير، ولكن نلاحظ أنه بعد سنة 1992 أصبح معدل نمو النفقات العامة متناقصا وذلك تبعا للإصلاحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي تخص ضبط النفقات العامة وترشيدها، فنلاحظ انخفاض في معدلات نمو النفقات العامة سواء نفقات التسيير أو التجهيز، كما نلاحظ بأن نفقات التجهيز تأثرت بنسبة أكبر من نفقات التسيير فيما يخص ترشيد النفقات العامة وخاصة في الفترة (1998/1994) والتي تمثل الفترة الحاسمة للإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة حسب التقرير التالي لصندوق النقد الدولي المتضمن تطور الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي (1998/1994):¹

تقلصت نفقات الميزانية بين عامي 1997/1993 بحوالي خمسة نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وقد جاء هذا الانخفاض الكبير الذي اثر على النفقات الجارية والرأسمالية بسبب العديد من تدابير السياسة التي اتخذت لخفض النفقات - مع تحسين تكوينها وشفافيتها - بما في ذلك اتباع سياسة دخول متشددة وتحرير الأسعار، وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة، وقد استخدم جزء من الوفورات الناتجة عن هذه التدابير لإزالة العجوزات الشبه المالية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي.

1-- كريم النشاشبي و آخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص:

انخفضت النفقات الجارية بمقدار 3.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بين 1997/1993، إذ فرض سقف محكم على معظم بنود الإنفاق بالرغم من تخفيض سعر الصرف و أثره على الأسعار المحلية، وانخفض الإنفاق على الموظفين الذي شكل ثلث مجموع النفقات في عام 1993 بمقدار 1.4 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 1997 استجابة لسياسة الأجور الحازمة، وتجميد حجم الخدمة المدنية، وتحققت وفورات هامة في الميزانية على بند التحويلات الجارية نتيجة لإلغاء إعانات الدعم العام على السلع الغذائية الأساسية والمنتجات البترولية وخفض الإعانات للمنتجين في القطاع الزراعي، وبالإضافة إلى ذلك زادت فعالية الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي من خلال تحسين عملية تحديد القطاعات المستهدفة بالدعم، و عوضت هذه الوفورات اعتمادات الميزانية العامة المخصصة لمدفوعات الفوائد، والتي جاءت في معظمها بسبب تأثير خفض سعر الصرف على حجم خدمة الديون الخارجية.

وبعد ارتفاعها الشديد في عام 1993، خفضت النفقات الرأسمالية والقروض الصافية بحوالي 2.4% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 1997، على الرغم من ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري والإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني، وجاء الانخفاض الكبير في القيمة الحقيقية للنفقات الرأسمالية أيضا معبرا عن الاعتراف بتدني نسبة العائد الاجتماعي للاستثمارات الماضية. وفيما يتعلق بانخفاض الإقراض الصافي كان ذلك راجعا بصفة أساسية إلى قلة عدد مشاريع استثمار المؤسسات العامة التي كانت ما تزال تمول جزئيا من خلال الميزانية لان تنفيذ هذه الاستثمارات بدأ قبل عام 1988. ولمقارنة نسبة نفقات التسيير والتجهيز إلى مجموع النفقات العامة خلال فترة الإصلاحات (1998/1994) نستعين بالبيان التوضيحي التالي:



الشكل رقم(3-2): تطور بنية النفقات العامة للفترة (1998/1994)

نلاحظ من خلال البيان أعلاه بأن هيكل النفقات العامة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي (1994/1998) قد تغير لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز وهذا يعود إلى ضعف إنتاجية الاستثمارات العمومية وتقلص دور الدولة في الاقتصاد، وهذا التقليل في حجم نفقات التجهيز يدخل في إطار إعادة توجيه الإنفاق العام والاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن ترشيد النفقات العامة في الجزائر كان خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، وكان عن طريق سياسة تقشفية بتخفيض النفقات العامة سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ولكن كان التخفيض الكبير في نفقات التجهيز باعتبارها ضعيفة الإنتاجية، أما نفقات التسيير فلم يكن الانخفاض فيها كبيرا وذلك لضرورة هذه النفقات، ولقد كانت هذه السياسة التقشفية كوسيلة للتخلص من العجز الموازي الذي كان يهدد الميزانية العامة للدولة، ولكن في الحقيقة أن سياسة ترشيد النفقات العامة لا تعني بالضرورة الخفض من النفقات العامة، ولكن كيفية استخدامها من أجل تحقيق أكبر إنتاجية، فهناك فرق كبير بين السياسة التقشفية (تخفيض النفقات العامة) وسياسة ترشيد النفقات العامة، فالسياسة التقشفية تستعمل في حالة العجز في الميزانية العامة (النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة)، أما سياسة ترشيد النفقات العامة فتستعمل سواء في حالة عجز الميزانية أو في حالة وجود فائض في الميزانية، لأن الهدف منها هو تحقيق أكبر إنتاجية للنفقات العامة.

لذلك فان رفع كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي تستدعي تحسين إدارة الإنفاق العام وليس التخفيض منه، فما زال قانون الميزانية الجزائرية محدود النطاق إذ أنه يستبعد بالتحديد عمليات الحسابات الخاصة للخزينة، وعلاوة على ذلك لا يوفر عرض الميزانية معاملة متجانسة للإنفاق الجاري (الذي يقسم حسب كل وزارة) والإنفاق الرأسمالي (الذي يقسم حسب القطاعات الاقتصادية)، وقد عانت عملية إعداد الميزانية أيضا من عدة نقائص مثل عدم كفاية التنسيق بين إعداد الميزانية الجارية التي تتولى وزارة المالية مسؤولية إعدادها، والميزانية الاستثمارية التي كانت لوزارة التخطيط المسؤولية عن إعدادها¹، بالإضافة إلى عدم وجود إطار متوسط الأجل للاسترشاد به في توزيع موارد الميزانية على الوزارات، كما أن آليات تنفيذ ومتابعة الميزانية ما زالت تحبذ الامتثال للانتظام في إعداد الميزانية بدلا من الالتزام بمراقبة جودة الإنفاق العام.

ويمكن اتخاذ مجموعة من الإجراءات لإزالة أوجه الضعف هذه ومن بينها:

- تكليف وزارة المالية بالمسؤولية الكاملة عن صياغة وتنفيذ الميزانية الجارية وميزانية الاستثمار.

- توسيع نطاق قانون الميزانية ليعطي جميع عمليات حسابات الخزنة.

1 منذ عام 1997 نقلت مسؤولية الميزانية الاستثمارية إلى وزارة المالية.

- تقسيم جميع النفقات الحكومية على أساس القطاعات والوزارات معاً.
- تحسين مراقبة وتقييم الإنفاق العام.

المبحث الثالث: آثار النفقات العامة

تكمّن أهمية دراسة آثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراضاً دقيقة وبالتالي إمكانية استعمالها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، إذ متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق كوسيلة لتحقيق الأثر، إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية.¹

وتسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وإحداث مجموعة من الآثار المرغوبة وغير المرغوبة من قبل السلطات العمومية، إلا أنه من المفيد التنبه إلى الأمور التالية:²

- 1- عدم تجانس أشكال الإنفاق العام، وهذا ما يؤدي إلى أن تأثير كل نوع منها قد لا يكون مماثلاً بالضرورة لتأثير نوع آخر.

- 2- إن الإنفاق في مجال معين لا يتوقف تأثيره عند ذلك المجال فحسب، بل يتعداه إلى مجالات أخرى.

- 3- إن الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام ليست حتماً هي تلك المرغوبة من قبل السلطات العمومية.

5 - يتوقف حجم التأثير على درجة التجاوب التي يبديها الأعوان الاقتصاديون أمام تصرفات السلطة العمومية.

و يمكن اختصار أهم آثار النفقات العامة، في الآثار المباشرة والتي تؤثر على كل من الإنتاج الوطني، الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل، والآثار غير المباشرة والتي تشمل كل من اثر المضاعف واثر المعجل، بالإضافة إلى اثر النفقات العامة على التشغيل (التوظيف) الذي هو محل دراستنا.

3-1: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تؤدي النفقات العامة إلى إحداث آثار على الاقتصاد، وذلك لتخلي هذه النفقات عن طابعها الحيادي التقليدي، حيث أصبحت أداة هامة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وبذلك فللنفقات العامة عدة آثار يمكن تلخيصها فيما يلي:

3-1-1: أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني

1- محمد عباس محمزي، مرجع سابق، ص: 119.

2- عبد المجيد قادي، مرجع سابق، ص: 195.

تتخصر الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني على المقدرة الإنتاجية للمجتمع، ويمكن التعرف على آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني بفرض ثبات حجم الطلب الكلي الفعال، وذلك بالتمييز بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية، فالنفقات العامة تمثل جانبا هاما من الطلب الكلي في إطار الدولة المعاصرة، وبالتالي فهي تؤثر على الناتج الوطني الجاري.¹ إن تأثير النفقات العامة على الدخل يتوقف على وسائل تمويله، وكذا طريقة استخدامه، وكذا نوعيته.

أ- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب وسائل تمويله: إن آثار الإنفاق العام تختلف تبعا لتغيير وسائل تمويل هذا الإنفاق، فمثلا تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب يعطي آثارا مخالفة عن حالة تمويل هذه النفقات عن طريق القروض أو عن طريق الإصدار النقدي، ففي حالة تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى اقتطاع جزء من دخل المكلف، مما يؤثر على حجم استهلاكه وكمية مدخراته، علما أن آثار الضرائب تختلف تبعا لنوعيتها مباشرة أو غير مباشرة، ففرض ضريبة مباشرة على سلع ضرورية للاستهلاك وتخصيص حصيلتها للوفاء بقروض الدولة، يؤدي إلى إنقاص جزء من القوة الشرائية لطبقة ميلها الحدي للاستهلاك كبير فيقل إنفاقها، كذلك فإن تخفيض حصيلة هذه الضريبة لسداد القروض يحول هذه القوة الشرائية المقطوعة إلى طبقة ميلها الحدي للاستهلاك أقل، وتكون نتيجة الإنفاق هنا نقص في تيار إنفاق الطبقات الفقيرة، ما لم تعوضه نفقات الدولة، لأنها حولت الجزء المقطوع من دخول الفئة الأولى إلى طبقة قد تكتنز هذه الأموال ولا تنفقها، ومنه فإن فرض ضريبة على دخل مخصص للإنفاق يقلل من حجم هذا الأخير، ما لم يعوض هذا النقص استخدام الدولة لحصيلة الضرائب بطريقة تزيد منه.

أما في حالة تمويل النفقات العامة عن طرق القروض العامة أو الإصدار النقدي، فإن ذلك يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تساهم في زيادة الدخل ورفع مستوى الاستثمار، خصوصا في حالة استخدام هذه المبالغ لتمويل المشروعات المنتجة، أما في حالة استخدام هذه المبالغ في الإنفاق الاستهلاكي فإن ذلك يؤدي إلى بروز ظاهرة التضخم وبحدة.

ب- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب طريقة استخدامه: إن تأثير الإنفاق العام على حجم الإنفاق الكلي وبالتالي على الدخل الوطني، يقوى أو يضعف تبعا لطريقة استخدام هذا الإنفاق، فكلما زادت الدولة خدماتها للطبقات الفقيرة كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق الكلي وزيادة ملموسة، وذلك راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات، واتجاه هذه الطبقات بإنفاق كل ما يحصلون عليه من دخول إضافية، وعلى العكس من ذلك فإذا استخدمت الأموال العامة لإشباع مطالب الطبقات الغنية فذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وذلك لأن هذه الطبقات تقوم باكتناز الدخل الإضافية، وذلك ناتج عن الميل الحدي المنخفض للاستهلاك لهذه الطبقات.

1- يونس احمد البطريق، عبد العزيز علي السودان، اقتصاديات النشاط الحكومي "تحليل قرارات الإنفاق العام"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص: 226.

ج- اثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب نوعيته: ويقصد بنوعية الإنفاق العام، ما إذا كان إنفاقاً استهلاكياً أم إنفاقاً استثمارياً، فالنفقات العامة الاستهلاكية و إن ساهمت بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المتواضع، إلا أن تأثيرها على الدخل الوطني يبقى متواضعاً، أما النفقات الاستثمارية كتلك المخصصة لتكوين رؤوس الأموال العينية في الدولة كالأستثمار في البنية التحتية، فهي على العكس من ذلك تؤدي إلى نمو حجم الإنتاج، وزيادة الدخل الوطني، لكن تحقيق ذلك يتطلب مزيداً من الوقت حتى يتسنى لهذا الإنفاق إنتاج كافة آثاره.

3-1-2: اثر النفقات العامة على الاستهلاك:

يمثل الاستهلاك جانباً هاماً من الإنفاق العام وذلك عن طريق الطلب المباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية، إذ تنطوي النفقات العامة على شراء خدمات استهلاكية (كالخدمات على الصحة، الأمن، الدفاع... الخ). وكذلك شراء سلع استهلاكية، كما قد ينطوي هذا الإنفاق على توزيع دخول نقدية تخصص للاستهلاك، ومنه تتوقف آثار النفقات العامة على الاستهلاك على نوع هذه النفقات وظروف الفئة التي تحصل عليها⁽¹⁾، ومنه يمكن تقسيم النفقات العامة الاستهلاكية إلى نفقات الاستهلاك الحكومي، ونفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد.

أ- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي: ويقصد به كل ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو خدمات ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية، وشراء الأجهزة والآلات، والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات... الخ.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من النفقات يعد نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فعوضاً من قيام الدولة بإعطاء هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع والخدمات فإنها تقوم بمنحها إليهم، وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تؤثر على حجم الإنتاج الداخلي للدولة.

ب- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: وتتمثل هذه النفقات أساساً في مختلف الدخول التي تقدمها الدولة للأفراد، كالمرتبات، الأجور، المعاشات... الخ. وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول تنفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي. وتعتبر هذه النفقات منتجة لأنها مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة الإنتاج الوطني من خلال اثر المضاعف.

1- يونس احمد البطريق، عبد العزيز علي السوداني، مرجع سابق، ص: 227.

3-1-3: أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل:

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة من هذا الدخل، وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة طريقة الإنتاج، وتعتبر سياسة الإنفاق العام كوسيلة لتقليص الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة، وتقليصاً للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام لرفع مستوى المداخل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية، ويظهر هذا الأثر أكثر عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات مرتفعة الدخل، وتقوم النفقات العامة بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود.

وتبين الدراسات التطبيقية أن إعادة توزيع الدخل في معظم دول أوروبا الغربية تتم عن طريق الإنفاق العام، وليس من خلال الضرائب¹، بحيث يشكل الإنفاق العام لأغراض إعادة توزيع الدخل (التعليم، أوجه الرفاه الاجتماعي، الإسكان، الخدمات الاجتماعية... الخ) حوالي 40% إلى 50% من إجمالي الإنفاق العام في هذه الدول، والجدول التالي يوضح بنية النفقات العامة لبعض الدول الصناعية لسنة 1993.

الجدول رقم(3-6): بنية النفقات العامة لبعض الدول الصناعية لسنة 1993

البلد	التربوية	الصحة	الإسكان	الدفاع	الاقتصاد	أخرى
بريطانيا	03.3%	14.0%	32.5%	09.9%	06.6%	33.7%
كندا	02.7%	04.6%	41.9%	06.8%	08.7%	32.3%
ألمانيا	00.8%	16.8%	45.9%	06.4%	09.7%	20.4%
الو.م.ا	00.2%	17.1%	31.7%	19.3%	06.2%	23.7%
فرنسا	07.0%	16.1%	45.5%	06.0%	05.0%	20.4%
استراليا	07.2%	12.6%	33.7%	07.9%	08.0%	30.5%

Source : banque mondiale, rapport sur le développement dans le monde, 1995,p :201.

نلاحظ من خلال الجدول أن نفقات التربية والصحة والإسكان تمثل نسبة أكبر من 50%، من إجمالي الإنفاق في هذه الدول، وهذا ما يدل على إعطاء أهمية كبيرة للنفقات العامة في عملية توزيع الدخل، وقد تكون عملية إعادة توزيع الدخل عمودية أي بين الأغنياء والفقراء، وقد تكون أفقية أي بين الأفراد الذين لهم نفس المداخل تقريبا ولكن يختلفون مثلا في عدد أفراد أسرهم، فنلاحظ أن معظم الإعانات تذهب لصالح العائلات التي لها أطفال أكثر، وبذلك تؤثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع، وكذا حسب درجة الفقر والتهميش في المجتمع.

3-1-4: أثر النفقات العامة على الأسعار:

1- عبد الحميد قدي، مرجع سابق، ص:197.

الفصل الثالث: معايير تخصيص النفقات العامة و آثارها

من المعلوم أن الإنفاق الحكومي يكمن أثره على الأسعار أكبر، إذا ترتب على الإنفاق زيادة صافي ما بحوزة الأفراد من أصول، عكس ما إذا ترتب على هذا الإنفاق تغيير في هيكل الأصول التي يملكونها، وبذلك فإن الإنفاق الحكومي الذي يرمي إلى إنقاص حجم الديون بسداد جانب منه، أو شراء بعض السلع من الأفراد يكون أقل فاعلية في التأثير على مستويات الأسعار من الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد، كما هو الحال بالنسبة لما تدفعه الحكومة من منح للعاملين بها، أو ما تؤديه من إعانات اجتماعية للفقراء.

كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الإنفاق العام خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون أثره ضعيفا على مستويات الأسعار، بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يصبح أكبر من العرض الكلي، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وهذا هو السبب الرئيسي في النصح بزيادة الإنفاق الحكومي في فترات الكساد وتخفيفه في فترات الانتعاش، وبذلك ففي فترات الكساد يحبذ استخدام سياسة انفاقية توسعية (زيادة الإنفاق العام)، ولكن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة معدل التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار)، والعكس في حالة الرواج (تخفيض الإنفاق العام)، وهذا ما يفسره منحنى فيليبس الذي يربط العلاقة بين البطالة والمستوى العام للأسعار. (علاقة عكسية).

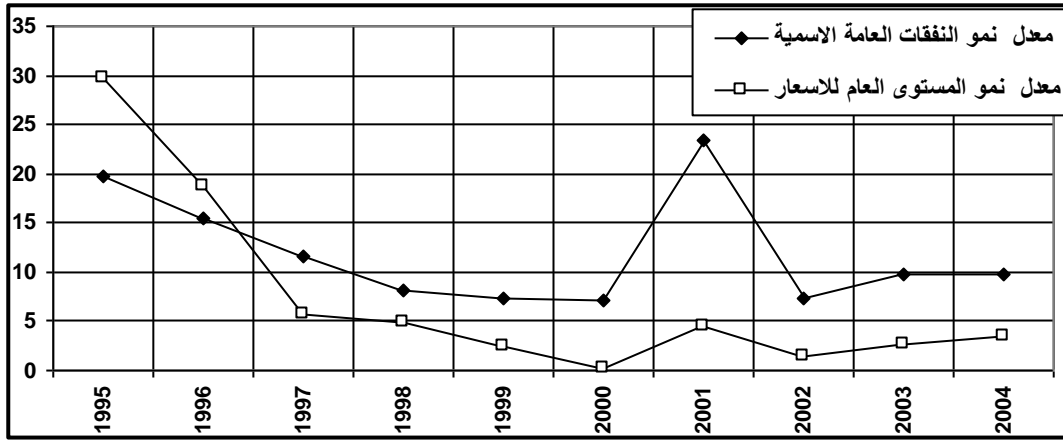
ويمكن توضيح علاقة الإنفاق العام بالأسعار، وذلك بمقارنة نمو معدلات كل من الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة (1994/2003) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-7): تطور معدل نمو النفقات العامة والمستوى العام للأسعار (1994/2003)

السنوات	* النفقات العامة الاسمية G n	** المستوى العام للأسعار IPC	Δ G n	Δ IPC
1994	613700	303,91	/	/
1995	734876	394,42	% 19,75	% 29,79
1996	848600	468,12	% 15,48	% 18,69
1997	946217	494,93	% 11,51	% 05,73
1998	1022697	519,44	% 08,09	% 04,95
1999	1098577	532,20	% 07,42	% 02,46
2000	1176095	533,80	% 07,06	% 00,30
2001	1452360	557,50	% 23,49	% 04,44
2002	1560000	565,49	% 07,41	% 01,43
2003	1711110	580,11	% 09,69	% 02,59
2004	1877780	600,7	% 09,74	% 03,55

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم (01) و (02).

ولتوضيح العلاقة أفضل نقوم بتمثيل الجدول أعلاه على شكل منحنى بياني يبين تطورات كل من معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) كما يلي:



الشكل رقم (3-3): تطور معدلات نمو النفقات العامة الاسمية والمستوى العام للأسعار (2003/1995).

من خلال التمثيل أعلاه نتضح لنا العلاقة الطردية بين كل من نمو معدل النفقات العامة الاسمية و نمو معدل المستوى العام للأسعار، بحيث انخفاض معدل نمو النفقات العامة من 19.75 % سنة 1994 إلى 7.06 سنة 2000، أدى إلى انخفاض معدل نمو المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) من 29.79 سنة 1994 إلى 0.30 سنة 2000، أما عند ارتفاع معدل نمو النفقات العامة سنة 2001 (23.49%) أدى إلى ارتفاع معدل نمو المستوى العام للأسعار إلى 4.44 % سنة 2001، بعدما كان 0.30 % سنة 2000. وبذلك نجد أن تأثير النفقات العامة واضحة جدا في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يبرر اعتماد سياسة مالية تفشيفية خلال برنامج التعديل الهيكلي (1998/1994) من أجل تقليص معدل التضخم.

3-2: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

يمكن توضيح الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعدل¹، ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد، أما أثر المعدل فيطلق على الاستثمار المولد، وسنتطرق لأثر النفقات العامة غير المباشرة من خلال أثر المضاعف و أثر المعدل.

3-2-1: أثر المضاعف: Effet multiplicateur

يتكون الطلب الكلي الفعال (DG) من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، والإنفاق الحكومي (G)، وصافي المعاملات مع الخارج (X-M)، وبذلك تصبح دالة الطلب الكلي كما يلي:

$$DG = C + I + G + (X-M) / \quad C = C_0 + cY_d$$

1- محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص: 129.

ومنه أي زيادة في الاتفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وذلك كما يلي:
في حالة التوازن:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$\Rightarrow Y = C_0 + cY_d + I_0 + G_0 + (X_0 - M_0)$$

$$\Rightarrow Y(1 - c) = C_0 + I_0 + G_0 + (X_0 - M_0)$$

$$\Rightarrow Y = \frac{C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - c}$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta G}{1 - c}$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{1 - c} \Delta G \quad / \quad 0 < c < 1$$

وبذلك نلاحظ أنه كلما يزيد الإنفاق الحكومي بـ ΔG فإن الدخل التوازني يزيد بـ $(\frac{1}{1 - c} \Delta G)$ ،

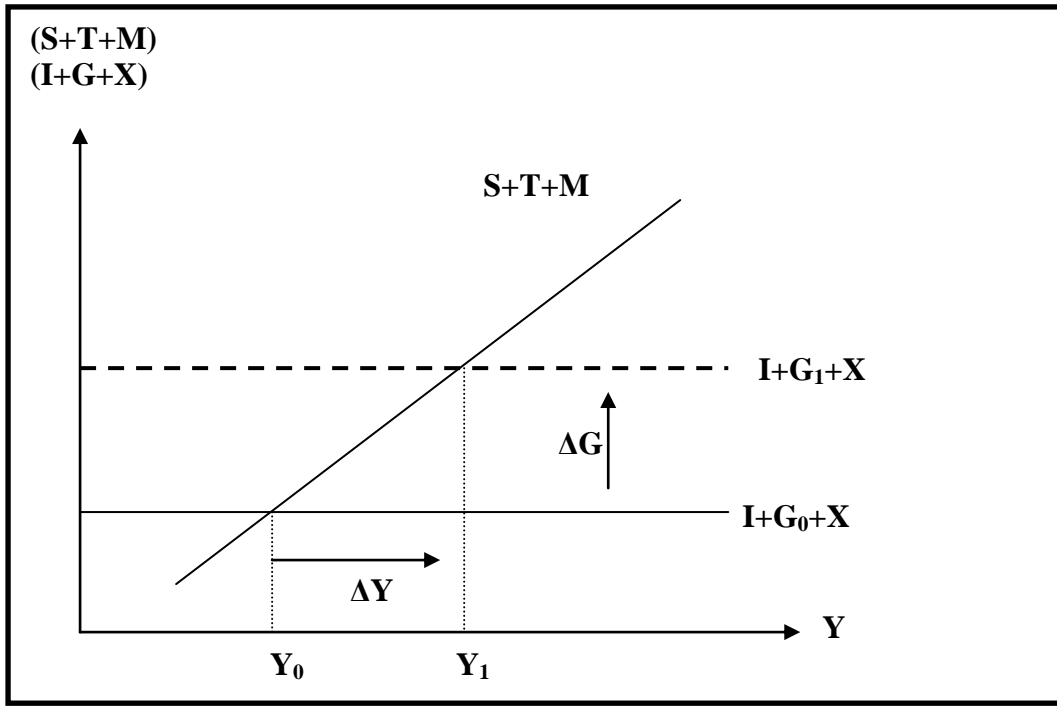
وهذا ما يعرف بأثر المضاعف. ويمكن توضيح فكرة المضاعف بأن زيادة النفقات العامة التي يوزع جزء منها في شكل أجور ومرتبات وفوائد أو ريع لصالح الأفراد، والذين بدورهم يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقومون بادخار الجزء الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للادخار،¹ والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسّم ما بين الاستهلاك والادخار، وهذا الادخار يتجسّد للاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسبة مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف.

ومن خلال المعادلة السابقة يتضح أن المضاعف مرتبط بالميل الحدي للاستهلاك، فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، وبما أن الميل الحدي للاستهلاك يختلف من فئة إلى أخرى ومن قطاع لآخر، فإن الآثار المترتبة على مختلف القطاعات والفئات تكون متفاوتة التأثير، فمثلا أصحاب الدخل المحدود يكون لديهم الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، وبذلك يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء، أما أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات والأدوات، وبالتالي أثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم، حيث يكون ميلهم الحدي للاستهلاك منخفضا.

ويمكن توضيح أثر المضاعف على الدخل الوطني من خلال التمثيل البياني التالي الذي يمثل تقاطع منحني التسرب مع منحني الحقن، بحيث تتمثل متغيرات التسرب من الدخل في: الادخار (S)، الضرائب (T)، الواردات (M)، أما متغيرات الحقن في الدخل فتتمثل في: الاستثمار (I)، الإنفاق الحكومي (G)، الصادرات (X).²

1- الميل الحدي للاستهلاك يمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل، وكذلك بالنسبة للميل الحدي للادخار، و مجموعهما يساوي (1).

2- Claude Sobry, Jean-Claude Verez, Eléments De Macroéconomie (une approche empirique et dynamique), ellipses, Paris, 1996, P :80.(11-05-037)



الشكل رقم (3-4): أثر المضاعف (أثر زيادة الإنفاق الحكومي على الدخل)

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن ارتفاع الإنفاق الحكومي من G_0 إلى G_1 أدى إلى انتقال منحني الحقن ($I+G+X$) إلى الأعلى متسببا في زيادة الدخل الكلي من Y_0 إلى Y_1 وذلك بافتراض منحني التسرب يبقى ثابت.

ولكن أثر المضاعف يرتبط بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد¹، وكذا مدى إنتاجية النفقات العامة (قدرتها على زيادة الإنتاج)، فمثلا في الاقتصاديات المتقدمة حيث يكون جهازها الإنتاجي مرناً، فإن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة في الإنتاج وهنا يكون أثر المضاعف ملموس، عكس الدول المتخلفة ذات الجهاز الإنتاجي غير المرناً فإن الزيادة في النفقات العامة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومنه زيادة الطلب الكلي، مع بقاء العرض ثابت (لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي)، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تضخم.

3-2-2: أثر المعجل Effet accélérateur:

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل.

1- محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص: 131.

وحقيقة الأمر أن زيادة الدخل- كما رأينا- يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات والآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني، تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار- بمرور الوقت- بنسبة أكبر، كما أن أثر المعجل شأنه شأن أثر المضاعف فهو يختلف من قطاع لآخر¹.

إن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى نمو الطلب الكلي الذي يحفز المنشآت على زيادة الاستثمار، وإن زيادة الطلب تضع ضغوطا على الطاقة الإنتاجية الجارية لمنشات الأعمال، والتي تتطلب التوسع في رصيد رأس المال، ومما سبق نستنتج أن الإنفاق الاستثماري يتوقف على التغيرات في مستوى الناتج بشرط أن تكون الطاقة الإنتاجية مستغلة بالكامل، فحسب النظرية الكنزوية إذا كان حجم التراكم متناسبا مع مستوى الناتج وأن رصيد رأس المال للمؤسسات الإنتاجية يتواءم بسرعة مع هذا المستوى فإن الزيادة في الاستثمار تتوقف على قيمة المعجل، والذي يقاس بنسبة رصيد رأس المال إلى مستوى الإنتاج المحقق بهذا الرصيد، ويمكن التعبير عنه رياضيا كالتالي:

$$W = \frac{K}{Y} \Rightarrow K = W \times Y \Rightarrow \Delta K = W \times \Delta Y \Rightarrow I = W \times \Delta Y$$

إن العلاقة الأخيرة تعني أن التغير في رصيد رأس المال (أي الاستثمار) يتناسب طرديا مع التغير في مستوى الناتج، وإذا كان المعجل (W) أكبر من الواحد فإن الإنفاق الاستثماري يكون أقوى من التغير في مستوى الطلب (مستوى الطلب = مستوى الإنتاج)، أما إذا كان المعجل أقل من الواحد فإن التغير في التراكم يكون أقل من التغير في مستوى الإنتاج.

3-3: أثر النفقات العامة على التوظيف (التشغيل):

تهدف معظم السياسات الاقتصادية في عصرنا الحاضر إلى محاربة البطالة، وزيادة التشغيل بغية الوصول إلى العمالة الكاملة، وتتحقق هذه الأخيرة إذا لم ترتفع البطالة عن معدل البطالة الطبيعية، ويرجع السماح بهذه النسبة إلى سوء تنظيم العمل، مما يتطلب فترة معينة ليجد العامل الوظيفة التي تنفق وكفاءته²، ويختلف معدل البطالة الطبيعية من اقتصاد إلى آخر حسب ظروف كل اقتصاد. يمكن إبراز أثر النفقات العامة على التشغيل (التوظيف) من خلال استعمال هذه النفقات في التوظيف في القطاع العمومي، وهذه النفقات تكون على شكل أجور أو مرتبات، وذلك يؤدي إلى تنامي حجم القطاع العام،

1- محمد عباس محمزي، مرجع سابق، ص: 132.

2- فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001، ص: 317.

وزيادة التكاليف المالية للدولة، كما يمكن التأثير على التشغيل من خلال النفقات العامة عن طريق استثمار هذه الأموال، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وزيادة الإنتاج الوطني، وهذا ما اهتم به كينز في معالجته لموضوع البطالة و أسبابها، حيث انتقد الفكر الكلاسيكي القائم على أن العرض هو الذي يخلق الطلب، و أن علاج البطالة لا يتأتى إلا بمضاعفة الإنتاج، داعياً إلى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي، ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم، وهذا ما ينعكس إيجابياً في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، ويمكن للحكومة تحقيق هذه الزيادة عن طريق إحداث تغييرات في سياسة الإنفاق العام تبعاً لتغير سياسة الإنفاق الخاص الفردي بما يكفل تحقيق المزيد من العمالة، ففي فترة الرخاء عندما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة تهدد بالتضخم، تلجأ الدولة إلى الحد من إنفاقها، لكن في فترة الكساد تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق العام لتعويض النقص الحاصل في الإنفاق الخاص. وتوجد عدة نظريات للإنفاق العام التي تهدف إلى زيادة التشغيل و تحقيق التوظيف الكامل والتي نذكر منها¹:

3-3-1: نظرية المشروعات العامة Public work:

وتستند هذه الفكرة ذات الصيغة الإنتاجية إلى أن الكساد هو انحراف أو عدم توازن مؤقت، و أن مستوى الاستثمار العام يجب أن يتكيف تبعاً لحجم الاستثمار الخاص، ودعاة فكرة المشروعات العامة يرون ضرورة إعداد دراسات لمختلف المشاريع في فترات التوظيف الكامل، كي يمكن تنفيذها في فترات الكساد والبطالة، وذلك بافتراض إمكانية تأجيل هذه المشاريع إلى فترات الكساد، كما تستند هذه النظرية على أن الاستثمار الخاص يتعرض إلى موجات من عدم الاستقرار الطبيعي التي يمكن تفاديها، ولذلك يلزم مقابلتها وتعويضها بزيادة الاستثمار العام بحيث يصاد الاتجاه الأول (نقص الاستثمار الخاص)، فلو زاد الاستثمار الخاص لجأت الدولة إلى تخفيض الاستثمار العام، وبالعكس إذا نقص الاستثمار الخاص لجأت إلى زيادة الاستثمار العام.

وكنقد يمكن تقديمه لهذه النظرية في رأينا، أن إمكانية تأجيل هذه المشروعات العامة عملية صعبة، لأنه توجد بعض المشاريع الضرورية التي لا يمكن تأجيلها لفترات الكساد، كمشروعات البنية التحتية، كما أنه من الملاحظ بأن معظم المشاريع تتم في فترة الرخاء لتوفر الموارد المالية اللازمة، كما قد لا يمكن إيقاف المشاريع العامة لو كانت فترة الكساد قصيرة، وبذلك يتحتم الاستمرار فيها حتى في فترات الرواج، وبذلك نجد بأنه من المرغوب دائماً العمل على تحقيق مستويات مستقرة لكل من الاستثمار العام والخاص، حيث قد يصعب إخضاع الاستثمار العام لتقلبات الاستثمار الخاص.

3-3-2: نظرية إنفاق المضخة Pump priming: (دفع قوة شرائية جديدة للاقتصاد الوطني)

1- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية،

دعاة هذه النظرية يرون أن على الدولة عن طريق سلطتها المركزية أو المحلية أن تقوم بدفع قوة شرائية في الاقتصاد الوطني، وذلك بتنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع وتمول عن طريق الاقتراض، يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية، والفكرة الأساسية التي تقترحها هذه النظرية أن حجما معيناً من الإنفاق العام يختلف حسب اختلاف الظروف سوف يكون له أثر توجيه الاقتصاد نحو الاستغلال الكامل للموارد دون مساعدة أخرى من الإنفاق الحكومي، ويتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة، و أنها لا تمثل خصما من القوة الشرائية النشيطة، و أنه نتيجة لبطء تحقيق آثار المشروعات العامة على مستويات الاستهلاك والعمالة والدخل الوطني، يجب قيام الدولة بتوفير الأموال اللازمة فورا ومنحها للأفراد الذين يقومون بدورهم بإنفاقها دون ما ترد د، ومتى أخذ برنامج المشروعات العامة يشق طريقه نحو النور فإنه يمكن حينئذ تخفيض حجم النفقات المباشرة للمستهلكين.

إذن فنظرية إنفاق المضخة تقوم على فكرة مفادها أن كما صغيراً من الإنفاق الحكومي في الوقت المناسب، وبالكيفية المناسبة سوف تزيد من تيار الدخل في القطاع الخاص، فهم يرون أن الكساد فترة مؤقتة يمكن تقصير أمدتها ومتاعبها عن طريق التوسع في الإنفاق العام، وهكذا فإن تيار الدخل الإضافي الذي يتولد عن دفع الحكومة لقوة شرائية جديدة في الاقتصاد الوطني، تمكن القطاع الخاص من توظيف كل عوامل الإنتاج بما فيها العمالة، وهذا النوع من الإنفاق لا يشترط أن يكون صغيراً فقد يكون كبيراً، و إنما يشترط قصر المدة التي تقوم فيها الدولة بالتوسع في الإنفاق، و أن الإنتاج سوف يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تستخدم بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة، و أن الازدهار سوف يستمر بعد توقف النفقات الحكومية لأن الإنفاق الخاص سوف يرتفع استجابة لارتفاع الإنفاق العام. لقد استخدمت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت (1933-1937)، وكانت أول ما قدم لمساندة العجز الفيدرالي الذي نشأ أثناء الكساد الكبير ولكن إزاء عدم كفايتها بدأ الاعتماد على نظرية الانفاق التعويضي ابتداء من 1937.

3-3-3: نظرية الإنفاق التعويضي¹: copenssatory spending

ظهرت نظرية الإنفاق التعويضي في تحت وطأة الظروف الاقتصادية التي سادت كثيراً في الاقتصاديات الرأسمالية و بصفة خاصة في العشرينيات والثلاثينيات، و فشل برامج الإنفاق السابقة (الاستثمارية، الاستهلاكية) في توليد الدفعة التي تمكن القطاع الخاص من استمراره في توظيف عوامل الإنتاج دون ما مساعدة يتلقاها من الحكومة بإنفاقها العام.

1- يستند الأساس النظري لفكرة الانفاق التعويضي إلى التحليل الكثرى.

يرجع الفضل في تطوير هذه النظرية لعدد من الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز وأنصاره خاصة هانس (A.Hansen) ولرنر (A.P.Lerner)، ويتلخص دور كينز في تحطيم النظرية التقليدية القائمة على اتجاه الاقتصاد نحو التشغيل الكامل والتوازن بطريقة تلقائية، وأشار كينز إلى إمكانية القضاء على البطالة وذلك بواسطة زيادة الإنفاق العام، وبذلك يمكن تشغيل الموارد العاطلة.

و أخذت نظرية الإنفاق التعويضي طابعها النهائي وتكاملت أركانها على يد كل من هانسن وكينز عندما كتب هانسن في نهاية حقبة الكساد في كتابه " السياسة المالية ودورات الأعمال " فإنه قدم مساهمات هامة، فقد حاول استعادة المالية العامة "كسياسة مالية" إلى مكانها في مجرى الاقتصاد ولقد قال هانس: " إن السياسة المالية أرغمت على أن تستخدم كأداة تعويضية بسبب الحوادث الواقعة في الاقتصاد أكثر منها كوسيلة نظرية، كما أن تطورها كان استجابة لضروريات عملية ملحة وليس نتيجة للمبادئ النظرية وقد اتسع نطاق المالية بالضرورة لمواجهة البطالة ومعظم المبادئ المقصودة لتغطية سياسة الدين كانت مستعارة من المالية الخاصة ولكن التشابهات كانت مظلمة."

و هذا النوع من الإنفاق يعوض عجز الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص، ويقاس هذا الإنفاق عادة بمقدار الفرق بين المدخرات المتوقعة من الدخل الوطني الذي يمثل توظيفاً كاملاً في المجتمع، ومقدار فرص الاستثمارات الجديدة المتوقعة. وهكذا يتضح لنا أن برامج الإنفاق التعويضي الحكومية قد تستمر لمدة غير محدودة، وهذه البرامج قاصرة عن معالجة مشكلة تضخم المدخرات بالنسبة لفرص الاستثمار خلال فترات التوظيف الكامل، واضح خلال فترة الكساد العالمي انه لا بد من خفض كمية المدخرات أو زيادة فرص الاستثمار أو كليهما معاً، للحد من ضرورة توسع الحكومة بصفة مستمرة في إنفاقها التعويضي. كما أن الإنفاق الحكومي التعويضي يجب أن يعمل على زيادة القدرة الشرائية للأفراد ذوي الدخل المنخفضة، لكي يؤدي هذا الإنفاق دوره ويحقق الأهداف المرجوة منه.

وفي رأينا على الدولة أن تستعمل هذه الطرق الثلاثة معاً لزيادة الطلب الكلي وإنعاش الاقتصاد، وذلك حسب الوضعية الاقتصادية لهذا الاقتصاد وحسب توفر الموارد المالية اللازمة لهذا الإنفاق، ولا يجب أن تكون هذه الموارد ناتجة عن زيادة الحصيلة الضريبية بدرجة كبيرة، لأن ذلك يخفض من حجم الطلب الكلي (يعمل عكس عمل زيادة الإنفاق الحكومي)، وإنما يجب استعمال الفائض في الإيرادات إذا كان هناك فائض في الإيرادات (كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية في حالة ارتفاع أسعار البترول)، أو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو من المؤسسات الدولية.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المعايير التي يمكن أن تؤخذ في توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تطرقنا إلى ضرورة ترشيد سياسة الإنفاق العام وذلك راجع إلى تزايد النفقات العامة بنسبة أكبر من تزايد الإيرادات اللازمة لذلك، فتطرقنا إلى ترشيد النفقات العامة من خلال مقومات ومتطلبات نجاحها، وكذا أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجهها بالإضافة إلى أهم الاتجاهات الحديثة لإصلاحها، كما أعطينا نظرة ولو مبسطة عن ترشيد النفقات العامة في الجزائر وذلك خلال فترة التعديل الهيكلي، بحيث تم تخفيض معدلات نمو النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها، كما لاحظنا تغير هيكل هذه النفقات لصالح نفقات التسيير و على حساب نفقات التجهيز في تلك الفترة (1998/1994)، وبعد تطرقنا إلى مختلف جوانب ترشيد النفقات العامة انتقلنا إلى دراسة مختلف الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه النفقات سواء المباشرة منها أو غير المباشرة، فتطرقنا إلى الآثار المباشرة للإنفاق العام على كل من الإنتاج الوطني و كذا على الاستهلاك وعلى إعادة توزيع الدخل، بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة والمتمثلة أساسا في أثر كل من المضاعف والمعدل، كما تطرقنا في الأخير إلى أثر النفقات العامة على التشغيل (التوظيف)، حيث تناولنا مختلف النظريات التي تساهم في زيادة التشغيل عن طريق النفقات العامة والمتمثلة في نظرية المشروعات العامة، ونظرية إنفاق المضخة، وكذا نظرية الإنفاق التعويضي، وكل هذه النظريات مبنية على أساس إعادة الانتعاش للاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة.

الفصل الرابع

علاقة الانفاق العام بالنمو والتشغيل

الفصل الرابع: علاقة الإنفاق العام بالنمو والتشغيل

إن العلاقة التي تربط الإنفاق العام بسوق الشغل يمكن أن تكون مباشرة وذلك من خلال التوظيف في القطاع الحكومي، وتدرج هذه النفقات ضمن نفقات التسيير وتكون مكلفة لميزانية الدولة وخاصة إذا كانت هذه النفقات غير منتجة، وإما أن يكون أثر النفقات العامة على التشغيل غير مباشر، وذلك بتأثير النفقات العامة على الإنتاج (النمو الاقتصادي) والذي بدوره يؤثر على سوق الشغل. وفي كلتا الحالتين يجب توفر عدة شروط لكي يكون أثر الإنفاق العام على التشغيل إيجابيا. سنتطرق في هذا الفصل إلى الأثر غير المباشر للنفقات العامة على سوق الشغل، أما الآثار المباشرة فسننتظر إليها في الفصل الأخير المتعلق بدراسة أهم مراحل سياسة الإنفاق العام في الجزائر ومدى تأثيرها على التشغيل. ويتحقق الأثر غير المباشر للنفقات العامة على سوق الشغل بتوفر شرطين أساسيين وهما مدى إنتاجية النفقات العامة وكذا مدى مرونة العمالة بالنسبة لنمو الإنتاج. سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، ففي المبحث الأول نتناول الإطار النظري لعلاقة النفقات العامة بالنمو والتشغيل، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى دراسة مدى إنتاجية النفقات العامة في الجزائر، كما نتناول في المبحث الثالث والأخير دراسة مرونة العمالة للنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري لعلاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي والتشغيل

إن الأساس النظري الذي يربط الإنفاق العام بالنمو والتشغيل، هو أن التغيير في الإنفاق العام يؤدي إلى التغيير في الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى التغيير في الإنتاج، وهذا الأخير يؤثر على التشغيل، وهذا الأساس مبني على النظرية الكنزوية التي تعتمد على سياسة الإنفاق العام في حفز الطلب الكلي وزيادة التشغيل. ولتوضيح كيفية تأثير النفقات العامة في النمو الاقتصادي والتشغيل نستخدم نموذج (IS-LM) ثم على نموذج الطلب الكلي (DG) والعرض الكلي (OG) وعلاقة هذين النموذجين بسوق العمل.

1-1: علاقة الإنفاق العام بنموذج (IS-LM) و أثره على سوق الشغل¹

إن التوازن في الاقتصاد الوطني يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق العمل. إن نموذج (IS-LM) يمكننا من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل اللذان يحققان أنيا التوازن في كلا السوقين: سوق السلع والخدمات وسوق النقود. كما أنه من الممكن أن يحدث التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود عند مستوى دخل أقل من ذلك المستوى الذي يحقق

1- البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة "الإحصاء والاقتصاد التطبيقي"، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، جوان 2003، ص: 161.

التوازن في سوق العمل . ولتحليل العلاقة بين هذه السوقين و تأثيرها على سوق العمل، نتطرق إلى دراسة كل سوق على حدا ثم إلى التوازن في السوقين وعلاقتهما بسوق العمل.

1-1-1: التوازن في سوق السلع والخدمات (IS):

إن نموذج IS يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات أي تساوي الإنفاق مع الدخل. ونعبر عن هذه السوق ب خمس معادلات، أربع منها معادلات سلوك وواحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي:

$$أ. دالة الاستهلاك : C = C_a + c(Y - T), \text{ بحيث:}$$

C : مستوى الاستهلاك، C_a : الاستهلاك المستقل عن الدخل.

c : الميل الحدي للاستهلاك

Y : الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي

T : مستوى الضرائب

ب. دالة الاستثمار : $I = I_a - gi$ ، بحيث:

I_a : الاستثمار المستقل

g : حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة .

ج. دالة الضرائب : $T = T_a + tY$ ، بحيث :

T_a : الضريبة المستقلة عن الدخل

t : معدل الضريبة

د. دالة الإنفاق الحكومي : $\bar{G} = G$ ، اعتبرنا الإنفاق الحكومي كعامل خارجي، أي يتحدد بعوامل خارج النموذج.

هـ. معادلة التوازن : $Y = C + I + G$ ، أو : $S + T = I + G$

معادلة التوازن الأولى عبارة عن الإنفاق يساوي الدخل، أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن.

يمكن استنتاج معادلة (IS) عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية:

$$C + I + G = Y \Rightarrow Y = C_a + C(Y - T) + I_a - gi + G$$

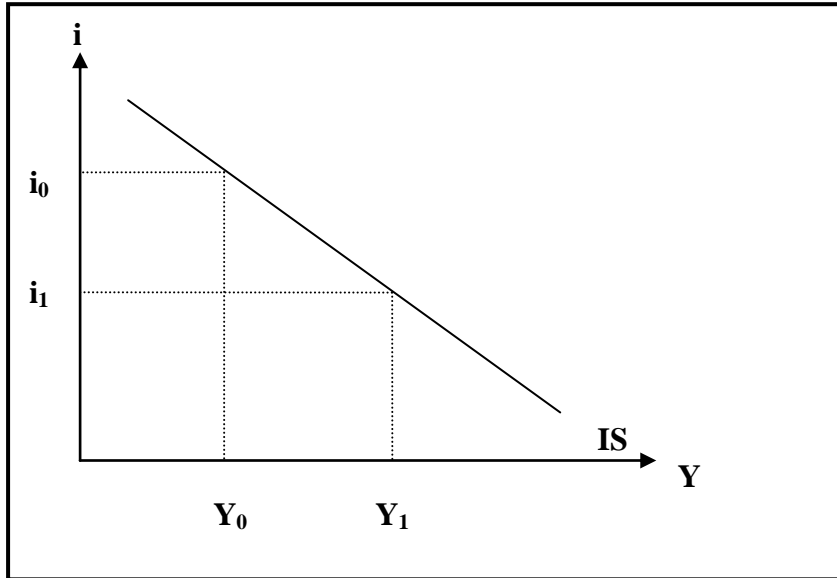
$$\Rightarrow Y = C_a + cY - cT_a - ctY + I_a - gi + G$$

$$\Rightarrow Y(1 - c + ct) = C_a - cT_a + I_a - gi + G$$

$$\Rightarrow Y = \frac{C_a - cT_a + I_a + G}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i$$

إن المعادلة السابقة هي معادلة (IS) وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (i, Y) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات. إن ميل هذا المنحنى هو: $(\frac{di}{dY} = -\frac{1-c+ct}{g})$ وإشارته سالبة دلالة على أن هذا المنحنى متناقص وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة. إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة. إن العوامل المؤثرة في الثابت هي الإنفاق الحكومي، الاستهلاك المستقل، الاستثمار المستقل، فإذا زادت العوامل الثلاث الأولى فإن منحنى (IS) ينتقل جهة اليمين ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الضرائب المستقلة تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) جهة اليسار ويترتب عن ذلك انخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (IS) هي: حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (g)، المعدل الحدي للاستهلاك (c) ومعدل الضريبة فإذا كانت (g) كبيرة أي أن الاستثمار حساس جدا لسعر الفائدة فإن المنحنى يكون أكثر استواء، أما إذا كانت قيمة المعدل الحدي للاستهلاك كبيرة يكون المنحنى أكثر استواء، أما إذا كان معدل الضريبة مرتفعا فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا. ويمكن تمثيل معادلة (IS) على شكل منحنى بياني ذو ميل سالب، ومع افتراض أن العلاقة بين سعر الفائدة (i) والدخل (Y) هي علاقة خطية كما يلي:



الشكل رقم (1-4): منحنى IS (الدخل بدلالة سعر الفائدة)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمنحنى (IS) أن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة علاقة عكسية في سوق السلع والخدمات، وهذا ما يوضحه الميل السالب للمنحنى، أما التفسير الاقتصادي للعلاقة العكسية فيمكن توضيحها بأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (العلاقة عكسية بين

سعر الفائدة والاستثمار)، وبما أن الاستثمار مكون من مكونات الطلب الكلي فإن الطلب الكلي ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل.

1-1-2: التوازن في السوق النقدي (LM):

إن منحنى LM يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها ، ونعبر عن هذه السوق بثلاث معادلات ، معادلتين سلوك وواحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي:

أ. **الطلب على النقود** : ويشمل الطلب على النقود بغرض المعاملات والطلب بغرض المضاربة:

$$L = kY + (L_a - mi)$$

حيث:

L: الطلب على النقود

k: المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات.

m: حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة.

L_a: الطلب على النقود من أجل المضاربة المستقل عن سعر الفائدة.

Y: الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي.

i: سعر الفائدة.

ب. **عرض النقود**: $\bar{M}_0 = M_0$

عرض النقود ثابت يتأثر بعوامل خارجية عن النموذج كسلطة البنك المركزي.

ج. **معادلة التوازن**: يتحقق التوازن في السوق النقدي عند تساوي عرض النقود مع الطلب على

النقود وذلك كما يلي:

$$L = M_0$$

$$L = M_0 \Rightarrow \bar{M}_0 = kY + L_a - mi$$

$$Y = \frac{\bar{M}_0 - L_a}{k} + \frac{m}{k}i$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة (LM) وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (Y،

i) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود. إن ميل هذا المنحنى هو: $(\frac{di}{dY} = \frac{k}{m})$

وإشارته موجبة دلالة على أن هذا المنحنى متزايد وبالتالي العلاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة في

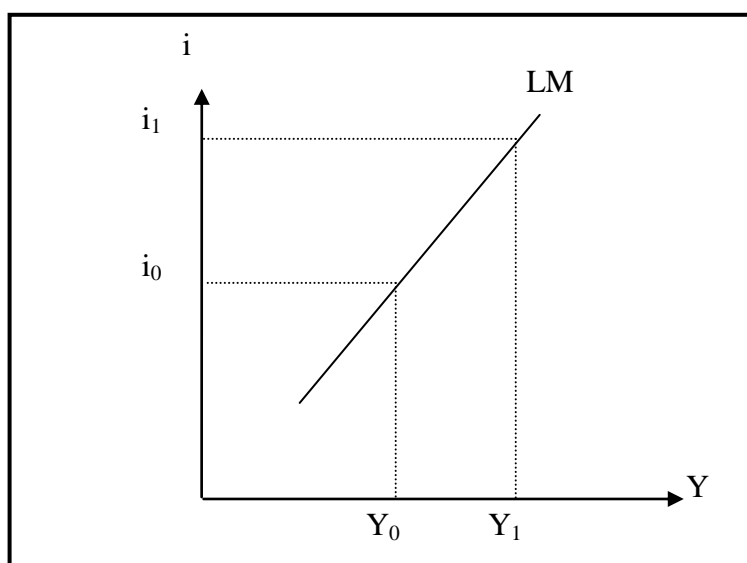
السوق النقدي، إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة. إن العوامل

المؤثرة في الثابت هي كمية عرض النقود والطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة، فإذا زاد عرض

النقود فإن منحنى (LM) ينتقل جهة اليمين ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس

مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) جهة اليسار ويترتب عن ذلك انخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (LM) هي: حساسية طلب النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة (m)، المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات (k). فإذا كانت (k) كبيرة فإن المنحنى يكون أكثر انحداراً. ويمكن تمثيل معادلة (LM) على شكل منحنى بياني ذو ميل موجب، مع افتراض أن العلاقة بين سعر الفائدة (i) والدخل (Y) هي علاقة خطية كما يلي:



الشكل رقم (2-4): منحنى LM (الدخل بدلالة سعر الفائدة).

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في السوق النقدي علاقة طردية حيث كلما ارتفع سعر الفائدة يرتفع الدخل الكلي، والتفسير الاقتصادي لذلك: هو أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة، ويترتب على ذلك ارتفاع الطلب على النقود من أجل المعاملات حتى يتساوى عرض النقود مع الطلب على النقود لأن مستوى عرض النقود معطى. وإذا افترضنا أن المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات ثابت فإن زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي، وهذا ما يبرز العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل الكلي في السوق النقدي.

1-1-3: التوازن في الاقتصاد الوطني ودور الإنفاق العام في تحقيقه.

كما رأينا من قبل فإن التوازن في الاقتصاد الوطني يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق العمل، وهذه الشروط لا تتحقق دائماً في الاقتصاد وخاصة بالنسبة لسوق العمل، حيث تكون هناك بطالة إجبارية ناتجة عن نقص الطلب الكلي. وقد تلجأ الدولة إلى زيادة الطلب الكلي

عن طريق سياسة الإنفاق العام، وذلك بزيادة حجم النفقات العامة لحفز الطلب وزيادة الإنتاج، وبالتالي التقليل من حجم البطالة وزيادة التشغيل. وسنتطرق إلى التوازن في السوقين السلعي والنقدي وأثره على سوق العمل، وكيف يمكن استعمال سياسة الإنفاق العام في زيادة الإنتاج والتشغيل.

أ- التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي وأثره على سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في آن واحد بتقاطع منحنى (IS) و (LM)، بحيث نحصل على الأزواج (Y, i) اللذان يحققان التوازن في السوقين ويمكن الوصول إلى ذلك رياضياً عن طريق حل جملة المعادلتين التاليتين:

$$\begin{cases} Y = \frac{C_a - cT_a + I_a + G}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i \\ Y = \frac{\bar{M}_o - L_a}{k} + \frac{m}{k} i \end{cases}$$

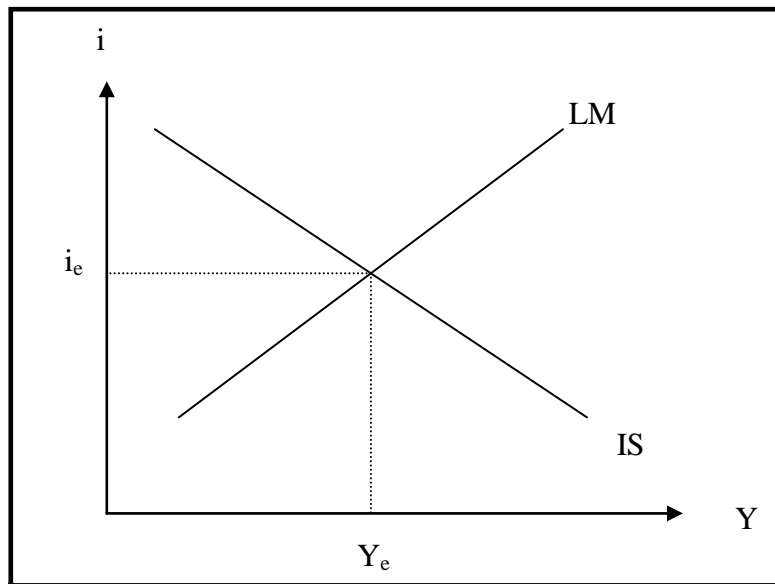
وعند حل جملة المعادلتين نحصل على الدخل وسعر الفائدة الذي يحقق التوازن في السوقين معا وهما:

$$Y = \frac{1}{1 - c + ct + \frac{gk}{m}} \left[C_a - cT_a + \bar{G} - \frac{gL_a}{m} + \frac{g\bar{M}_o}{m} \right]$$

$$i = \frac{1}{m(1 - c - ct)} \left[kC_a - kcT_a + kI_a + k\bar{G} + L_a(1 - c - ct) - \bar{M}_o(1 - c + ct) \right]$$

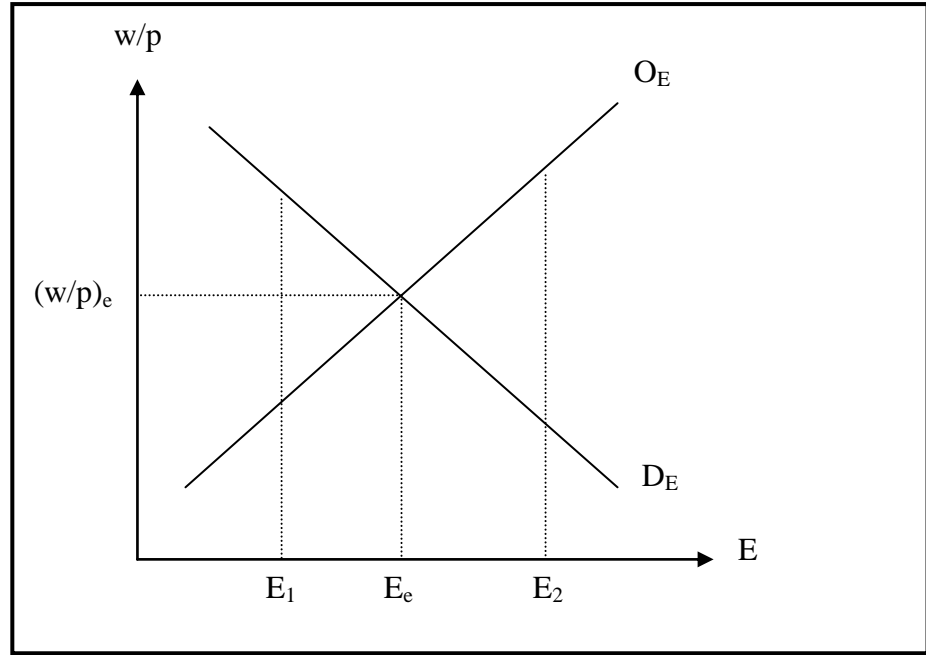
ويمكن توضيح التوازن في السوقين السلعي والنقدي بيانياً في التمثيل البياني التالي، بحيث

تمثل (i_e, Y_e) سعر الفائدة والدخل الكلي اللذان يحققان التوازن في السوقين السلعي والنقدي.



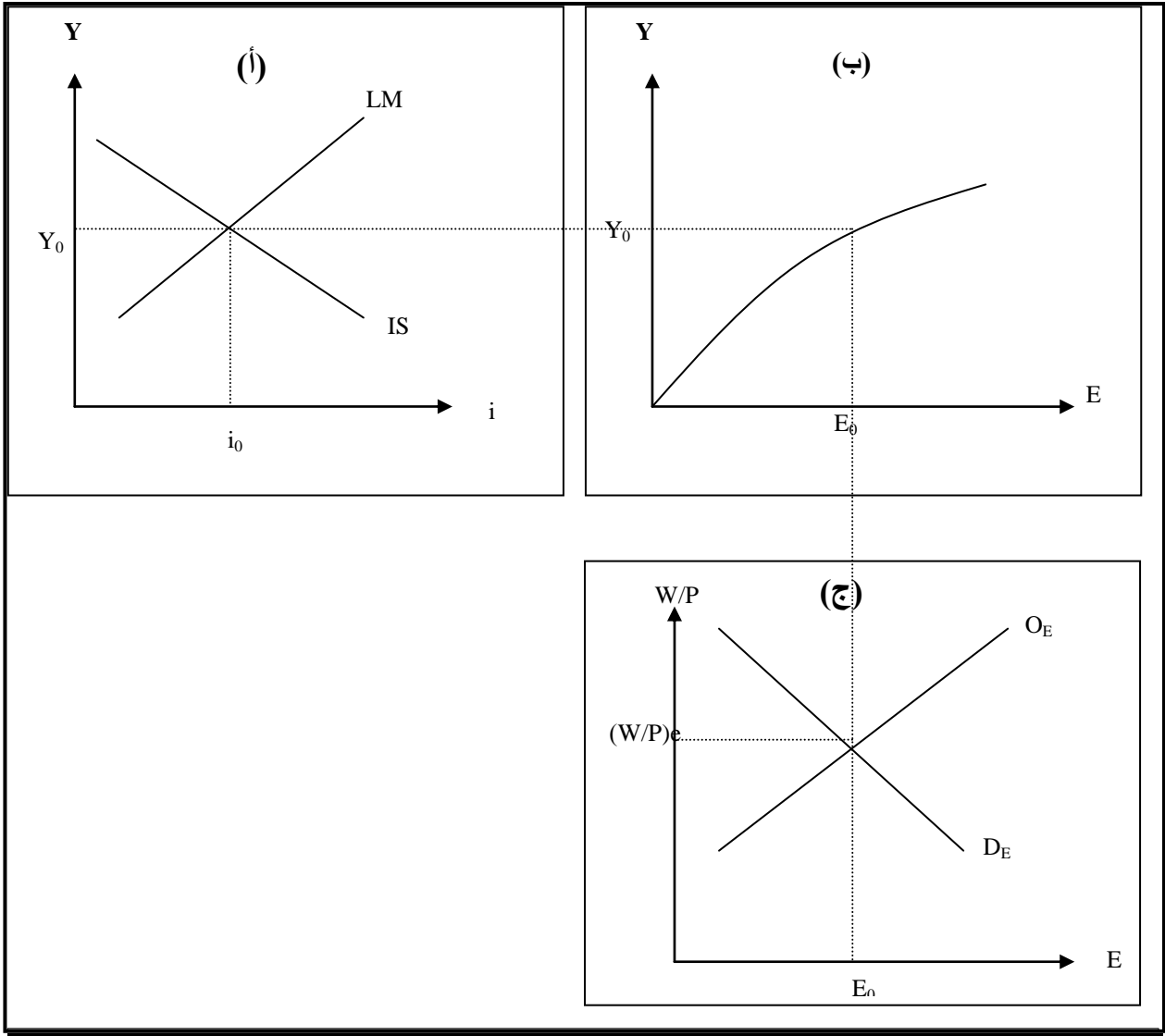
الشكل رقم (3-4): التوازن في السوقين السلعي والنقدي نموذج (IS-LM).

هذا بالنسبة إلى التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقود، أما التوازن في سوق العمالة فيكون بتساوي عرض العمالة مع الطلب على العمالة. فعرض العمالة يكون من طرف الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، أما الطلب على العمالة فيكون من طرف المؤسسات سواء العامة أو الخاصة وكذا الطلب على العمالة من طرف القطاع الحكومي. وطلب وعرض العمالة يكون بدلالة الأجر الحقيقي (W/P) ، بحيث تكون العلاقة طردية بين عرض العمالة والأجر الحقيقي وعكسية بين الطلب على العمالة والأجر الحقيقي، ويمكن توضيح التوازن في سوق العمالة بالتمثيل البياني التالي:



الشكل رقم (4-4): التوازن في سوق العمالة

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن التوازن في سوق العمالة يتحقق عند تقاطع منحنى عرض العمالة (O_E) مع منحنى الطلب على العمالة (D_E) وذلك عند النقطة $(E_e, (W/P)_e)$ ، وبالتالي فإن حجم العمالة الذي يحقق التوازن هو (E_e) ، أما النقطتين E_1 و E_2 فيمثلان اختلالا في سوق العمل. ولإيجاد العلاقة بين التوازن في السوق السلعي والسوق النقدي وسوق العمل، ندرج تمثيل بياني ثالث يبين العلاقة بين الإنتاج (الدخل Y) وحجم العمالة المقابلة له، ويصبح التمثيل البياني كالتالي:



الشكل رقم (4-5): التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق العمل.

إن الشكل أعلاه يبين التوازن في الأسواق الثلاث، سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق العمالة. يمثل الشكل (أ) التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقود ونقطة التوازن هي نقطة تقاطع منحنى (IS) ذو الانحدار السالب مع منحنى (LM) ذو الانحدار الموجب وتحدد مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن. أما الشكل (ب) فيبين مستويات الإنتاج (الدخل) المقابلة لمستويات العمالة والشكل (ج) يبين نقطة توازن سوق العمل وتتحدد بالنقاء منحنى الطلب على العمالة مع منحنى عرض العمالة. نلاحظ أن دخل التوازن الذي يحقق التوازن في السوقين الحقيقي والنقدي يوافق حجم العمالة التي تحقق التوازن في سوق العمالة، وهذا ما أحدث التوازن في الأسواق الثلاثة (التوازن في الاقتصاد الوطني)، وهذه الحالة قلما تحدث لأنه غالباً ما توجد بطالة إجبارية في الاقتصاد الوطني ناتجة عن قصور الطلب الكلي.

ب- دور سياسة الإنفاق العام في إعادة التوازن إلى سوق العمل

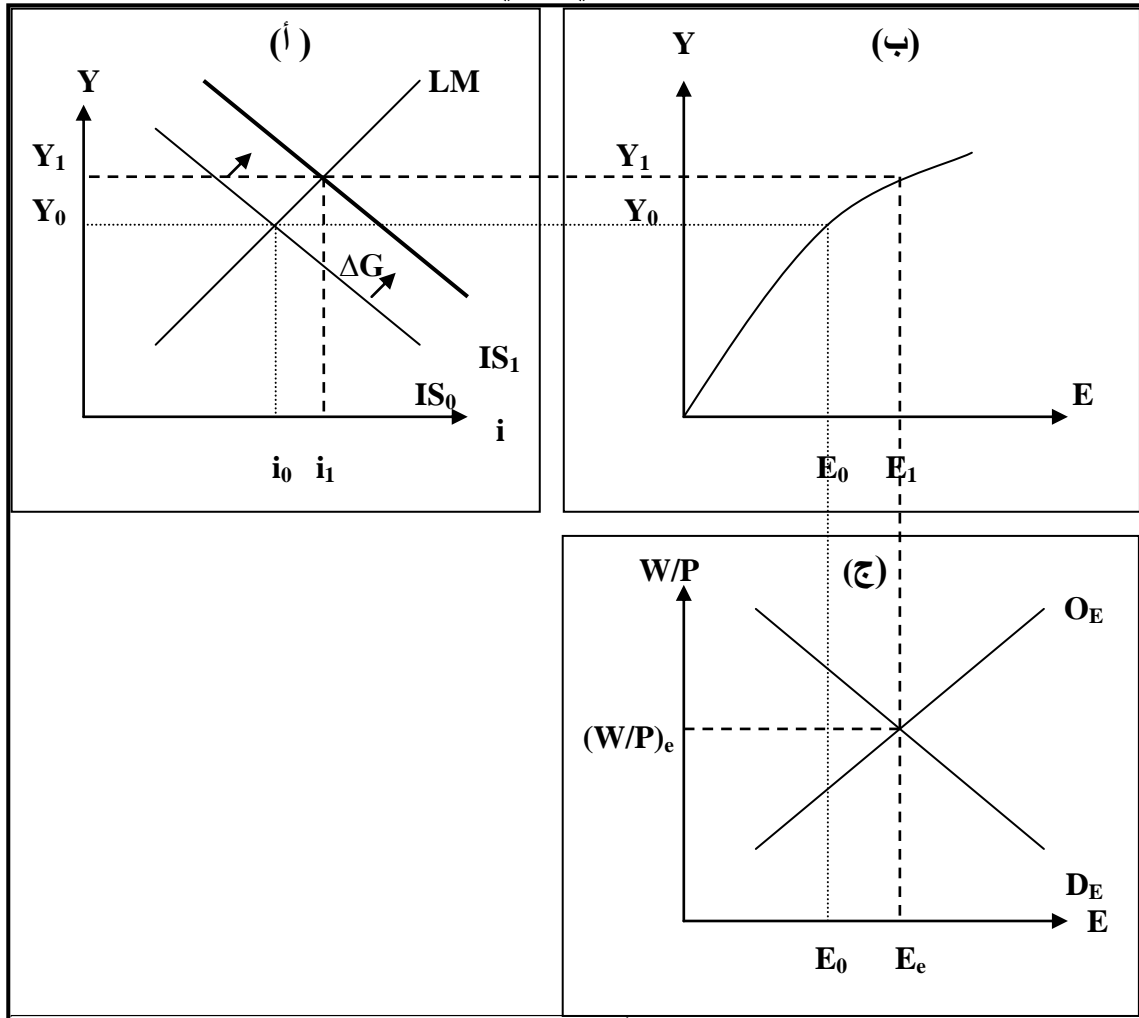
إن الاختلال في سوق العمالة ناتج عن عدم التوافق بين عرض العمالة والطلب عليها.

وسندرس في هذا التحليل الحالة التي يكون فيها عرض العمالة أكبر من الطلب عليها، وينطبق نفس التحليل على الحالة العكسية. فعندما يكون عرض العمالة أكبر من الطلب عليها فإننا نكون أمام ظاهرة البطالة، التي يمكن علاجها عن طريق السياسة المالية، وذلك بزيادة الطلب الكلي. إن سياسة الإنفاق العام سهلة التطبيق من طرف الدولة، وخاصة في حالة توفر الموارد المالية لذلك، فكيف تتم هذه العملية؟

لتوضيح أثر الإنفاق العام على سوق الشغل نستخدم نموذج IS-LM الذي تمت دراسته من

قبل، وكذا منحنى العمالة بدلالة الإنتاج، ومنحنى العرض والطلب على العمالة الذي يعكس حالة

اختلال سوق الشغل، وذلك حسب التمثيل البياني التالي:



الشكل رقم(4-6): أثر زيادة الإنفاق العام على سوق الشغل.

نلاحظ من خلال التمثيل أعلاه بأن السوق السلعي والسوق النقدي في حالة توازن، ولكن هناك

اختلال في سوق العمل لأن حجم العمالة التوازني (E_e) أكبر من حجم العمالة الفعلي (E₀)، ولإعادة

التوازن إلى سوق العمل نقوم بتطبيق سياسة الإنفاق العام وذلك لأجل زيادة الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الذي يتطلب زيادة اليد العاملة.

إن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين متسببا في ارتفاع الدخل ليصبح Y_1 وسعر الفائدة ليصبح i_1 حسب الشكل (أ)، وارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة لتصبح E_1 حسب الشكل (ب)، وهذا ما يعيد التوازن إلى سوق العمل حيث يتساوى حجم العملة الذي يحقق التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي مع حجم العملة الذي يحقق التوازن في سوق العملة (E_0). لكن زيادة الإنتاج يتبعها ارتفاع في أسعار الفائدة مما قد يضعف من الاستثمار الخاص (مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص) وهذا ما يدعى بأثر المزاحمة¹. ويكون الأثر عكسيا في حالة تخفيض الإنفاق الحكومي بحيث ينخفض الطلب الكلي وينخفض معه مستوى الإنتاج، مؤديا إلى انخفاض أسعار الفائدة وانخفاض الطلب على العملة.

1-2: علاقة الإنفاق العام بنموذج العرض الكلي والطلب الكلي وأثره على سوق الشغل²

إن التحليل السابق الخاص بنموذج IS-LM لا يعطينا نظرة حقيقية عن مدى تأثير الإنفاق العام على سوق الشغل لأن افتراض ثبات الأسعار غير واقعي. إن الأسعار ليست ثابتة وبذلك فإن زيادة الإنفاق العام قد تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار دون الزيادة في الدخل الحقيقي وتكون بذلك زيادة الدخل اسمية فقط. حتى نتفادى هذا الافتراض غير الواقعي نستخدم في التحليل نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي.

1-2-1: اشتقاق منحنى الطلب الكلي

إن منحنى الطلب الكلي هو منحنى يحتوي على التوليفات (Y, P) من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج التي يكون عندها كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود في توازن آني. و يعكس منحنى الطلب الكلي الظروف التي تتحكم في مستوى الإنفاق الكلي، كما أن العوامل المحددة للطلب الكلي ما هي إلا العوامل المحددة لمنحنيات " IS-LM ". حتى نستنتج منحنى الطلب الكلي يتعين علينا أن نتوصل إلى مستوى الناتج المطلوب والمستوى العام للأسعار المقابل له عن طريق تغيير المستوى العام للأسعار وما يترتب عن ذلك من تغيير وضعية المنحنيات " IS-LM ".

إن المعادلة أسفله هي معادلة (IS) وهي معادلة خط مستقيم، وإنه من الواضح أن المستوى العام للأسعار لا يؤثر فيها. فإذا حسبنا الدخل بالقيم الحقيقية فنحسب كذلك المتغيرات الداخلة في

¹ تم التطرق إلى اثر المزاحمة في البحث الثاني من الفصل الثاني من هذه المذكرة.

² - انظر في ذلك كتب الاقتصاد الكلي و اخص بالذكر: - محمد الشريف المان، محاضرات في الاقتصاد الكلي، منشورات بارتني، دالي إبراهيم، الجزائر، 1994.

- سامي خليل، الكتاب الأول في نظرية الاقتصاد الكلي "المفاهيم والنظريات الأساسية"، الكويت، 1994.

الطرف الأيمن بالقيم الحقيقية أما إذا قيما الدخل بالأسعار الجارية فيكون الطرف الأيمن بالأسعار الجارية. فهما تغير المستوى العام للأسعار فإن منحنى (IS) يبقى مستقرا.

$$.....(1) Y = \frac{C_a - cT_a + I_a + G}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i$$

أما معادلة (LM) : $Y = \frac{\bar{M}_o - L_a}{k} + \frac{m}{k} i$ ، وهي معادلة خط مستقيم، فمن الواضح أن المستوى العام للأسعار يؤثر فيها. فيمكن حساب الدخل بالقيم الحقيقية أو بالقيم الاسمية أما المتغيرات الداخلة في الطرف الأيمن (الأرصدة النقدية) لا يمكن حسابها إلا بالقيم الاسمية ولذلك فالمستوى العام للأسعار يؤثر في هذه الدالة. والمتغيرة الهامة التي تدخل في الطرف الأيمن ويمكن التحكم فيها هي مستوى عرض النقود. لابد أن نفرق بين الأرصدة النقدية والأرصدة الحقيقية. إن الرصيد الحقيقي للنقود يساوي إلى الرصيد النقدي للنقود مقسوما على المستوى العام للأسعار. إن المعادلة أعلاه بالقيم الحقيقية تصبح:

$$.....(2) y = \frac{Y}{P} = \frac{\bar{M}_o - L_a}{k} + \frac{m}{k} i$$

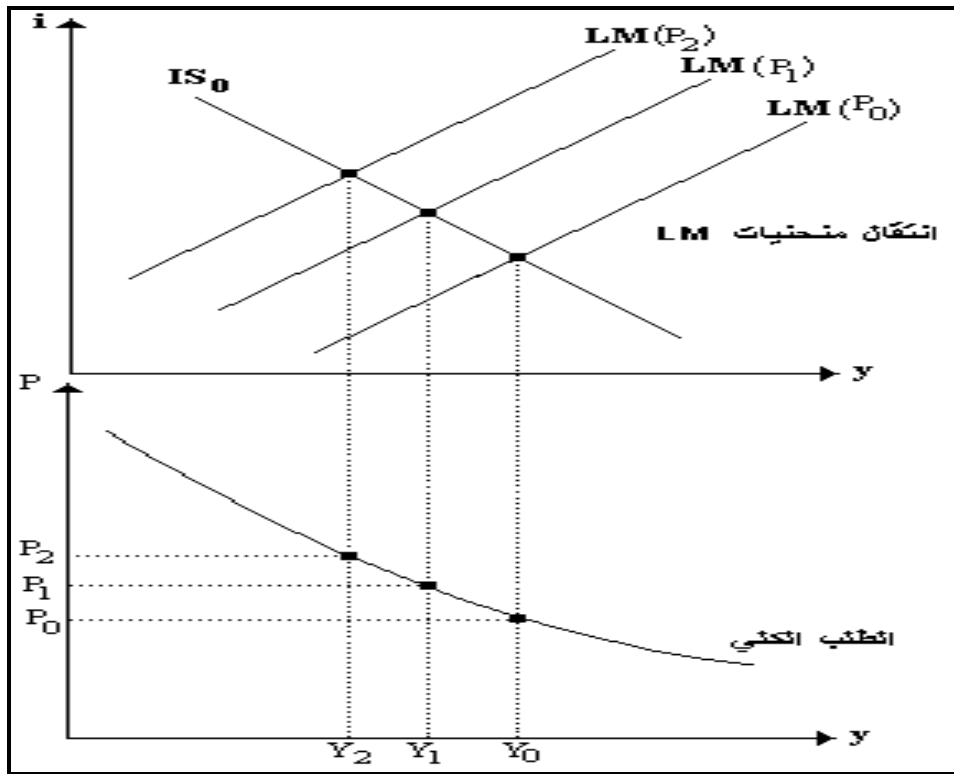
إن المعادلة أعلاه تبين أنه كلما تغير المستوى العام للأسعار إلى الأعلى فإن دخل التوازن الحقيقي يتقلص. ولاشتقاق دالة الطلب الكلي حسابيا نقوم بحل جملة المعادلتين IS و LM، بحيث أن معادلة IS تمثل الدخل Y بدلالة سعر الفائدة i، أما معادلة LM فتمثل الدخل Y بدلالة سعر الفائدة i والمستوى العام للأسعار P.

$$\begin{cases} y = \frac{C_a - cT_a + I_a + G}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i \\ y = \frac{Y}{P} = \frac{\bar{M}_o - L_a}{k} + \frac{m}{k} i \end{cases}$$

وعند حل جملة المعادتين نحصل على علاقة تربط بين الدخل الكلي والمستوى العام للأسعار. هذه العلاقة تمثل معادلة الطلب الكلي وتكون على الشكل التالي:

$$y = f(p) \quad / \quad f'(p) < 0$$

وهذا ما يوضح أن العلاقة بين الدخل والمستوى العام للأسعار في دالة الطلب الكلي هي علاقة عكسية، ويمكن استنتاج ذلك من خلال اشتقاق منحنى الطلب الكلي بيانيا كما يلي:



الشكل رقم (4-7): اشتقاق منحنى الطلب الكلي

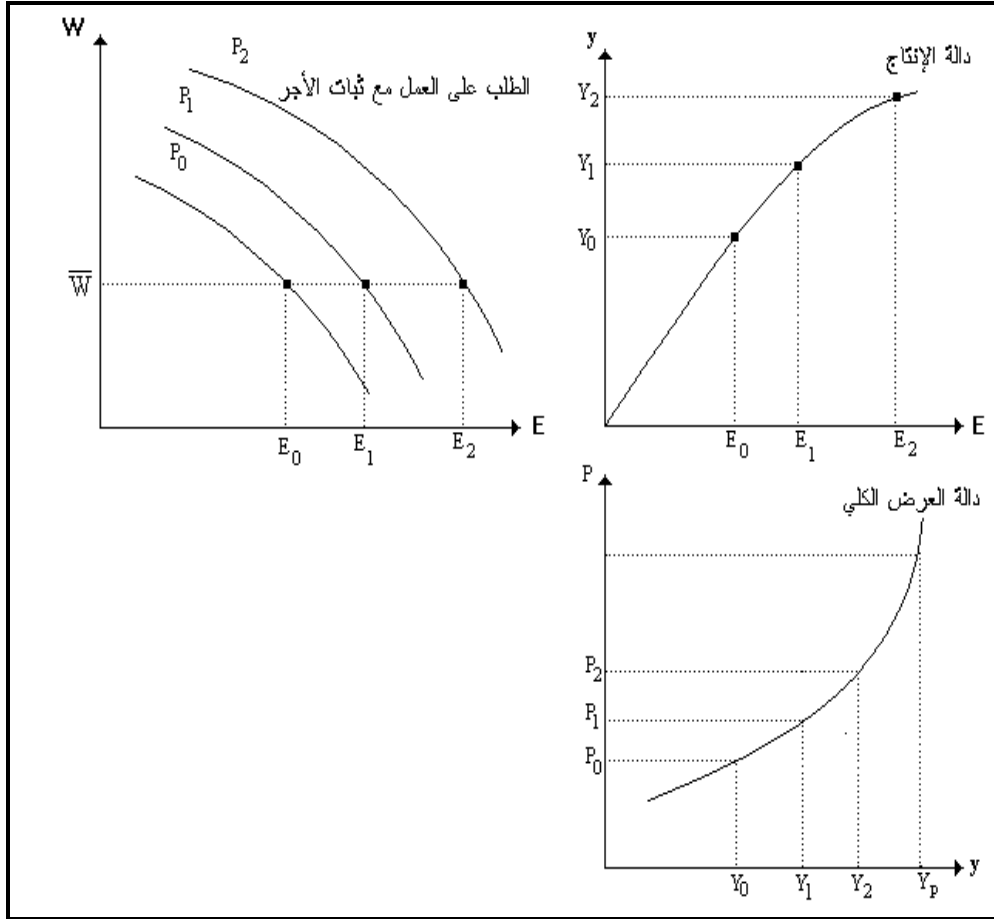
إن ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 ثم إلى P_2 يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى جهة اليسار، لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض في الدخل في السوق النقدي، وذلك للعلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والدخل في السوق النقدي كما توضحه المعادلة (2) معادلة LM، وعند إسقاط نقاط الدخل على منحنى الطلب الكلي نحصل على منحنى الطلب الكلي الذي يوضح العلاقة العكسية بين الدخل الكلي والمستوى العام للأسعار. إن منحنى الطلب الكلي ينحدر إلى أسفل. فكلما كان المستوى العام للأسعار مرتفعاً، كلما أدى ذلك إلى انخفاض الأرصدة الحقيقية وبالتالي ينقلص إنفاق التوازن ونواتج التوازن. بناء على ما سبق، نستنتج أن العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي هي نفس العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنيات (IS-LM).

2-2-1: اشتقاق منحنى العرض الكلي:

يعبر منحنى العرض الكلي عن العلاقة بين الكمية التي تستعد المنشآت لعرضها والمستوى العام للأسعار. إن منحنى العرض الكلي يعكس الظروف السائدة في سوق عوامل الإنتاج وعلى وجه الخصوص سوق العمل والظروف السائدة في سوق السلع والخدمات سواء تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية أو الإستهلاكية.

لتبسيط التحليل نفرض أن الأجور النقدية ثابتة والأسعار مرنة. فمع ثبات الأجور وعرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن المستوى الفعلي للتوظيف سوف يتحدد بواسطة الطلب، وبذلك كلما ارتفع المستوى العام للأسعار يزيد الطلب على العمالة وهذا راجع لثبات الأجور الاسمية، فعند ارتفاع

المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 إلى P_2 ، ينتقل الطلب على العمالة من E_0 إلى E_1 إلى E_2 ، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والدخل من Y_0 إلى Y_1 إلى Y_2 . لقد أدى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع في قيمة الدخل وهذا يعني أن العلاقة بين الدخل والمستوى العام للأسعار طردية في دالة العرض الكلي وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.



الشكل رقم (4-8): اشتقاق منحنى العرض الكلي في حالة ثبات الأجور.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن دالة العرض الكلي والتي تمثل العلاقة بين الإنتاج الكلي بدلالة المستوى العام للأسعار متزايدة (علاقة طردية بين الإنتاج والمستوى العام للأسعار) وذلك كما يلي:

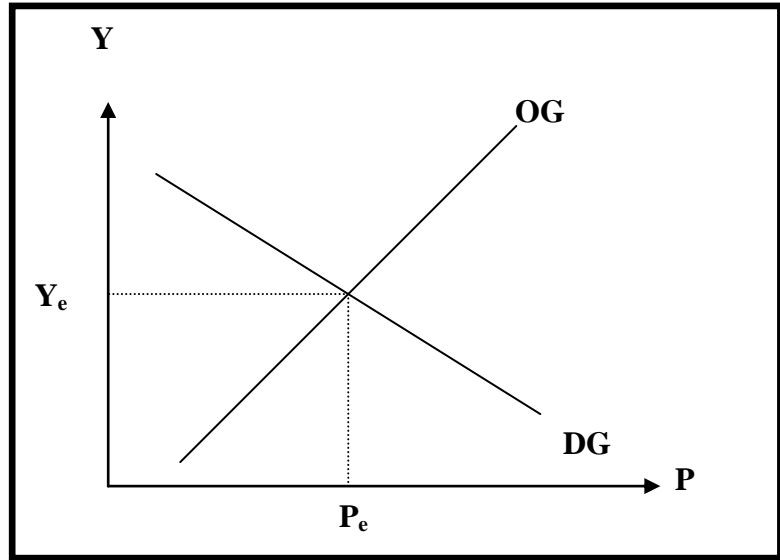
$$Y = g(P) / g'(P) > 0$$

1-2-3: التوازن في الاقتصاد الوطني ودور سياسة الإنفاق العام في تحقيقه

يتحقق التوازن في الاقتصاد الوطني عند تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، بشرط أن يكون سوق العمل متوازناً. لكن هذا الأخير يخضع لعوامل أخرى غير الطلب الكلي والعرض الكلي كالعرض والطلب على العمالة بالإضافة إلى تغيير الأجر و ضغط النقابات العمالية، مما يحدث اختلالاً في هذا السوق. ولتسوية هذا الاختلال تعتمد الدولة على مجموعة من الوسائل والآليات والتي من بينها سياسة الإنفاق العام، وخاصة عند توفر الموارد المالية الضرورية لذلك.

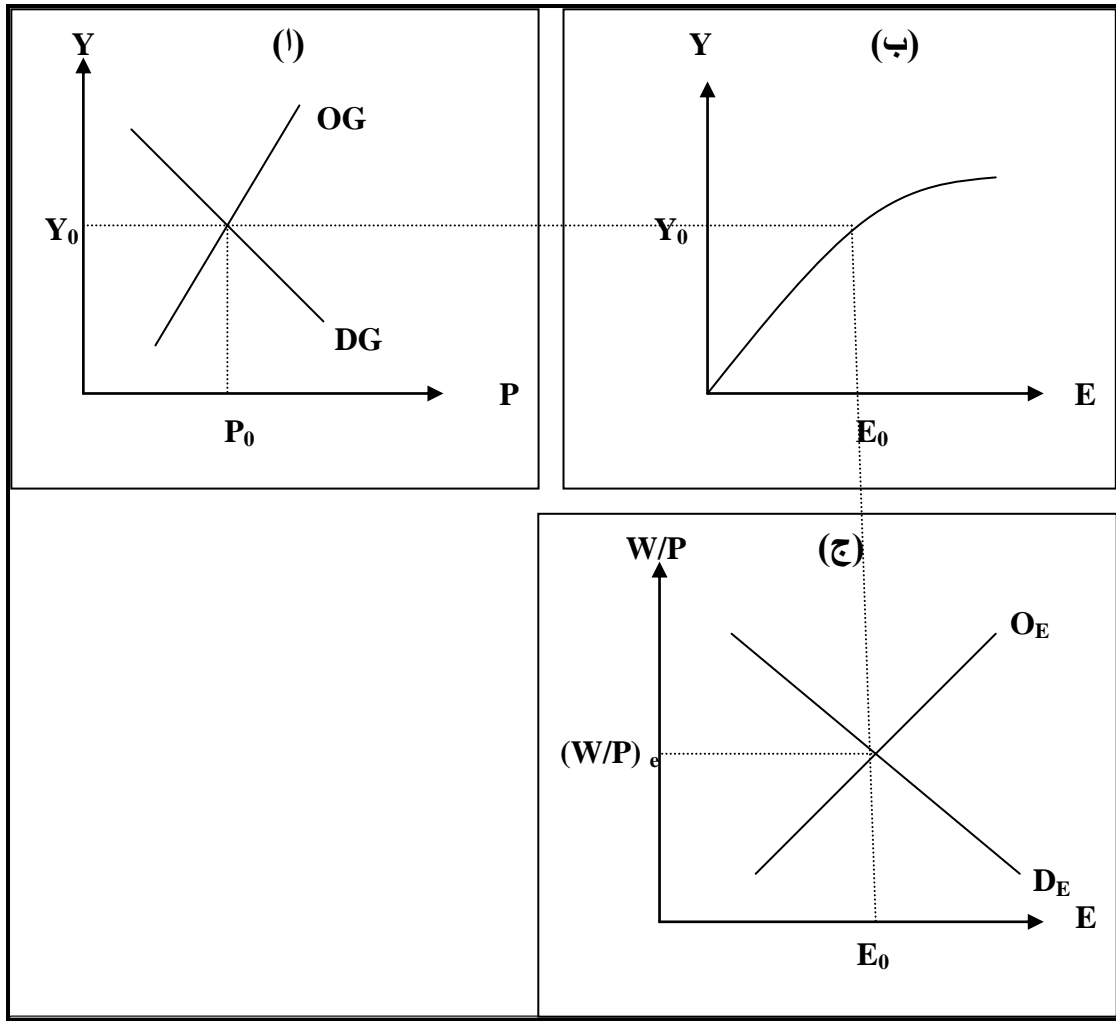
أ- توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي وأثره على سوق العمل

يتحقق التوازن في الاقتصاد عند تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، بحيث رأينا أن دالة العرض الكلي هي دالة متزايدة، أما دالة الطلب الكلي فهي دالة متناقصة، ويمكن توضيح توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي من خلال التمثيل البياني أدناه.



الشكل رقم (4-9): توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي.

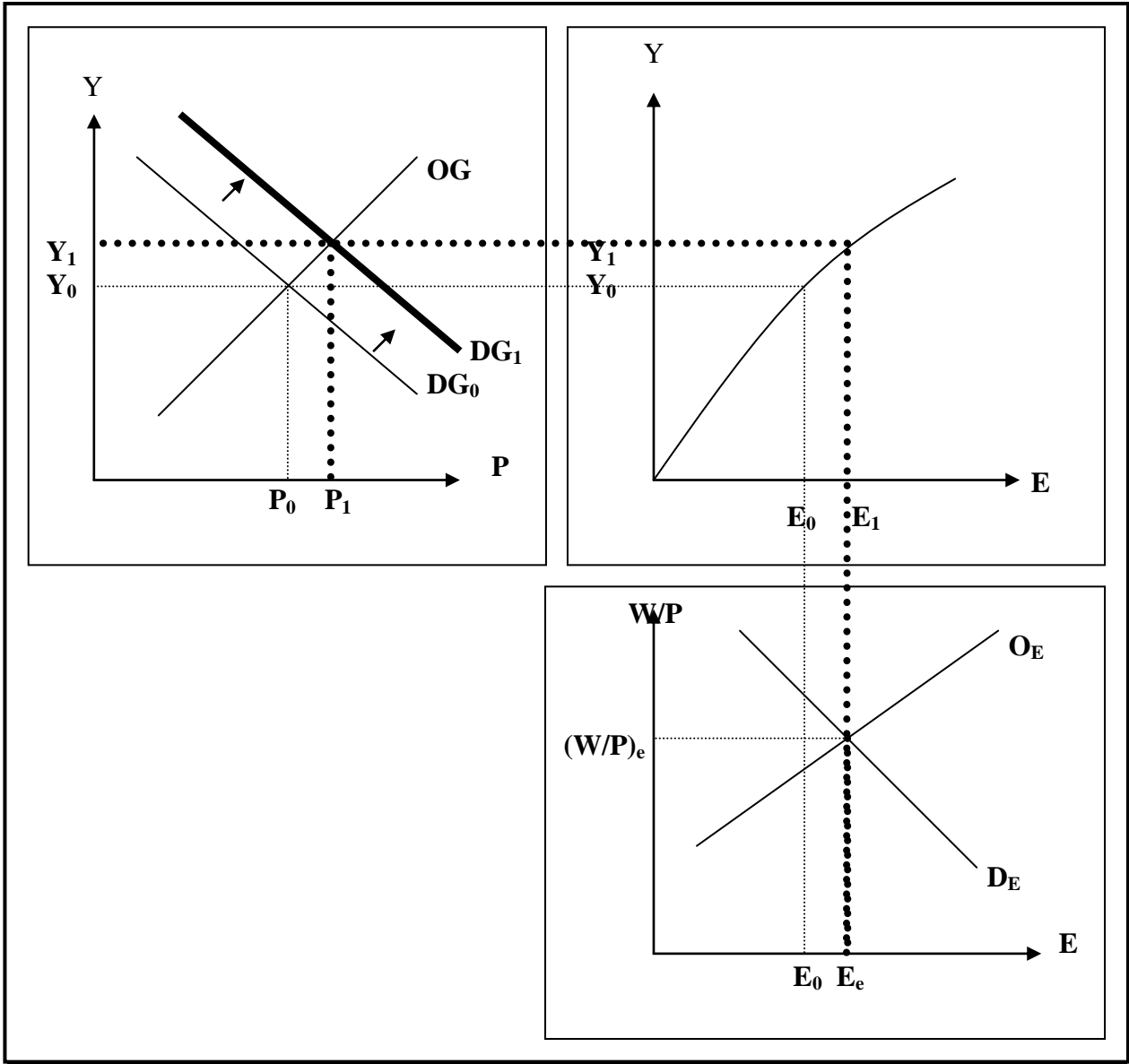
من خلال التمثيل أعلاه، فإن النقطة التي يكون فيها الاقتصاد في حالة توازن هي النقطة (Y_e, P_e) وهي النقطة التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي، وهذا لا يعني أن الاقتصاد في حالة توازن حقيقية، ولا يحدث هذا إلا إذا كان سوق العمل بدوره في حالة توازن، لأن كلا من العرض الكلي والطلب الكلي يؤثران في سوق العمل. سوف نوضح التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وسوق العمل من خلال التمثيل البياني أدناه، حيث نلاحظ أن التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي يعطي لنا دخل توازني Y_0 والذي بدوره يعطي لنا حجم عمالة E_0 وهو نفس حجم العمالة الذي يحقق التوازن في سوق العمل (عرض العمل يساوي الطلب على العمل)، وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد في توازن تام.



الشكل رقم (4-10): تأثير التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على توازن سوق العمل

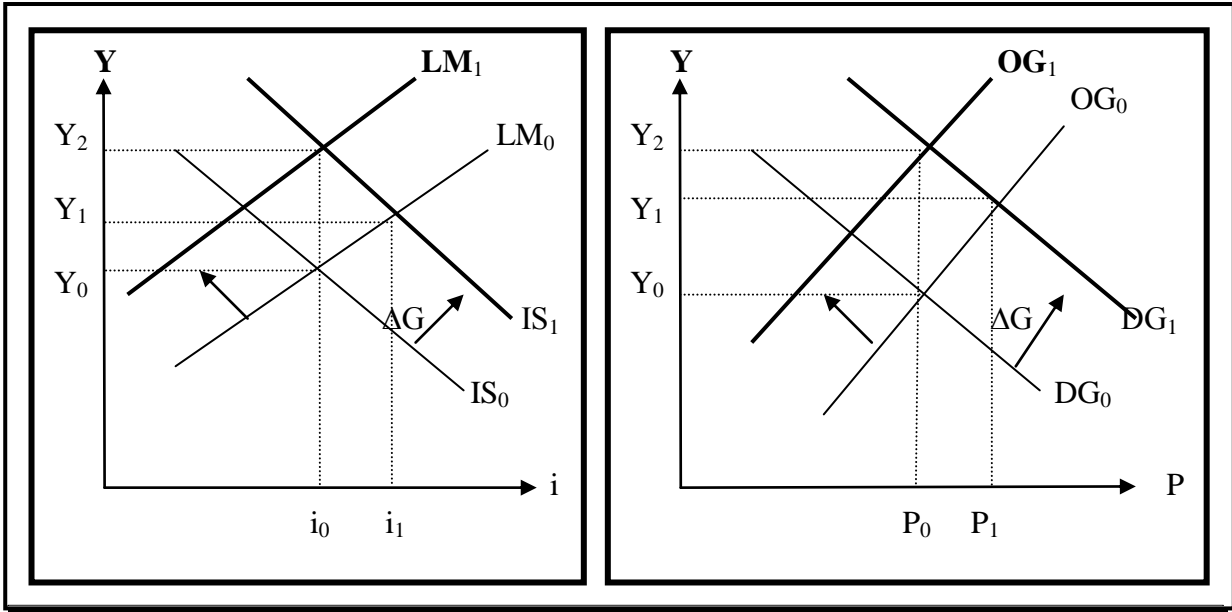
ب- دور سياسة الإنفاق العام في إعادة التوازن إلى سوق العمل

لنفترض أن سوق العمل في حالة اختلال، أي أن حجم العمالة الفعلية في الاقتصاد أقل من حجم العمالة التي تحقق التوازن في سوق العمل، أي أن الاقتصاد يعاني من ظاهرة البطالة، ولإعادة التوازن لسوق العمل نقوم بتطبيق سياسة انفاقية توسعية، وذلك بزيادة الإنفاق العام لأجل تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التشغيل. وسنقوم بنفس التحليل الذي درسناه في نموذج IS-LM إلا أن الاختلاف في هذا التحليل يكمن في تأثير المستوى العام للأسعار عند زيادة الإنفاق العام، بحيث زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة التشغيل و لكن تؤدي كذلك إلى ارتفاع معدل التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار، ولتبسيط التحليل نستعين بالتمثيل البياني أدناه الذي يوضح اثر سياسة الإنفاق العام على سوق الشغل.



الشكل رقم(4-11): اثر سياسة الإنفاق العام على سوق العمل

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن تطبيق سياسة انفاقية توسعية تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة التشغيل و بالتالي تقليص البطالة، ولكن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة كما رأينا ذلك من خلال تحليل نموذج IS-LM وارتفاع معدل التضخم كما رأينا في تحليل نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي، ولتفادي ارتفاع أسعار الفائدة عند تطبيق سياسة الإنفاق العام يجب تطبيق سياسة نقدية توسعية مرافقة لسياسة الإنفاق العام، وكذلك لتفادي ارتفاع معدل التضخم يجب أن يزيد العرض الكلي بنفس زيادة الطلب الكلي الناتجة عن زيادة النفقات العامة، وذلك حسب التمثيل البياني التالي:



الشكل رقم(4-12): تأثير زيادة الإنفاق العام على الدخل دون التأثير على سعر الفائدة المستوى العام للأسعار

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج النتائج التالية الخاصة بإمكانية استخدام النفقات العامة كسياسة اقتصادية تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل:

- يجب أن تكون هذه النفقات العامة منتجة حتى تتمكن من زيادة العرض الكلي، وبالتالي تجنب ارتفاع معدل التضخم.
- يجب أن لا يكون تمويل هذه النفقات العامة عن طريق القروض الداخلية، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يسبب انخفاض في الاستثمار الخاص (أثر المزاحمة).
- يجب أن يكون الجهاز الإنتاجي مرناً حتى تؤدي النفقات العامة دورها في زيادة الإنتاج.
- يجب أن تكون مرونة العمالة إلى الإنتاج مرتفعة، حتى تؤدي زيادة الإنتاج (الدخل) إلى زيادة العمالة.

والسؤال الذي يمكن أن نطرحه الآن: ما مدى توفر هذه الشروط في الاقتصاد الجزائري حتى يكون لسياسة الإنفاق العام دور في زيادة التشغيل؟ وهذا ما سنجيب عنه في المبحثين القادمين.

المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر

إن تحديد علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي مهمة جداً، فلو كان للزيادة في الإنفاق الحكومي آثار إيجابية على النمو الاقتصادي فيفضل - في هذه الحالة - أن يكون دور الحكومة أكبر في الدول النامية على الأقل، وإذا كانت زيادة النفقات الحكومية لا تؤثر على النمو الاقتصادي، بل تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص فيفضل - في هذه الحالة - تخفيض النفقات العامة والإبقاء على النفقات الضرورية التي لا يمكن للدولة التخلي عنها، ولقد شهدت النفقات العامة في الجزائر تزايداً مستمراً

وهذا أمر طبيعي للأسباب التي تطرقنا إليها في المبحث الثالث من الفصل الأول، ولكن السؤال الذي يجب طرحه هو ما مدى تأثير هذه النفقات العامة على النمو الاقتصادي (إنتاجية الإنفاق العام)؟

1-1: الدراسات السابقة لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي موضوع مهم للتحليل والمناقشة، والهدف الرئيسي لهذه العلاقة هو معرفة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ما إذا كان إيجابيا أو سلبيا. ولقد تناول هذا الموضوع عدد من الاقتصاديين فيرى بارو (Barro 1990) بأن نفقات الاستثمار (التجهيز) نفقات منتجة ويكون تأثيرها مباشرا على النمو الاقتصادي، على عكس النفقات الاستهلاكية (التسيير) التي يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي، غير أنه من الصعوبة بمكان التمييز بين نفقات الاستثمار والنفقات الاستهلاكية¹. كما أنه توجد العديد من الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، والتي نوجزها فيما يلي:²

1-1-1: دراسة رام (Ram 1986): حيث قام رام باستخدام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي، الأولى استخدم فيها الإنفاق الحكومي والثانية استخدم فيها الإنفاق الخاص كمحدد للنمو، وفي كلتا المعادلتين استخدم بيانات لـ 115 دولة وذلك للفترة 1960-1980 لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل البحث لكل دولة مشمولة في تلك الدراسة على حدة، كما استخدم أيضا بيانات للفترة من 1960 إلى 1970 لدراسة مقطعية للدول المعنية، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

1- أن للإنفاق العام أثارا إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة.

2- أن الزيادة الحدية للإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة.

1-1-2: دراسة لاندو (Landau 1986): استخدم عدة أنواع للإنفاق الحكومي وكذا إحصائيات لـ 65 دولة للفترة من 1960 إلى 1980 لدراسة العلاقة بين كل نوع من هذه الأنواع من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى. واستخدم لاندو معادلات الانحدار المتعددة لدراسة العلاقة المذكورة لكل دولة على حدة، وأيضا لجميع الدول المشمولة في البحث مستخدما لذلك دراسة تقاطعية لجميع هذه الدول، والى جانب استخدامه للعديد من أنواع الإنفاق الحكومي استخدم لاندو بعض المحددات الأخرى

¹ -Mokhtari Fayçal et Tchikou Faouzi; Dépenses publiques, croissance économique et productivité des facteurs en algerie, en période transition, colloque international sur: les politiques économiques (réalités et perspectives); 29 et 30 novembre 2004, université aboubakr belkaid (Tlemcen).

² -زين العابدين بري، العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة "1970-1998"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلة رقم 15، العدد 2، 2001، ص: 52.

مثل رأس المال البشري وكذا بعض المحددات السياسية، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها ما يلي:

- 1- هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي (فيما عدى الإنفاق على التعليم وكذا الإنفاق العسكري).
- 2- أن النفقات العسكرية والتحويلات لم يكن لهما أي أثر ملموس على النمو الاقتصادي.
- 3- أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي على التنمية لم يكن له أثر في تسريع عملية التنمية حسب ما جاء في النتائج التي توصل إليها لاندو.

1-1-3: دراسة جوسي (Guseh 1997): استخدم جوسي دالة كوب دوغلاس لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث شملت الدراسة 59 دولة من الدول ذات الدخل المتوسطة وذلك للفترة 1960-1985، وقد أدخل جوسي بعض المحددات السياسية مثل الديمقراطية كأحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، مع أن هذا العامل استخدم من طرف بارو (Barro 1990) و بجرامي (Pourgerami 1988) كمحدد للنمو الاقتصادي إلا أن النموذج المستخدم من طرف جوسي أخذ في الاعتبار التأثير الديناميكي لهذا العامل، وهذا على عكس افتراض التأثير الثابت لهذا العامل في دراسات بارو و بجرامي، وكان من أهم الدوافع التي قدمها جوسي لاعتبار العمل السياسي في وضعه الديناميكي بدلا من التأثير الثابت هو التغير الذي حدث في كثير من الأنظمة محل الدراسة خلال فترة الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها جوسي ما يلي:

1- أن لدرجة التقدم الديمقراطي أثرا تميز بالمعنوية الإحصائية في تحديد درجة النمو الاقتصادي.

2- هناك أثر سلبي ومعنوي لنمو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في جميع الدول المشمولة في دراسة جوسي، ويزداد هذا الأثر السلبي كلما انتقلنا من الدول الأكثر تطبيقا للديمقراطية إلى الدول الأقل تطبيقا لهذه المبادئ.

1-1-4: دراسة كارس (Karris 1996): تعتبر الدراسة التي قدمها كارس من الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، ومع أن النموذج الذي قدمه كارس يشبه إلى حد بعيد ذلك المستخدم من قبل (رام) إلا أن الطريقة التي قدم بها هذا النموذج جعل في الإمكان الوصول إلى بعض الاستنتاجات المتعلقة بحجم الإنفاق العام من ناحية، وبمدى إنتاجية هذا الإنفاق من ناحية أخرى، فقد استخدم كارس وبقدر لا بأس به من التحليل العلمي التصنيف الذي وضعه بارو (Barro 1990) في دراسته (الإنفاق الحكومي في نموذج مبسط للنمو) للوصول إلى العديد من الاستنتاجات المذكورة أعلاه، وقد قام كارس بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في 118 دولة متقدمة ونامية مقسمة حسب القارات مستخدما إحصائيات للفترة 1960 إلى 1985، وقد

استند كارس في تحليله للنتائج التي توصل إليها روبرت بارو والتي أصبحت تعرف "بقانون بارو" نسبة إلى واضعه روبرت بارو في دراسته المشار إليها سابقا، والذي ينص على أن الحجم المناسب للإنفاق الحكومي يصبح عند حده الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاج الحدي لذلك الإنفاق واحدا صحيحا، ولقد توصل كارس إلى مجموعة من النتائج:

1- الإنفاق الحكومي في المتوسط أكبر مما ينبغي في إفريقيا، وأقل مما ينبغي في آسيا ومقدم بالحجم المناسب في بقية القارات.

2- أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المتوسط كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هو 23%، وهذا المعدل يتزايد من 14% في الدول الأوروبية إلى 33% في دول أمريكا الجنوبية.

3- أن القطاع الحكومي أكثر إنتاجية عندما يصغر حجم القطاع، حيث أن الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي تصغر كلما كبر حجم ذلك الإنفاق " تناقص الإنتاجية الحدية للإنفاق".

1-2: النموذج القياسي المستخدم والبيانات الخاصة بالدراسة

1-2-1: النموذج القياسي المستخدم

نعتمد في هذه الدراسة على نموذج نظري، وهو دالة الإنتاج الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيك) وهو النموذج المستخدم في بعض الدراسات التي أشرنا إليها سابقا¹، بحيث تأخذ هذه الدالة مستوى الإنتاج كعامل متغير بدلالة العوامل المستقلة التالية: حجم الاستثمارات الكلية، حجم اليد العاملة، قيمة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (الإنفاق الحكومي الاستثماري يدخل ضمن حجم الاستثمارات الكلية). وتأخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$Y = f(k, L, G) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن Y: الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

K: حجم الاستثمارات (ABFF).

G: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

كما تتميز هذه الدالة بالخواص المعتادة لدالة الإنتاج الكلاسيكية وهي:

$$f_k, f_L, f_G > 0 \dots \dots \dots \text{المشتق الأول}$$

$$f_{kk}, f_{LL}, f_{GG} < 0 \dots \dots \dots \text{المشتق الثاني}$$

هناك نقطة اختلاف رئيسية بين العديد من الدراسات حول قيمة الإنفاق الحكومي التي تدخل دالة الإنتاج، فبعض هذه الدراسات تحدد قيمة الإنفاق الحكومي كنسبة في الإنتاج الإجمالي (G/Y) كما هو

¹ -دراسة كل من: (Karrs 1996)، (Guseh 1997).

الحال في دراسة لاندو. والبعض الآخر يحدد قيمة الإنفاق الحكومي على أنه معدل النمو في الإنفاق الحكومي (dG/G) كما هو الحال في دراسة رام و كارس، أما كونتي وضراط (Conte and Darrat 1988) فقد أوضحا أنه يمكن استخدام كلا الأسلوبين في تحديد قيمة الإنفاق الحكومي حيث تقيس (G/Y) أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، بينما تقيس (dG/G) ذلك الأثر في الأجل القصير. سنقوم في هذه الدراسة بقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وذلك وفق دالة الإنتاج التالية:

$$Y = f(ABFF, L, G) \dots \dots \dots (2)$$

حيث تمثل (G/Y) نسبة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي إلى الإنتاج المحلي الإجمالي ونرمز لها بالرمز g، وإذا ما أخذنا تفاضل المعادلة السابقة (2) بالنسبة للزمن فسوف نحصل على المعادلة التالية¹:

$$\Delta Y = \frac{\partial f}{\partial ABFF} \times \Delta ABFF + \frac{\partial f}{\partial L} \times \Delta L + \frac{\partial f}{\partial G} \times \Delta G$$

$$\Delta Y = MP_{ABFF} \times \Delta ABFF + MP_L \times \Delta L + MP_G \times \Delta G$$

بحيث تمثل MP_G, MP_L, MP_{ABFF} الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج.

نقوم بقسمة المعادلة السابقة على Y فنحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MP_{ABFF} \times \frac{\Delta ABFF}{Y} + MP_L \times \frac{\Delta L}{Y} + MP_G \times \frac{\Delta G}{Y}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = MP_{ABFF} \times \frac{\Delta ABFF}{Y} + MP_L \times \frac{\Delta L}{Y} \times \frac{L}{L} + MP_G \times \frac{\Delta(g \times Y)}{Y} \quad / \quad G = g \times Y$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = MP_{ABFF} \times \frac{\Delta ABFF}{Y} + MP_L \times \frac{L}{Y} \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times \frac{Y \times \Delta g}{Y}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = MP_{ABFF} \times \frac{\Delta ABFF}{Y} + b \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times \Delta g$$

بحيث تمثل: b مرونة الإنتاج للعمل $(b = MP_L \times \frac{L}{Y})$

يمكن كتابة المعادلة السابقة على الشكل:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MP_{ABFF} \times \frac{\Delta ABFF}{Y} + b \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times \Delta g \times \frac{g}{g}$$

¹ - زين العابدين بري، مرجع سابق، ص: 56.

و بما أن: $g = \frac{G}{Y}$ فتصبح المعادلة من الشكل:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = MP_{ABFF} \times \frac{\Delta ABFF}{Y} + b \times \frac{\Delta L}{L} + MP_G \times \left[\frac{\Delta g}{g} \times \frac{G}{Y} \right] \dots \dots \dots (3)$$

MP_{ABFF} : الإنتاجية الحدية لرأس المال (df/ d(ABFF)).

b: مرونة الإنتاج للعمل [(df/dL)(L/Y)].

MP_G : الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي الاستهلاكي (df/dG).

إن تقديرنا للمعادلة رقم (3) سوف يمكننا من الإجابة على السؤالين التاليين:

(1)- هل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي منتج أم غير منتج؟ ولمعرفة ذلك نختبر الفرضيتين التاليتين:

• $MP_G \leq 0$: تنص على أن الإنفاق الحكومي غير منتج.

• $MP_G > 0$: والتي تنص على أن الإنفاق الحكومي منتج.

(2)- هل حجم الإنفاق الحكومي مناسب أو أكبر أو أقل مما يجب. ويمكن معرفة ذلك باختبار

الفرضيات التالية:

• $MP_G > 1$: الأمر الذي يعني أن الإنفاق الحكومي أقل مما ينبغي.

• $MP_G < 1$: الأمر الذي يعني أن الإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي.

• $MP_G = 1$: الأمر الذي يعني أن الإنفاق الحكومي مناسب.

هذه الفرضيات مبنية على قانون "بارو" والذي ينص على أن حجم الإنفاق الحكومي مناسب

عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لذلك الإنفاق تساوي واحدا صحيحا.

1-2-2: البيانات الخاصة بالدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) فيما يخص

بيانات الإنتاج المحلي الإجمالي (PIB)، التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت (ABFF)، حجم اليد

العامة (L)، الرقم القياسي للأسعار (IPC)، أما قيمة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (G_{fon}) فقد

استخدمنا نفقات التسيير واعتمدنا على بيانات المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية، واعتمدنا في هذه

الدراسة على بيانات 11 سنة (1993-2003)، والجدول التالي يبين لنا البيانات المستخدمة في

النموذج:

الجدول رقم (1-4): البيانات المستعملة في دراسة أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي.

السنوات	* PIB(Y) n	*ABFF n	**G fon n	*L	* IPC
1993	1005031,4	324134,9	303950	5042000	235,51
1994	1274944	407545,1	355900	5154000	303,91
1995	1743631,8	541826,0	437976	5436000	394,42
1996	2256712,6	639447,1	547000	5625000	468,12
1997	2432462,9	638119,7	664717	5708000	494,93
1998	2444370,2	728754,1	760322	5717000	519,44
1999	2825227,6	789798,6	817693	5726000	532,20
2000	3698683,7	852628,7	830085	6179992	533,80
2001	3788568,3	965462,5	948760	6228772	557,50
2002	4038600,9	1111309,3	1050000	6411635	565,49
2003	4711028,2	1265164,5	1097390	6684056	580,11

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملاحق (02) و (04) و (08) و (09) و (11).

ثم نقوم بحساب القيم الحقيقية لكل من الإنتاج الإجمالي والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت والإنفاق الحكومي الاستهلاكي، ثم نقوم بحساب متغيرات المعادلة رقم (3) وهي:

$(\Delta L/L, (\Delta g/g) (G r / y), \Delta ABFF r / Y, \Delta Y r / Y)$ ، وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): المتغيرات المستقلة و المتغير التابع المستعملة في دراسة أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي.

السنوات	Y_r	$ABFF_r$	$G_{fon r}$	$G r_{fon} / y$	$\Delta Y r / Y$	$\Delta ABFF r / Y$	$(\Delta g_{fon} / g_{fon}) (G_{fon r} / y)$	$\Delta L / L$
1993	426746,805	137631,056	129060,337	0,302	/	/	/	/
1994	419513,672	134100,589	117107,038	0,279	-0,017	-0,008	-0,023	0,022
1995	442074,895	137372,851	111043,051	0,251	0,054	0,008	-0,028	0,055
1996	482079,937	136598,97	116850,380	0,242	0,090	-0,008	-0,008	0,034
1997	491476,148	128931,303	134305,255	0,273	0,019	-0,016	0,031	0,015
1998	470577,969	140296,107	146373,402	0,311	-0,042	0,023	0,038	0,002
1999	530858,249	148402,593	153643,931	0,289	0,128	0,017	-0,022	0,002
2000	692896,909	159728,119	155504,871	0,224	0,305	0,021	-0,065	0,079
2001	679563,821	173177,13	170181,166	0,250	-0,019	0,019	0,026	0,008
2002	714177,245	196521,477	185679,676	0,260	0,051	0,034	0,010	0,029
2003	812092,224	218090,448	189169,295	0,233	0,137	0,030	-0,027	0,042

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (1-4).

1-2-3: تحليل نتائج الدراسة

بالاستعانة بالجدول أعلاه وكذا بنموذج الانحدار الخطي المتعدد (عن طريق برنامج EXCEL (DROITEREG))، حصلنا على النتائج التالية:

M n	(b) 1,372	(MP _G) -1,697	(MP _{ABFF}) 1,286
Se n	0,825	0,836	1,174
r ₂	0,816	0,062	#N/A
F	10,358	7	#N/A
SS reg	0,118	0,027	#N/A

لتصبح المعادلة رقم (3) كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = 1.286 \times \frac{\Delta ABFF}{Y} + 1.372 \times \frac{\Delta L}{L} - 1.697 \times \left[\frac{\Delta g}{g} \times \frac{G}{Y} \right] \dots\dots\dots (4)$$

من خلال تقدير دالة الإنتاج والفرضيات السابقة نلاحظ أن $MP_{Gfon} < 0$ ، وبذلك فإن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي غير منتج، حيث وجدت العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنتائج المحلي الإجمالي سالبة (-1.697)، وذلك يعني بأن نفقات التسيير لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، كما أن هذا الإنفاق أكبر مما ينبغي لأن $MP_G < 1$ وذلك حسب الفرضيات السابقة، عكس التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت الذي يظهر بإنتاجية موجبة وتقدر بـ (1.286)، و يتكون التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت من استثمار العائلات والمؤسسات الفردية، استثمار الشركات وأشباه الشركات، استثمار المؤسسات المالية، بالإضافة إلى استثمارات الإدارات العمومية (نفقات التجهيز)¹ ، وبذلك نستنتج بأن نفقات التجهيز منتجة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال إدراج نفقات التجهيز في دالة الإنتاج السابقة، مع تخفيض هذه القيمة من التراكم الإجمالي لرأس المال وذلك كما يلي:

الجدول رقم (3-4): البيانات المستعملة في دراسة اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي.

L *	G r equ / y	G r fon / y	G equ r	G fon r	ABFF r (sans G equ) ⁽¹⁾	Y r	السنوات
5042000	0,199	0,302	84922,084	129060,337	52708,972	426746,805	1993
5154000	0,202	0,279	84827,745	117107,038	49272,844	419513,672	1994
5436000	0,170	0,251	75275,088	111043,051	62097,764	442074,895	1995
5625000	0,134	0,242	64427,925	116850,380	72171,046	482079,937	1996
5708000	0,116	0,273	56876,730	134305,255	72054,573	491476,148	1997
5717000	0,107	0,311	50511,127	146373,402	89784,980	470577,969	1998
5726000	0,099	0,289	52777,903	153643,931	95624,690	530858,249	1999
6179992	0,094	0,224	64820,1574	155504,871	94907,9618	692896,909	2000
6228772	0,133	0,250	90331,8386	170181,166	82845,2915	679563,821	2001
6411635	0,126	0,260	90187,2712	185679,676	106334,206	714177,245	2002
6684056	0,130	0,233	105793,729	189169,295	112296,72	812092,224	2003

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق (02) و (04) و (08) و (09) و (11).

(1): التراكم الإجمالي رأس المال الثابت بدون نفقات التجهيز.

و بإتباع نفس الطريقة السابقة في تحديد المتغير التابع (التغير النسبي في الإنتاج المحلي

الإجمالي) والمتغيرات المستقلة وهي: $[(\Delta Y r / Y)$ ، $(\Delta ABFF r(s G equ) / Y)$ ، $(\Delta g_{fon} / g_{fon})$ ،

$(G_{fon} r / y)$ ، $(G_{fon} r / y)$ ، $(\Delta L / L)$ ، $(\Delta g_{fon} / g_{fon})$ ، وذلك حسب الجدول التالي:

¹ عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية " المحاسبة الوطنية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص: 797.

الجدول رقم (4-4): المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستعملة في دراسة اثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي.

السنوات	$\Delta Y_r/Y$	$\Delta ABFF_r$ (sans G_{equ}) / Y	$(\Delta g_{fon} / g_{fon}) (G_{fon} r / y)$	$(\Delta g_{equ} / g_{equ}) (G_{equ} r / y)$	$\Delta L/L$
1993	/	/	/	/	/
1994	-0,017	-0,008	-0,023	0,003	0,022
1995	0,054	0,031	-0,028	-0,032	0,055
1996	0,090	0,023	-0,009	-0,037	0,035
1997	0,019	-0,000	0,031	-0,018	0,015
1998	-0,043	0,036	0,038	-0,008	0,002
1999	0,128	0,012	-0,022	-0,008	0,002
2000	0,305	-0,001	-0,065	-0,006	0,079
2001	-0,019	-0,017	0,026	0,039	0,008
2002	0,051	0,035	0,010	-0,007	0,029
2003	0,137	0,008	-0,027	0,004	0,042

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (4-3).

و بالاستعانة بالجدول أعلاه وكذا بنموذج الانحدار الخطي المتعدد (عن طريق برنامج EXCEL (DROITEREG))، حصلنا على النتائج التالية:

M n	(b) +1,836	(MP Gf) -1,561	(MP Geq) +0,272	(MP _{ABFF}) +0,244
Se n	0,986	1,088	1,583	1,724
r ₂	0,786	0,072	#N/A	#N/A
F	5,501	6	#N/A	#N/A
SS reg	0,114	0,031	#N/A	#N/A

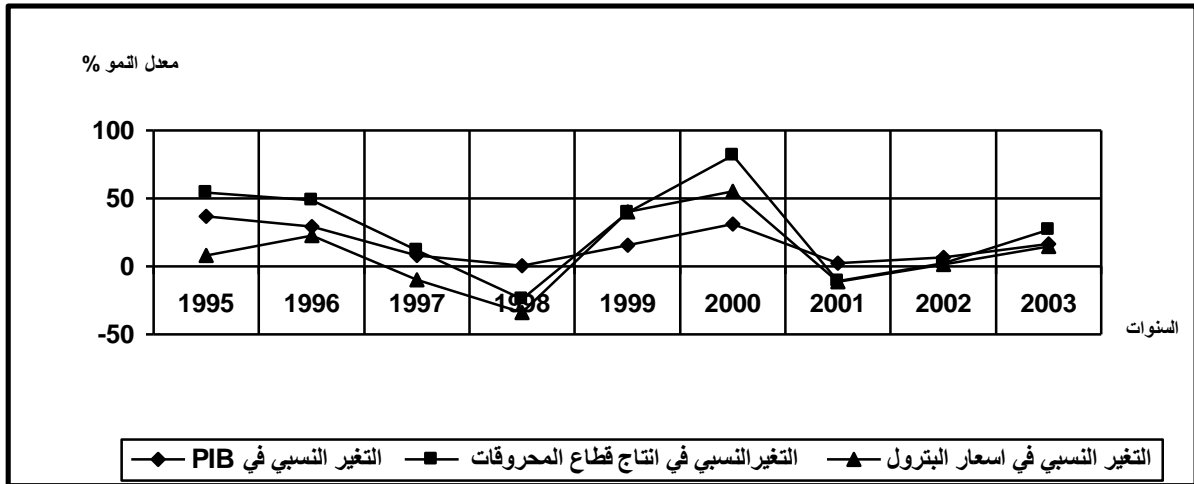
نلاحظ من خلال تقدير دالة الإنتاج وذلك بإدماج نفقات التجهيز في هذه الدالة منفردة بأن الإنفاق الحكومي الاستثماري له علاقة موجبة مع الإنتاج الداخلي الإجمالي، بحيث حصلنا على إنتاجية موجبة والمقدرة بـ (+0.27)، وحسب الفرضيات السابقة فإن $MP_G > 0$ وهذا ما يعني أن الإنفاق الحكومي الاستثماري منتج إلا أن إنتاجيته ضعيفة وبذلك فهو أكبر مما ينبغي وذلك استنادا إلى نفس الفرضيات السابقة ($MP_G < 1$). كما أن إنتاجية التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت باستثناء نفقات التجهيز ضعيف كذلك (0.244) وذلك لأن نمو الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتأثر بدرجة كبيرة بإنتاج قطاع المحروقات فهذا القطاع هو محرك الاقتصاد الجزائري، وبذلك فنمو الإنتاج المحلي الإجمالي يتأثر بأسعار البترول أكبر من تأثره بالنفقات العامة وحجم الاستثمارات. ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة تغيرات كل من الإنتاج المحلي الإجمالي، وإنتاج قطاع المحروقات، و تغيرات أسعار البترول وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): أثر قطاع المحروقات على الإنتاج المحلي الإجمالي (2003/1994)

السنوات	الإنتاج المحلي الإجمالي	إنتاج قطاع المحروقات	أسعار البترول	التغير في الإنتاج المحلي الإجمالي	التغير في إنتاج قطاع المحروقات	التغير في أسعار البترول
1994	1274944	327346,7	16,31	/	/	/
1995	1743631,8	505562,8	17,6	36,761	54,443	7,909
1996	2256712,6	750415,3	21,6	29,426	48,431	22,727
1997	2432462,9	838985,8	19,49	7,788	11,803	-9,769
1998	2444370,2	638221,5	12,85	0,489	-23,929	-34,069
1999	2825227,6	890943,3	18,03	15,581	39,598	40,311
2000	3698683,7	1616314,7	28	30,916	81,416	55,297
2001	3788568,3	1443928,8	24,8	2,430	-10,665	-11,429
2002	4038600,9	1477033,6	25,2	6,599	2,293	1.613
2003	4711028,2	1873206,8	28,9	16,650	26,822	14.683

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق (04) و (12) و (13).

ويمكن توضيح العلاقة بين تغيرات كل من الإنتاج المحلي الإجمالي وإنتاج قطاع المحروقات وكذا تغيرات أسعار البترول من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (4-13): أثر تغير أسعار وإنتاج قطاع المحروقات على الإنتاج المحلي الإجمالي.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا جليا بأن الإنتاج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل كبير بتغيرات إنتاج قطاع المحروقات، وكذا تغيرات أسعار البترول مما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش يتأثر بالتغيرات الدولية (تغيرات سوق النفط العالمية)، وهذا ما يعيق أصحاب القرار من بناء سياسات اقتصادية ملائمة، فمثلا لو تم اعتماد سياسة الإنفاق العام على أساس إنتاج سنة 2000، ثم انخفضت أسعار البترول سنة 2001، فإن ذلك سوف يحدث عجزا في الميزانية العامة أو تضطر الحكومة إلى التخلي عن جزء من الإنفاق العام المبرمج سنة 2000. وهذا هو سبب اعتماد سعر مرجعي منخفض نوعا ما عند إعداد الميزانية العامة وذلك تحسبا لانخفاض أسعار البترول مستقبلا.

المبحث الثالث: تقدير مرونة العمالة للنمو الاقتصادي في الجزائر

إن تحليل العلاقة التي تربط بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي، يكون عن طريق مرونة الطلب على العمالة للنمو في الإنتاج، بحيث لو كانت هذه المرونة مرتفعة فإن زياد الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بنسبة أكبر، أما إذا كانت المرونة ضعيفة فإن تأثير زيادة الإنتاج على الطلب على العمالة يكون ضعيفا، وتكون مرونة الطلب على العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي كبيرة في الأنشطة التي تتطلب كثافة اليد العاملة (كالزراعة، البناء والأشغال العمومية)، وتكون المرونة ضعيفة في الأنشطة التي تعتمد بالدرجة الأولى في الإنتاج على رأس المال و التكنولوجيا (كالصناعات المتطورة).

1-1: مفهوم مرونة العمالة للنمو الاقتصادي وأهميتها في وضع الدراسات التنبؤية .

1-1-1: مفهوم معدل النمو الاقتصادي¹

إن تحليل النمو يعني دراسة نمو النشاط الإنتاجي، و لتقدير هذا النشاط نلجأ إلى أحسن مجمع يعبر عن مجموع الإنتاج هو الإنتاج المحلي الإجمالي " PIB " والذي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو الحقيقية (بالأسعار الثابتة). إن الزيادة في هذا الناتج ترجع إما للزيادة الحقيقية في الكميات أو الزيادة في الأسعار، و عند تحليل النمو يهمننا التغير في الكميات فقط لأن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ويسمى بمعدل النمو و نعبر عنه رياضيا كالآتي:

$$T\dot{C}r = \frac{PIB_{t+1} - PIB_t}{PIB_t}$$

بحيث $T\dot{C}r$: معدل النمو الحقيقي. و يمكن توضيح تطور كل من الإنتاج الحقيقي والاسمي، وكذا تطور معدل نمو كل منهما في الجزائر للفترة (2003/1994) حسب الجدول والتمثيل البياني التاليين:

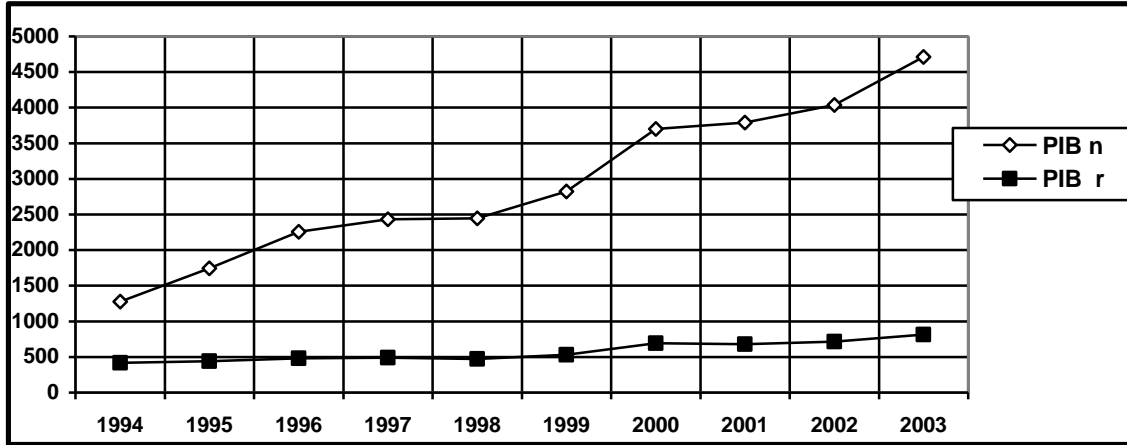
الجدول رقم(4-6): تطور الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي في الجزائر (2003/1994)

السنوات	PIB n	IPC	PIB r	Δ PIB n	Δ PIB r	Δ IPC
1994	1274944	303,91	419513,67	/	/	/
1995	1743631,8	394,42	442074,90	36,76 %	5,3 8%	29,78 %
1996	2256712,6	468,12	482079,94	29,43 %	9,0 5%	18,69 %
1997	2432462,9	494,93	491476,15	07,79 %	1,9 5%	05,73 %
1998	2444370,2	519,44	470577,97	00,49 %	-04,25 %	04,95 %
1999	2825227,6	532,20	530858,25	15,58 %	12,81 %	02,46 %
2000	3698683,7	533,80	692896,91	30,92 %	30,52 %	00,30 %
2001	3788568,3	557,50	679563,82	02,43 %	-01,92 %	04,44 %
2002	4038600,9	565,49	714177,25	06,60 %	05,09 %	01,43 %
2003	4711028,2	580,11	812092,22	16,65 %	13,71 %	02,59 %

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملاحق(02) و (04).

¹ - البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية(حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص: 161.

ويمكن توضيح مختلف هذه التغيرات في الإنتاج الاسمي والحقيقي من خلال الشكل البياني التالي:

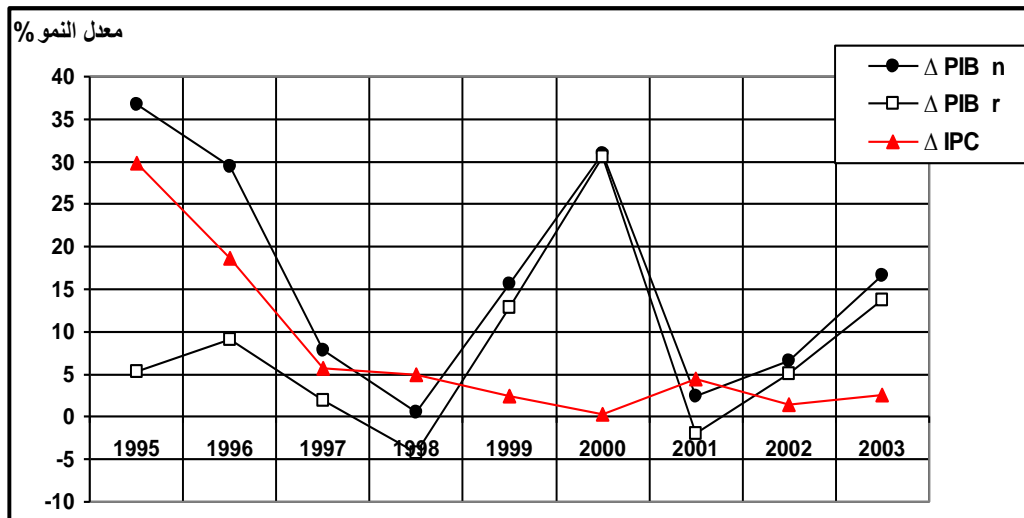


الشكل رقم(4-13): تطور الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي في الجزائر(2003/1994) بالملايين

من خلال التمثيل أعلاه نلاحظ بأن الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي في تزايد مستمر وبنسبة أكبر من تزايد الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك راجع إلى تزايد المستوى العام للأسعار، لأن تزايد الإنتاج الاسمي يعود لعاملين وهما تزايد الكميات وتزايد المستوى العام للأسعار وذلك حسب المعادلة التالية:

$$PIB_n = Q \times P$$

و بذلك فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الاسمي، أما الإنتاج الحقيقي فلا يتأثر بهذا الأخير وإنما بعوامل اقتصادية أخرى كحجم الاستثمارات، اليد العاملة... الخ (العوامل المؤثرة في دالة الإنتاج). كما يمكن توضيح مدى تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على الفجوة بين معدل الإنتاج الاسمي ومعدل الإنتاج الحقيقي من خلال التمثيل البياني التالي:



الشكل رقم(4-14): تطور معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (2003/1994).

من خلال التمثيل البياني السابق نلاحظ بأن الفجوة بين معدل نمو الإنتاج الاسمي ومعدل نمو الإنتاج الحقيقي كبيرة سنة 1995 وذلك راجع إلى المعدل المرتفع لنمو المستوى العام للأسعار خلال تلك السنة (1995) حيث بلغ 29.78 %، وبعدها بدأت الفجوة في الانخفاض حتى سنة 2000 أين بلغ معدل نمو الإنتاج الاسمي 30.92 % و معدل نمو الإنتاج الحقيقي 30.52 % وهما نسبتان متقاربتان جداً، وذلك راجع إلى انخفاض معدل نمو المستوى العام للأسعار حيث بلغ في سنة 2000 (0.3 %) فقط، لتعود هذه الفجوة في الاتساع من جديد بعد سنة 2000 وذلك راجع طبعاً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من المعدل السابق حيث بلغ سنة 2001 (4.44 %). و بذلك نستنتج أنه كلما ارتفع معدل التضخم (معدل نمو المستوى العام للأسعار) كلما تباعدت القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية للإنتاج، ولذلك يؤخذ في أغلب الدراسات والتحليل بالقيمة الحقيقية للمتغيرة الاقتصادية وليس بالقيمة الاسمية لما في ذلك من إقصاء لمعدل التضخم.

1-1-2: مفهوم المرونة وأهميتها في وضع الدراسات التنبؤية

يقصد بمصطلح المرونة في الاقتصاد بدرجة استجابة متغيرة اقتصادية للتغير في متغيرة اقتصادية أخرى، وكمثال على ذلك تغير سعر سلعة معينة بنسبة 1 % يؤدي إلى التغير في الطلب على هذه السلعة بـ 5 %، وبذلك فالمرونة في هذه الحالة تساوي 5. إن مرونة العمل بالنسبة للإنتاج هي درجة استجابة الطلب على العمل للتغير في الإنتاج، كما أن المرونة المرتفعة ترتبط عادة بإتباع أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمالة. ويمكن الاستفادة من القيمة المقدرة لمرونة الاستخدام بالنسبة للنتائج في إعداد تقديرات مستقبلية لحجم العمالة التي يمكن تحقيقها بافتراض معدل نمو معين. ويتم حساب مرونة الطلب على العمالة للإنتاج بقسمة نسبة الزيادة في العمالة على نسبة الزيادة في الإنتاج ويكون القانون على الشكل التالي:

$$e_E = \frac{\Delta E \%}{\Delta(PIB) \%}$$

بحيث:

e_E : مرونة الطلب على العمل بالنسبة للنتاج.

$\Delta E\%$: التغير النسبي لحجم العمالة.

$\Delta(PIB)\%$: التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو ما يسمى بمعدل النمو.

هذه القيمة تعطينا مرونة العمل للنتاج في كل سنة، أما إذا أردنا حسابها لعدة سنوات فهي تساوي إلى النسبة بين متوسطات معدلات التغير السنوية في الاستخدام والناتج المحلي الإجمالي كالاتي:

$$\overline{e_E} = \frac{\overline{\Delta E\%}}{\overline{\Delta(PIB)\%}}$$

بحيث:

$\overline{\Delta E\%}$: متوسط التغير النسبي السنوي للاستخدام.

$\Delta(\text{PIB})\%$: متوسط التغير النسبي السنوي للنتائج.

و لتوضيح كيف يمكن استعمال مرونة الطلب على العمالة بالنسبة لنمو الإنتاج في التنبؤ بحجم العمالة مستقبليا نستعين بدراسة قام بها الناشبي وآخرون حول تطورات العمالة في سياق عمل سيناريوهات مختلفة للنمو وذلك للفترة (1998-2003)¹ بالنسبة للاقتصاد الجزائري. لقد بنيت هذه الدراسة على مجموعة من الافتراضات بشأن مرونة العمالة للإنتاج وكذا معدلات النمو المتوقعة. فبالنسبة لمعدلات النمو جرى إعداد سيناريو يوهين:

- السيناريو الأول: يعتمد على الانخفاض في النمو خلال الفترة (1998/2003)، حيث يصل متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1998/2010) إلى حوالي 3.2%، مع بلوغ النمو في الصناعات التحويلية إلى 2% في المتوسط.
- السيناريو الثاني: يعتمد على الارتفاع في النمو خلال الفترة (1998/2003)، حيث يصل متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1998/2010) إلى حوالي 5%، مع بلوغ النمو في القطاعات التحويلية إلى 5.7% في المتوسط لنفس الفترة.

أما فيما يخص الافتراضات بالنسبة لمرونة العمالة القطاعية وعلاقتها بالإنتاج خارج القطاع

الحكومي، فقدم كذلك سيناريو يوهين:

- السيناريو الأول: وهو السيناريو المتشائم حيث تظل المرونة القطاعية منخفضة عند حوالي 0.5% متماشية مع المرونة الملحوظة في بلدان أخرى.
- السيناريو الثاني: وهو السيناريو المتفائل حيث تظل المرونة القطاعية مرتفعة عند حوالي 1%.
- أما فيما يخص مرونة العمالة بالنسبة للإنتاج في القطاع الحكومي فتظل منخفضة عند 0.5% بحيث يحدث تباطؤ في العمالة الحكومية نظرا لقيام السلطات بتقليل أعداد الموظفين الجدد.

و على اثر هذه الافتراضات تمت دراسة تنبؤات حجم العمالة خلال الفترة (1998/2003) اعتمادا على تقديرات الفترة (1995/1997)، وذلك حسب الجدولين التاليين:

¹ - كريم الناشبي و آخرون، مرجع سابق، ص: 158.

الجدول رقم(4-7): فرص العمل المحدثة (سيناريو النمو المرتفع)

تنبؤات						تقديرات			السنوات
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
4.4	4.4	4.7	5.0	5.0	5.5	1.0	4.6	4.3	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
5.8	5.8	5.8	5.8	5.8	11.4	13.5-	21.3	15.1	القطاع الزراعي
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	3.0	3.4	القطاع الحكومي
4.5	4.5	5.0	5.4	5.4	5.2	3.3	2.3	2.8	قطاعات أخرى
									المرونة العالية المفترضة
1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.5	0.1	0.3	0.4	القطاع الزراعي
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.9	2.0	القطاع الحكومي
1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.0	0.9	1.2	1.7	قطاعات أخرى
7.33	7.02	6.73	6.43	6.13	5.85	5.60	5.60	5.50	إجمالي العمالة
1.54	1.46	1.38	1.30	1.23	1.16	1.10	1.20	1.10	القطاع الزراعي
1.40	1.38	1.37	1.35	1.33	1.32	1.30	1.30	1.30	القطاع الحكومي
4.39	4.18	3.99	3.78	3.57	3.37	3.20	3.10	3.10	قطاعات أخرى
									المرونة المنخفضة المفترضة
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.1	0.3	0.4	القطاع الزراعي
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.9	2.0	القطاع الحكومي
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.9	1.2	1.7	قطاعات أخرى
6.48	6.34	6.20	6.05	5.91	5.77	5.60	5.60	5.50	إجمالي العمالة
1.34	1.30	1.27	1.23	1.20	1.16	1.10	1.20	1.10	القطاع الزراعي
1.40	1.38	1.37	1.35	1.33	1.32	1.30	1.30	1.30	القطاع الحكومي
3.74	3.65	3.57	3.47	3.38	3.30	3.20	3.10	3.10	قطاعات أخرى

المصدر: كريم النشاببي و آخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص: 161

الجدول رقم (4-8): فرص العمل المحدثة (سيناريو النمو المنخفض)

تنبؤات						تقديرات			السنوات
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
2.8	2.8	3.3	3.8	4.0	4.7	1.0	4.6	4.3	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	11.4	13.5-	21.3	15.1	القطاع الزراعي
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	3.0	3.4	القطاع الحكومي
2.5	2.5	3.2	3.9	4.1	4.0	3.3	2.3	2.8	قطاعات أخرى
									المرونة العالية المفترضة
1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.5	0.1	0.3	0.4	القطاع الزراعي
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.9	2.0	القطاع الحكومي
1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.0	0.9	1.2	1.7	قطاعات أخرى
6.85	6.65	6.47	6.26	6.03	5.81	5.60	5.60	5.50	إجمالي العمالة
1.48	1.41	1.35	1.28	1.22	1.16	1.1	1.2	1.1	القطاع الزراعي
1.40	1.38	1.37	1.35	1.33	1.32	1.3	1.3	1.3	القطاع الحكومي
3.96	3.86	3.75	3.63	3.48	3.33	3.2	3.1	3.1	قطاعات أخرى
									المرونة المنخفضة المفترضة
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.1	0.3	0.4	القطاع الزراعي
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.9	2.0	القطاع الحكومي
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.9	1.2	1.7	قطاعات أخرى
6.25	6.16	6.07	5.97	5.86	5.74	5.60	5.60	5.5	إجمالي العمالة
1.32	1.28	1.25	1.22	1.19	1.16	1.1	1.2	1.1	القطاع الزراعي
1.40	1.38	1.37	1.35	1.33	1.32	1.3	1.3	1.3	القطاع الحكومي
3.54	3.49	3.45	3.40	3.33	3.26	3.2	3.1	3.1	قطاعات أخرى

المصدر: كريم النشاشبي و آخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص: 162

و لقد تم حساب حجم العمالة المتوقعة لكل قطاع في كل سنة حسب الطريقة التالية:
لدينا:

$$e_E = \frac{\Delta E\%}{\Delta(PIB)\%} \Rightarrow \Delta E\% = e_E \times \Delta(PIB)\%$$

$$\Rightarrow [(E_1 - E_0) / E_0] \times 100 = e_E \times \Delta(PIB)\%$$

$$\Rightarrow E_1 = [(e_{E1} \times \Delta(PIB)_1\%) \times E_0 / 100] + E_0$$

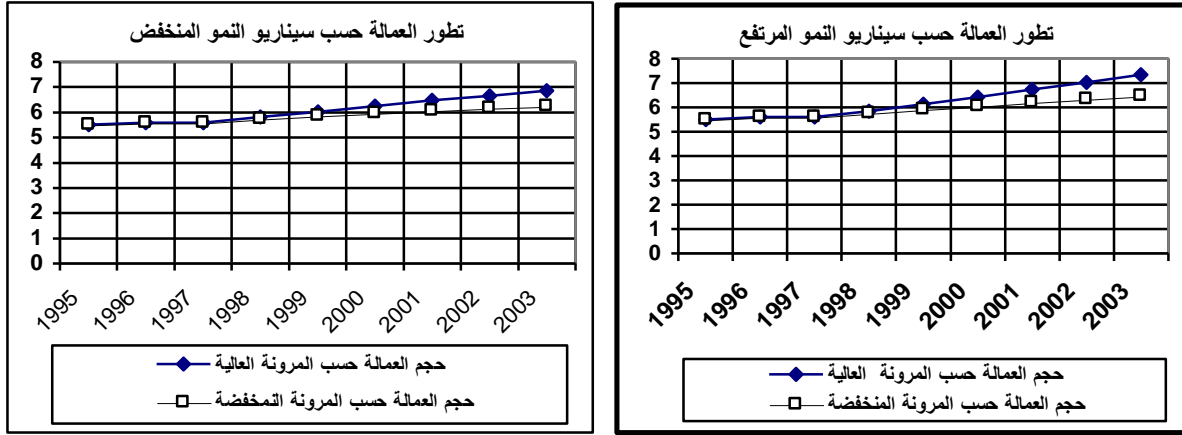
مثال: حجم العمالة للقطاع الزراعي سنة 1998 بافتراض النمو المرتفع والمرونة المرتفعة.

$$E_{1998} = [(e_{E1998} \times \Delta(PIB)_{1998}\%) \times E_{1997} / 100] + E_{1997}$$

$$E_{1998} = [(0.5 \times 11.4) \times 1.1 / 100] + 1.1$$

$$E_{1998}=1.16$$

و بنفس الطريقة تم حساب مختلف قيم حجم العمالة المتوقعة لمختلف القطاعات، ثم تم جمعها للحصول على حجم العمالة الإجمالي المتوقع. ويمكن تلخيص تطور فرص العمل حسب السيناريوهين السابقين في التمثيلين البيانيين التاليين:



الشكل رقم(4-15): حجم العمالة بموجب تصوري النمو المرتفع والمنخفض.

نلاحظ من خلال التمثيلين البيانيين ما يلي:

- حجم العمالة المتوقع بتصور النمو المرتفع أكبر من حجم العمالة المتوقع بتصور النمو المنخفض لنفس السنة (مع افتراض نفس مرونة العمالة للإنتاج).
- حجم العمالة المتوقع بتصور المرونة العالية أكبر من حجم العمالة المتوقع بتصور المرونة المنخفضة لنفس السنة (مع افتراض نفس سيناريو النمو).
- حجم العمالة المتوقع بتصور النمو المرتفع ومرونة منخفضة أقل من حجم العمالة المتوقع بتصور النمو المنخفض ومرونة مرتفعة.

و بذلك نستنتج أنه يمكن تحقيق زيادة معتبرة في حجم العمالة بمعدل نمو منخفض للإنتاج، وذلك عن طريق زيادة مرونة الطلب على العمالة للتغير في الإنتاج. ويتم ذلك عن طريق تشجيع الأنشطة التي تتميز بكثافة اليد العاملة.

1-2: تقدير مرونة العمالة لنمو الإنتاج في الاقتصاد الجزائري

1-2-1: تقدير مرونة العمالة بالنسبة لنمو الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB r)

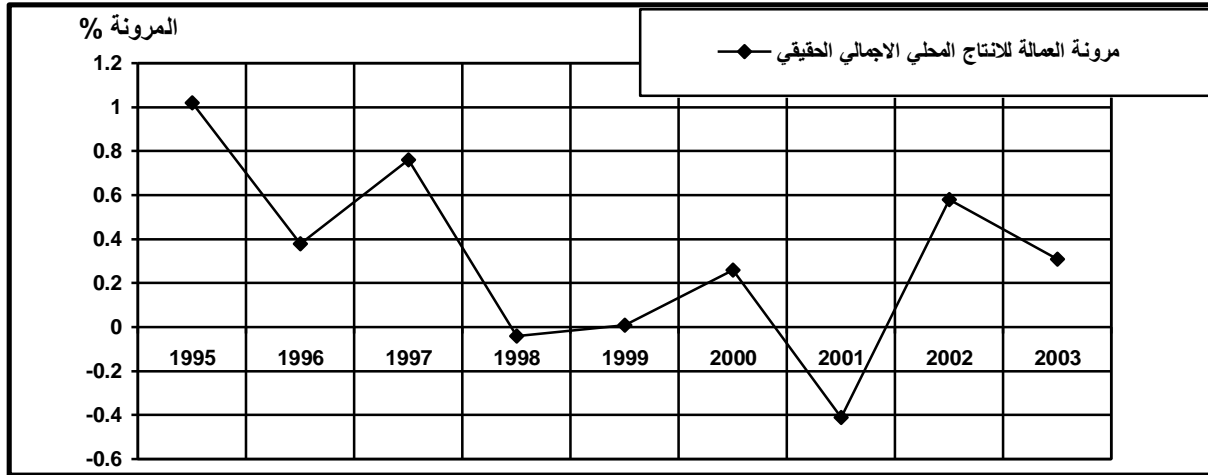
لتقدير مرونة الطلب على اليد العاملة للإنتاج نحتاج إلى بيانات الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB r) و مستوى العمالة (E). ثم نحسب التغير النسبي للعمالة والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط كل منهم ثم بعد ذلك نقوم بحساب المرونة بالنسبة لكل سنة ثم المرونة المتوسطة التي تعبر عن كل السنوات والمبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(4-9): مرونة العمالة للإنتاج المحلي الإجمالي (2003/1994).

السنة	الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB r	حجم العمالة E	$\frac{\Delta E}{E}$	$\frac{\Delta PIBr}{PIBr}$	مرونة العمالة للإنتاج e _E
1994	419513,67	5154000	/	/	/
1995	442074,90	5436000	5,47	05,38	01,02
1996	482079,94	5625000	3,48	09,16	00,38
1997	491476,15	5708000	1,48	01,93	00,76
1998	470577,97	5717000	0,16	-04,25	-00,04
1999	530858,25	5726000	0,16	12,81	00,01
2000	692896,91	6179992	7,93	30,52	00,26
2001	679563,82	6228772	0,79	-01,92	-00,41
2002	714177,25	6411635	2,94	05,09	00,58
2003	812092,22	6684056	4,25	13,71	00,31
المتوسط			0,32		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملاحق (04) و (09).

ويمكن توضيح تطورات مرونة العمالة للإنتاج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة بالتمثيل البياني التالي:



الشكل رقم(4-16): تطور مرونة العمالة للإنتاج المحلي الإجمالي (2003/1995).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق بأن مرونة العمالة للإنتاج غير مستقرة، فهي في تذبذب مستمر، وفي بعض السنوات كانت سالبة ومثال ذلك سنة 1998 و سنة 2001، وهذه المرونة السالبة

ناتجة عن انخفاض الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه السنوات، كما أن الاتجاه العام لهذه المرونة خلال الفترة (2001/1995) كان في تناقص لترتفع المرونة بعد سنة 2001.

إن عدم استقرار مرونة العمالة للإنتاج، لدليل واضح على أن التوظيف لم يكن على أساس الزيادة في الإنتاج، وإنما كان لأسباب اجتماعية وسياسية، كما أن عدم استقرار مرونة العمالة للإنتاج ناتج أساسا على عدم استقرار النمو في الإنتاج، بحيث هذا الأخير يتغير بشكل كبير بتغيرات أسعار البترول فعند ارتفاع أسعار البترول يرتفع الإنتاج الداخلي الإجمالي ومثال ذلك سنة 2000 حيث وصل معدل نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي إلى 30.52% و ذلك لارتفاع سعر البترول إلى 28 دولار للبرميل (في المتوسط)¹، وبعد انخفاض سعر البترول إلى 24.8 دولار للبرميل انخفض معدل نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي ليصل إلى (-1.92%) سنة 2001. وبذلك فإن معدلات نمو الإنتاج في تغير مستمر، عكس معدل نمو العمالة الذي يكون مستقرا نوعا ما نظرا لجمود تشريعات العمل الموجودة من جهة وارتفاع نسبة التضخم وما يترتب عنها من انخفاض الأجور الحقيقية ويكون نتيجة ذلك زيادة حجم التوظيف أو ثبات مستواه الحالي من جهة أخرى. كما أن متوسط مرونة العمالة للإنتاج خلال فترة الدراسة والمقدرة بـ 0.32 % تبقى منخفضة نسبيا مقارنة بالمرونة الملحوظة في بلدان أخرى والتي تفوق 0.5%².

1-2-1: تقدير مرونة العمالة بالنسبة لنمو الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية

إن مرونة العمالة للإنتاج المقدره فيما سبق تختلف من قطاع إلى آخر، بحيث هناك قطاعات يمكن أن تسهم في زيادة العمالة رغم نمو إنتاجها المنخفض (قطاعات ذات مرونة عالية)، كما توجد قطاعات أخرى رغم ما تحققه من نمو في الإنتاج إلا أن مساهمتها في زيادة حجم العمالة ضعيف (قطاعات ذات مرونة منخفضة) و لتقدير المرونة القطاعية للعمالة بالنسبة إلى إنتاج هذه القطاعات، نعتمد على البيانات المتعلقة بالقطاعات التالية: الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات (التجارة، النقل والاتصالات، الإدارة العامة...الخ)³.

¹ - <http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm>. (15/05/2005).

² النشاطي وآخرون، مرجع سابق، ص: 159.

³ - تم حساب المرونة عن طريق البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة الحقيقية لكل قطاع وكذا حجم العمالة في كل قطاع خلال سنوات الدراسة، واعتمدنا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

الجدول رقم(4-10): مرونة العمالة للإنتاج في القطاعات الاقتصادية

القطاعات	1995	1996	1997	2000	2001	2003	المتوسط
الزراعة	التغير في القيمة المضافة ΔVA	4,01	19,10	-17,38	32,25	13,99	18,93
	التغير في اليد العاملة ΔE	5,96	6,46	-23,40	-1,26	50,31	7,62
	المرونة $\Delta E / \Delta VA$	1,49	0,34	1,35	-0,04	3,60	1,19
الصناعة	التغير في القيمة المضافة ΔVA	-7,58	-24,18	15,68	26,31	2,96	6,00
	التغير في اليد العاملة ΔE	-1,70	-3,28	16,33	41,44	4,24	-6,62
	المرونة $\Delta E / \Delta VA$	0,23	0,14	1,04	1,57	1,43	0,55
البناء والأشغال العمومية	التغير في القيمة المضافة ΔVA	-2,96	-4,05	5,87	11,13	5,08	20,24
	التغير في اليد العاملة ΔE	1,65	3,98	-16,59	4,93	5,35	22,92
	المرونة $\Delta E / \Delta VA$	-0,56	-0,98	-2,83	0,44	1,05	1,13
الخدمات	التغير في القيمة المضافة ΔVA	0,73	2,71	6,98	23,29	8,86	13,67
	التغير في اليد العاملة ΔE	5,55	2,52	60,13	5,78	-11,81	7,66
	المرونة $\Delta E / \Delta VA$	7,60	0,93	8,61	0,25	-1,33	2,77

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملاحق (12) و(14).

إن النظرة الأولية إلى مرونة العمالة للإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية، توحي لنا بأن القطاعات التي لها مرونة عالية هي قطاع الخدمات بمتوسط (2.77%)، ثم القطاع الفلاحي بمتوسط (1.19%)، أما القطاعات ذات المرونة المنخفضة فهي قطاع الصناعة بمتوسط (0.55%)، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية الذي له مرونة سالبة بمتوسط (-0.29%)، و لكن متوسط المرونة لا يعطينا نظرة حقيقية على مدى تأثير الإنتاج على العمالة في هذه القطاعات، وذلك لأن المرونة تختلف من سنة إلى أخرى (غير مستقرة).

من خلال الجدول يتضح لنا بأن مرونة العمالة للإنتاج في القطاع الفلاحي موجبة في أغلب السنوات ما عدا سنة 2000 حيث كانت المرونة سالبة، وعلاوة على ذلك فإن المرونة كانت مرتفعة جدا سنة 2001 حيث بلغت 3.6%، كما ارتفع إنتاج القطاع الفلاحي بـ 13.99 % بينما ارتفع حجم

العمالة فيه بـ 50.31 % . ربما يرجع ذلك إلى الدعم الفلاحي المقدم من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي. إن المرونة المرتفعة جدا والتي تفوق 1 % لا تعكس لنا حقيقة تأثير نمو الإنتاج على زيادة التشغيل، إذ يمكن أن تكون هذه الزيادة في العمالة مؤقتة ناتجة عن إعانات مقدمة من طرف الدولة، وبالتالي فإن توقف هذه الإعانات يؤدي إلى تقليص حجم العمالة من جديد. وبناء على ذلك فإن مناصب الشغل التي تكون دائمة هي تلك الناتجة عن زيادة الإنتاج الحقيقي في هذا القطاع، كما يشترط أن تكون اليد العاملة في هذا القطاع ذات إنتاجية مرتفعة حتى تحافظ على مناصب عملها.

أما مرونة العمالة للإنتاج في القطاع الصناعي فبلغ متوسطها خلال فترة الدراسة (0.55 %) وهي مرونة ضعيفة مقارنة بالقطاع الفلاحي، إلا أن هذه المرونة تختلف من سنة إلى أخرى وهذا ما يعكس بأن التوظيف في هذا القطاع كذلك لا يخضع إلى الزيادة في الإنتاج بل إلى عوامل أخرى. فهناك بعض الصناعات تحتاج إلى التكنولوجيا و رأس المال بنسبة أكبر ما تحتاجه إلى اليد العاملة كالصناعات الضخمة، عكس الصناعات الخفيفة و التقليدية التي تحتاج إلى اليد العاملة بنسبة أكبر من حاجتها إلى راس المال والتكنولوجيا.

أما مرونة العمالة للإنتاج في قطاع البناء و الأشغال العمومية فتظهر بإشارة سالبة في المتوسط (- 0.29 %) وذلك راجع إلى أن حجم العمالة لا يتأثر بإنتاجية هذا القطاع بل يتأثر بحجم الاستثمارات العمومية في البنية التحتية. ويهدف هذا القطاع إلى توفير البنية التحتية التي تقوم عليها مختلف نشاطات القطاعات الأخرى وليس تحقيق أكبر إنتاجية في الأجل القصير، وهذه المرونة السالبة ناتجة أساسا عن انخفاض الإنتاج في هذا القطاع سنة 1995 و 1996 بالإضافة إلى انخفاض حجم العمالة في هذا القطاع سنة 1997، والناتج عن انخفاض الإنتاج في السنوات السابقة. أما بعد سنة 2000 فأصبحت المرونة موجبة وذلك لزيادة اليد العاملة في هذا القطاع والناتجة عن زيادة الاستثمارات العمومية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما مرونة العمالة للإنتاج في قطاع الخدمات (التجارة، النقل والاتصالات، الإدارات العمومية... الخ.) فهي مرتفعة جدا في المتوسط (2.77 %) لكنها في تغير مستمر حيث بلغت أكبر قيمة لها 1995 و 1997 بنسبة (7.60 %) و(8.6 %) على التوالي وذلك لزيادة حجم التوظيف بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج في هذا القطاع وهذا يرجع بالأساس لعوامل اجتماعية وسياسية وأمنية. وكما نعلم فإن هذا القطاع يحتوي على التوظيف العمومي وكذا التوظيف القطاع الأمني اللذان تقاوم دورهما خلال الأزمة السياسية والأمنية وترتب على ذلك زيادة التوظيف فيهما. إن حجم في هذا القطاع يخضع إلى التغير في الظروف الاجتماعية و الأمنية لا إلى التغير في حجم الإنتاج فقد بعد سنة انخفضت المرونة حيث وصلت إلى 0 % وهي مرونة معقولة لقطاع إنتاجيته ضعيفة.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى العلاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي وسوق الشغل، بحيث استنتجنا بأن هذه العلاقة تتحقق بتوفر شرطين أساسيين وهما مدى قدرة الإنفاق الحكومي على التأثير في الإنتاج (إنتاجية النفقات العامة)، بالإضافة إلى توفر مرونة عالية للعمالة اتجاه الإنتاج. وقد أتضح لنا من خلال الدراسة بأن النفقات الحكومية الاستهلاكية (نفقات التسيير) لم تكن لها علاقة موجبة مع الإنتاج الداخلي الإجمالي (نفقات غير منتجة)، حيث تحصلنا على إنتاجية سالبة، أما النفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز) فكان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (التغير في الإنتاج الداخلي الإجمالي). إلا أن إنتاجية نفقات التجهيز ضعيفة مقارنة بعلاقة الإنتاج الداخلي الإجمالي بتغيرات أسعار البترول، حيث أننا وجدنا علاقة قوية بين تغيرات الإنتاج الداخلي الإجمالي وتغيرات أسعار البترول.

أما فيما يخص دراسة مرونة الطلب على العمالة للإنتاج فاتضح لنا بأن مرونة العمالة للإنتاج الداخلي الإجمالي غير مستقرة فهي في تذبذب مستمر وهذا ما يعني أن التوظيف لم يكن على أساس الزيادة في الإنتاج، وإنما كان لأسباب اجتماعية وسياسية. وقد توصلنا كذلك إلى أن مرونة العمالة للإنتاج مرتفعة في القطاع الفلاحي وكذا قطاع الخدمات، على عكس القطاع الصناعي وقطاع الأشغال العمومية وذلك راجع إلى أن القطاع الصناعي لا يعتمد بشكل كبير على اليد العاملة بالإضافة إلى إنتاجيته المتواضعة. أما مرونة العمالة للإنتاج في قطاع الأشغال العمومية والتي كانت سالبة خلال فترة الدراسة فتبرز بأن حجم اليد العاملة لا يخضع إلى إنتاجية هذا القطاع بقدر ما يخضع إلى حجم الاستثمارات العمومية (نفقات التجهيز)، وهذا ما أبرزته المرونة الموجبة بعد سنة 2000 الحاصلة من زيادة الاستثمارات العمومية الناتجة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الخامس

سياسة الانفاق العام في الجزائر و أثرها على سوق

الشغل

الفصل الخامس: سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على سوق الشغل

لقد مرت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1994/2004) بمرحلتين رئيسيتين، سياسة انفاقية تقشفية والتي كانت خلال فترة التعديل الهيكلي (1994/1998) والتي كان الهدف منها ترشيد النفقات العامة وزيادة إنتاجيتها، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي وهو التقليل من عجز الموازنة العامة، والتي نشأت عن تضخم النفقات العامة مقابل النمو المتواضع للإيرادات العامة، وبعد انتهاء فترة التعديل الهيكلي تخلت الدولة عن سياستها الانفاقية التقشفية وهذا ما يبرزه النمو المرتفع لهذه النفقات بعد هذه المرحلة. وبذلك دخلت الجزائر في سياسة انفاقية توسعية خلال الفترة (2004/1999)، وذلك بغرض دعم النمو الاقتصادي والتخفيض من حدة البطالة، وهذا ما يرمي إليه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و الذي يعتبر سياسة انفاقية توسعية تستند إلى النظرية الكنزوية في معالجة الركود الاقتصادي وبعث الإنعاش. ولقد كان لهذين السياستين تأثيرهما على سوق الشغل وذلك من خلال هيكل وبنية هذه النفقات وحجمها، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول نتطرق فيه إلى سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي، بحيث نتناول فيه الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك وسياسة الإنفاق العام المتبعة، بالإضافة إلى تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وتأثير كل منهما على التشغيل. ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (1999/2004) وتطور كل من نفقات التسيير والتجهيز ومدى تأثيرهما على سوق الشغل

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في ظل التعديل الهيكلي وأثرها على 1994/1998

لقد شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات اختلالات متعددة، وذلك لانخفاض أسعار البترول، وهذا ما أكدته الأزمة النفطية الحادة سنة 1986 التي انخفض فيها سعر البرميل إلى 13 دولار أمريكي مقابل 40 دولار أمريكي للبرميل ما بين 1980 و 1985¹. وهذا ما دفع بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على القروض وتمديد آجال الدفع مقابل تطبيق برامج إصلاح صارمة امتدت ما بين 1994 إلى 1998.

1-1: وضعية الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات وسياسة الإنفاق العام المتبعة

لقد تميز الاقتصاد الجزائري خلال بداية التسعينات بعدة اختلالات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير من أجل التخفيف من حدة تلك الاختلالات.

¹ - باغوس عبد القادر، دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر، رسالة ماجستير، فرع النقود والمالية، جامع الجزائر، (1999/1998)، ص: 41.

1-1-1: الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر بداية التسعينات.

لقد تميز الاقتصاد الجزائري بوضعية سيئة في بداية التسعينات، وذلك لتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-1): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (1994/1990)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل البطالة ⁽¹⁾	19.7 %	21.1 %	23.8 %	23.15 %	24.36 %
معدل التضخم ⁽²⁾	17.9 %	25.9 %	31.7 %	20.5 %	29.8 %
خدمات الدين/الصادرات ⁽³⁾	66.4 %	73.9 %	76.5 %	82.2 %	93.4 %
عجز الميزانية/PIB % ⁽⁴⁾	2.09 %	1.02 %	10.06 % -	3.46 % -	4.4 % -
أسعار البترول (دولار أمريكي) ⁽¹⁾	\$ 24.3	\$ 20.4	\$ 20.1	\$ 17.8	\$ 16.3

المصدر: (1) - إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

(2) - Rétrospective statistique 1970-1996, édition O.N.S, 1996, P: 36.

(3) - تقرير بنك الجزائر، ماي 1996.

(4) - Direction Générale du Trésor.

يتضح من خلال الجدول السابق، الوضعية الاقتصادية الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري، حيث أن معدلات البطالة كانت في ارتفاع مستمر حيث بلغت سنة 1990 (19.7 %) لتصل إلى (24.36 %)، وقد رافق هذا الارتفاع لمعدلات البطالة ارتفاع معدلات التضخم مما أدخل الاقتصاد الجزائري في وضعية ركود تضخمي. وقد بلغت معدلات التضخم أرقاما قياسية حيث وصل معدل التضخم سنة 1992 إلى (31.7 %)، وذلك نتيجة السياسة النقدية التوسعية التي كانت متبعة قبل وبداية التسعينات، بالإضافة إلى سياسة الدعم التي كانت متبعة من طرف الدولة مما رفع من القدرة الشرائية للأفراد. وبذلك ارتفع الطلب الكلي بشكل كبير مقابل العرض الكلي المتواضع مما أحدث تضخما في الأسعار. أما بالنسبة إلى خدمات الدين فنلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة خدمات الدين إلى إجمالي الصادرات بلغت نسبا مرتفعة جدا، ففي سنة 1990 وصلت إلى (66.4 %) و (93.4 %) سنة 1994، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالحد المقبول عالميا والمقدر بـ 30 %¹. و هذا الارتفاع الكبير لنسبة خدمات الدين إلى إجمالي الصادرات راجع إلى انخفاض حجم الصادرات والنتائج أساسا من انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة، بحيث بلغ متوسط سعر البرميل سنة 1990 (24.3 دولار) للبرميل لينخفض إلى (16.3 دولار) للبرميل سنة 1994. أما بالنسبة للوضعية المالية للخزينة فنلاحظ بأنها كانت في تدهور مستمر، حيث كانت في حالة فائض سنة 1990 لينخفض هذا الفائض سنة 1991 بنسبة (50 %) تقريبا، ثم يتحول هذا الفائض إلى عجز ابتداء من سنة 1992 وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات مقابل زيادة النفقات العامة، وهذا الانخفاض للإيرادات ناتج كذلك عن انخفاض الإيرادات الجباية البترولية وذلك لانخفاض أسعار البترول.

كل هذه المؤشرات الاقتصادية توضح لنا مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثره بالتغيرات العالمية لأسعار البترول، كما أن تلك المؤشرات أثرت على متغيرات اقتصادية أخرى، فمثلاً، إن انخفاض أسعار البترول وزيادة خدمة الديون أدى إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، كما أن انخفاض إنتاج قطاع المحروقات (بسبب انخفاض أسعار البترول) أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي بـ 2 % سنة 1993.

نظراً لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد الجزائري، انطلقت الجزائر في اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، والمتمثلة في سياسات اقتصادية صارمة وأكثر واقعية مع مراعاتها للهدف المقصود من هذه الإصلاحات، وهو الانتقال إلى اقتصاد السوق والمنافسة. ولتجسيد هذه الأهداف ميدانيا بدأت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامجين اقتصاديين تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، البرنامج الأول قصير الأجل يمتد من أبريل 1994 إلى مارس 1995، أما الثاني فهو برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ في أبريل 1995 وامتد إلى مارس 1998، ولقد ركزا هاذين البرنامجين على مجموعة من التدابير والإجراءات التي يجب أن تتبعها الجزائر للخروج من أزمتها. ومن أهم الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الجزائر من أجل الاستفادة من القروض والمساعدات ما يلي:

- 1- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي.
- 2- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- 3- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- 4- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- 5- التقليل من عجز الموازنة العامة وذلك بتخفيض النفقات العامة وترشيدها وزيادة الإيرادات العامة.

من بين البنود التي تم التركيز عليها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994/1998)، التقليل من عجز الموازنة العامة وذلك بالضغط على النفقات العامة وكذا بتحسين الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية. ونظراً لصعوبة زيادة الإيرادات الضريبية وذلك لضعف كفاءة الجهاز الضريبي وكذا حالة الانكماش الاقتصادي التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني منذ الأزمة البترولية (1986) بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة، فقد كان التركيز الكبير على سياسة الإنفاق العام من أجل التخلص من عجز الموازنة العامة. فما هي خصائص السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي (1994/1998)؟

1-1-2: سياسة الإنفاق العام خلال مرحلة التعديل الهيكلي (1998/1994) وأهم آثارها

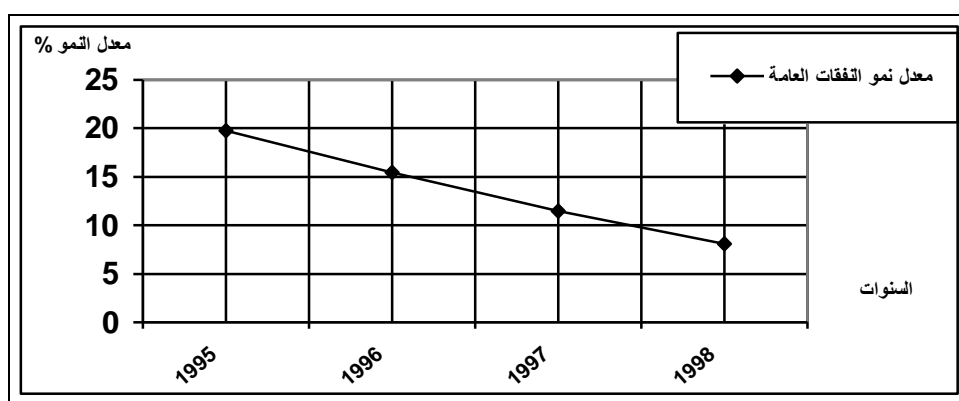
تعتبر دراسة تطور النفقات العامة ذات أهمية بالغة وذلك لسببين أساسيين: السبب الأول هو محاولة التعرف على طبيعة سياسة الإنفاق المتبعة خلال هذه المرحلة، والسبب الثاني هو نتيجة للسبب الأول، بحيث أن معرفتنا لسياسة الإنفاق المتبعة خلال تلك الفترة تساعدنا على معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسة على مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني، لذلك سنحاول من خلال الجدول التالي التعرف على التطورات التي حدثت على النفقات العامة خلال مرحلة التعديل الهيكلي (1998/1994) مستعنيين ببعض المؤشرات الاقتصادية لتفسير ذلك كلما تطلب الأمر.

الجدول رقم(5-2): تطور النفقات العامة للفترة (1998/1994). الوحدة: مليون د.ج

السنوات	مجموع النفقات العامة	معدل نمو النفقات	نسبة نفقات التسيير إلى مجموع النفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة
1994	613700	/	57,99 %	42,01 %
1995	734876	19,75 %	59,60 %	40,40 %
1996	848600	15,48 %	64,46 %	35,54 %
1997	946217	11,50 %	70,25 %	29,75 %
1998	1022697	8,08 %	74,34 %	25,66 %

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق (11).

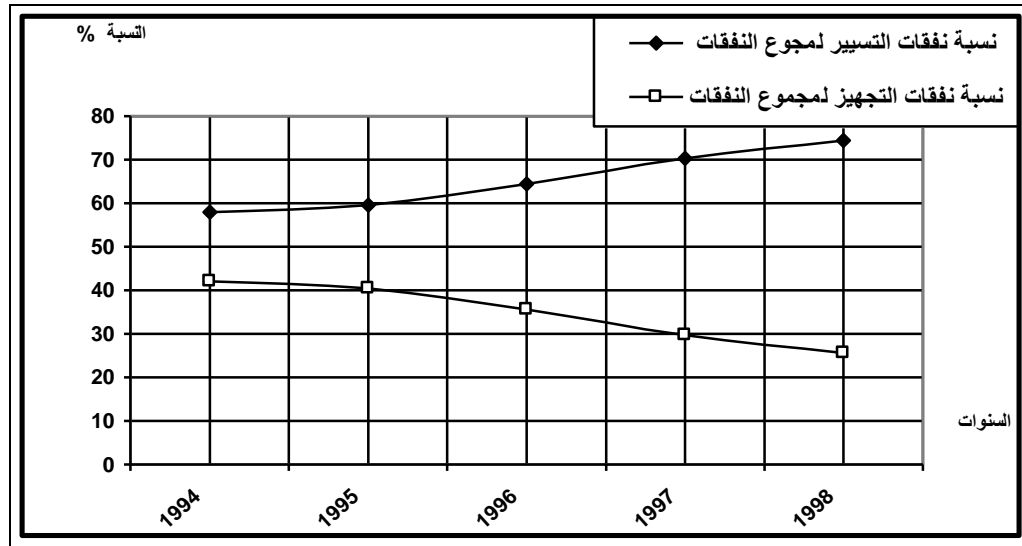
من خلال الجدول أعلاه يمكن تتبع سياسة الإنفاق العام المعتمدة خلال هذه الفترة، فتراجع معدلات نمو النفقات العامة الذي بلغ سنة 1995 (19.75 %) ليصل إلى (8.08 %) دليل واضح على إتباع الجزائر لسياسة انفاقية تقشفية خلال هذه الفترة والتمثيل البياني التالي يبين لنا التطور السنوي لمعدل نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة.



الشكل رقم (5-1): تطور معدل النمو السنوي للنفقات العامة للفترة (1998/1994).

أما من حيث نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي فقد انخفضت حيث بلغت سنة 1994 حوالي 48.13 % لتصل إلى 38.89 % سنة 1997. أي بانخفاض قدره 19.18 %، والملاحظ كذلك في سياسة الإنفاق العام المتبعة في هذه الفترة تغير هيكل هذه النفقات لصالح نفقات التسيير على

حساب نفقات التجهيز، وذلك لصعوبة الضغط على نفقات التشغيل باعتبارها متكونة من الأجور والتحويلات الاجتماعية التي لا يمكن تخفيضها بسهولة بسبب الاحتجاجات التي تلاقىها الحكومة من طرف الأفراد المستفيدين من هذه النفقات من قبل، ولذلك تم التركيز على تقليص نفقات التجهيز من أجل خفض العجز في ميزانية الدولة، والتمثيل البياني التالي يبين تطور نسبة نفقات التشغيل والتجهيز إلى إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة.



الشكل رقم (2-5): تطور نسبة كل من نفقات التشغيل ونفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة (1998/1994)

من خلال التحليل السابق حول سياسة الإنفاق المعتمدة خلال فترة التعديل الهيكلي، نستنتج أن هذه الفترة تميزت بسياسة إنفاقية تقشفية وذلك بتقليص نمو النفقات العامة وذلك من أجل التخلص من عجز الموازنة وكذا التخفيض من معدل التضخم، بالإضافة إلى تحول هيكل النفقات العامة لصالح نفقات التشغيل على حساب نفقات التجهيز. وباعتبار أنه لكل سياسة اقتصادية آثار إيجابية و آثار سلبية وذلك لتعدد الأهداف الاقتصادية وتعارضها في بعض الأحيان، فمن الصعوبة بما كان إدراك كل الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام المتبعة، لكن تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة بالنفقات العامة يعطينا نظرة نسبية عن مدى تأثير هذه السياسة على تلك المتغيرات. إن الجدول التالي يبين لنا تطور معدل نمو النفقات العامة وكذا معدل التضخم ومستوى التشغيل والبطالة، وعجز الموازنة العامة.

الجدول رقم (3-5): أثر سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية (1998/1994).

السنوات	1998	1997	1996	1995	1994
معدل نمو النفقات العامة	08.08 %	11.50 %	15.48 %	19.50 %	21.78 %
معدل التضخم ⁽¹⁾	05.00 %	05.70 %	18.70 %	29.80 %	/
معدل نمو العمالة	00.16 %	01.48 %	03.48 %	05.47 %	/
معدل البطالة ⁽²⁾	28.02 %	26.41 %	27.98 %	28.10 %	24.36 %
رصيد الميزانية العامة/ الإنتاج الداخلي الخام ⁽³⁾	-3.86 %	2.39 %	2.93 %	-1.41 %	-2.51 %

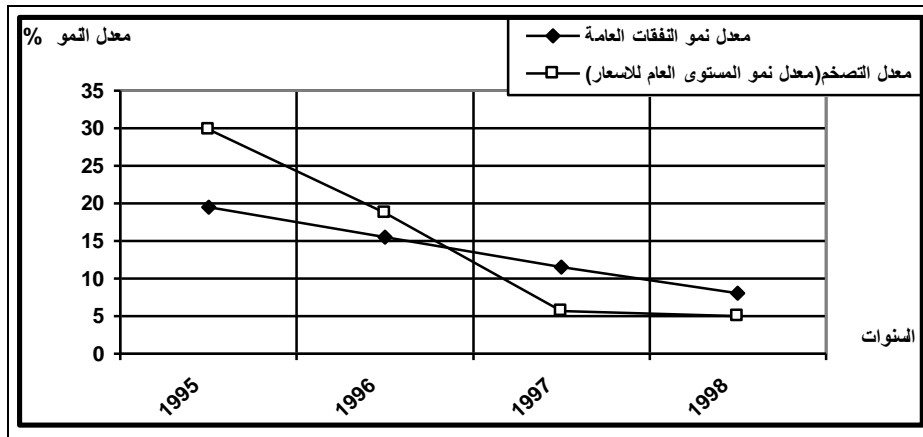
المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق (01) و (02) و (09).
(1): تم حسابه على أساس التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

(2): الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).
(3): وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية (D.G.B).

من خلال الجدول السابق يمكن أن نعطي نظرة على أهم الآثار التي أحدثتها سياسة الإنفاق العام خلال فترة التعديل الهيكلي وذلك كما يلي:

1 - أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار (التضخم):

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن انخفاض معدل نمو النفقات العامة أدى إلى انخفاض معدل التضخم، إلا أن انخفاض معدل التضخم لا يعود إلى سياسة الإنفاق العام لوحدها فقط، بل يعود كذلك إلى السياسة النقدية الانكماشية المطبقة خلال تلك الفترة وذلك بالتحكم في المعروض النقدي . ولكن كان لسياسة الإنفاق العام دور كبير في تخفيض معدلات التضخم، وذلك بتخفيض الإعانات والمساعدات التي كانت ممنوحة لعدد كبير من المستفيدين، وكذا إلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية وخفض الإعانات للمنتجين في القطاع الفلاحي، مما خفض من القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي انخفض الطلب الكلي الذي أدى بدوره إلى انخفاض معدل التضخم. كما أن تقليص نمو النفقات العامة مع تزايد الإيرادات العامة أدى إلى حدوث فائض في الميزانية العامة، وبذلك لم تلجأ الخزينة العامة إلى البنك المركزي من أجل تمويلها عن طريق الإصدار النقدي مما خفض كذلك من معدل التضخم¹. إن التمثيل البياني التالي يبين لنا العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتغير في معدل التضخم خلال تلك الفترة.



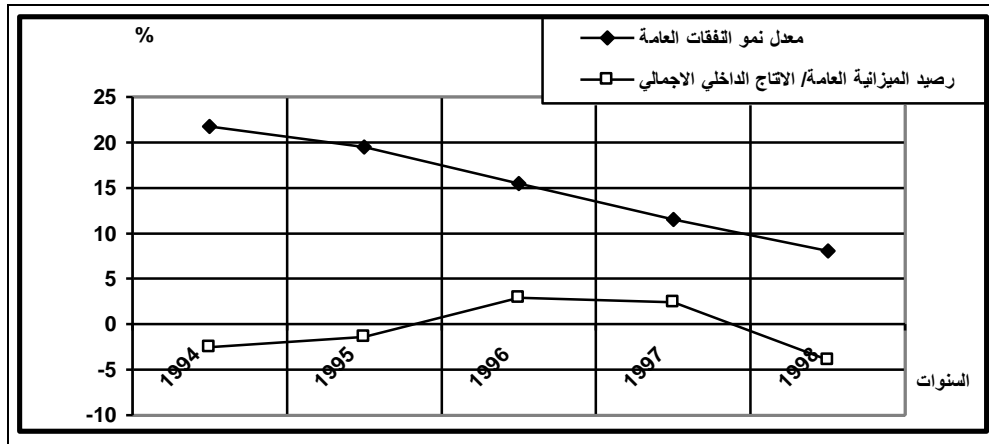
الشكل رقم (3-5): علاقة سياسة الإنفاق العام بمعدل التضخم (1998/1994).

2 - أثر سياسة الإنفاق العام على رصيد الميزانية العامة:

يعبر رصيد الميزانية عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وبذلك فإنه من الطبيعي أن يؤدي تقليص نمو النفقات العامة مع بقاء نمو الإيرادات العامة على نفس الوتيرة إلى انخفاض عجز الميزانية العامة، وهذا ما يوضحه الجدول السابق بحيث أن الضغط على النفقات العامة مع مواصلة

¹ - لقد تم التطرق إلى دور الإصدار النقدي في تمويل النفقات العامة في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذه المذكرة.

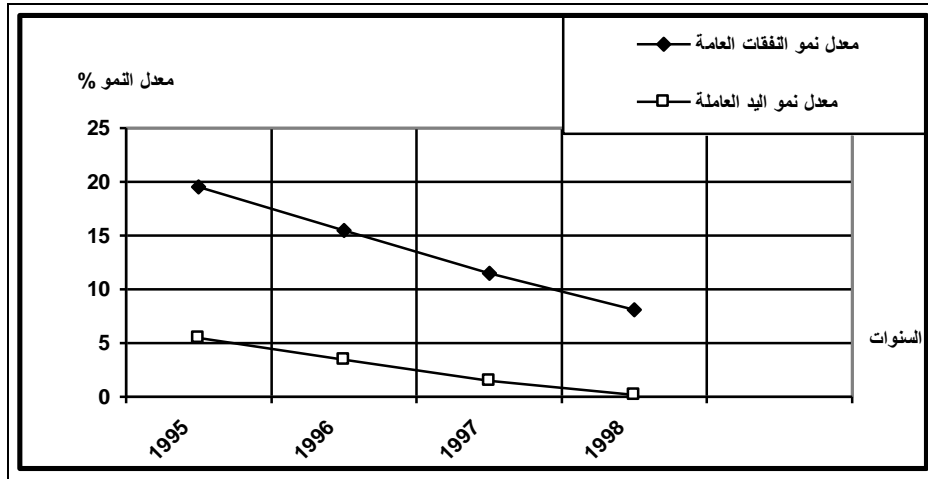
نمو الإيرادات العامة أدى إلى انتقال رصيد الميزانية العامة من حالة عجز سنة 1994 بمقدار (2.51 % كنسبة مئوية من الإنتاج الداخلي الإجمالي) إلى حالة فائض سنتي 1996 و1997، إلا أنه في سنة 1998 أصبح رصيد الميزانية في حالة عجز مرة أخرى، ولكن هذا العجز لم ينتج عن زيادة نمو النفقات العامة بل نتج عن الانخفاض الشديد للإيرادات العامة، وذلك نتيجة انخفاض الجباية البترولية والتي كان سببها انخفاض أسعار البترول من 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.85 دولار للبرميل سنة 1998. والتمثيل البياني التالي يبين لنا علاقة نمو النفقات العامة بتطور رصيد الميزانية العامة.



الشكل رقم (4-5): علاقة سياسة الإنفاق العام برصيد الميزانية العامة (1998/1994).

3 - أثر سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل والبطالة:

يتحدد مستوى التشغيل بمستوى الطلب الكلي، ومع العلم أن النفقات العامة تمثل جزءا معتبرا من الطلب الكلي في الجزائر، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تؤثر على مستوى التشغيل وذلك من خلال تأثير تطور نفقات التسيير وتأثيرها على حجم العمالة في القطاع الحكومي، وكذلك من خلال تأثير نفقات التجهيز (الاستثمارات الحكومية) التي تؤثر بدورها على حجم العمالة من خلال المشروعات التي تقوم بها الحكومة. ومن خلال الجدول السابق (3-5) نلاحظ بأن انخفاض معدل النفقات العامة رافقه انخفاض في معدل نمو التشغيل، بحيث انخفض معدل نمو اليد العاملة من (5.47 % سنة 1995 إلى 0.16 % سنة 1998، والذي رافقه ارتفاع في معدل البطالة حيث بلغ سنة 1994 (24.36 %) ليبلغ سنة 1998 (28.02 %). ومن خلال الجدول نلاحظ كذلك بأن معدل نمو اليد العاملة كان في تناقص مستمر من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998، إلا أن معدل البطالة كان يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض وذلك حسب معدل نمو القوة العاملة كل سنة (حجم السكان النشطين). ويمكن إجراء مقارنة بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو اليد العاملة من خلال التمثيل البياني التالي:



الشكل رقم (5-5): علاقة سياسة الإنفاق العام بمستوى التشغيل (حجم اليد العاملة) للفترة (1998/1994).

من خلال التمثيل البياني أعلاه تتضح العلاقة الطردية بين نمو النفقات العامة ونمو اليد العاملة، بحيث أن تقلص نمو النفقات العامة أدى إلى تقلص نمو اليد العاملة، وهذا التأثير يكون من خلال تأثير كل من تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز كما ذكرنا من قبل، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً.

2-1: تطور ميزانية التسيير وانعكاسها على سوق الشغل.

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمكونة من أجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، معدات المكاتب... الخ. وتوزع هذه النفقات كما رأينا في المبحث الثاني من الفصل الأول على مختلف الوزارات والتي بدورها توزعها على مختلف مصالحها، كما يمكن تقسيم نفقات التسيير من حيث نوع النفقات إلى نفقات المرتبات والأجور، نفقات الأدوات ولوازم الصيانة، نفقات الديون العمومية، نفقات التحويلات الاجتماعية، والجدول التالي يبين لنا توزيع نفقات التسيير حسب هذه الأنواع للفترة (1998/1994).

الجدول رقم (5-4): تطور نفقات التسيير في الجزائر (إجازات) خلال الفترة (1998/1994). الوحدة: مليار د.ج.

السنوات	1998	1997	1996	1995	1994
نفقات التسيير	663.86	643.56	550.60	444.40	344.70
المرتبات والأجور	258.20	235.00	213.3	179.50	145.20
الأدوات، اللوازم، الصيانة	47.50	43.60	34.70	29.40	18.20
ديون عمومية	110.80	109.40	89.00	62.20	41.10
تحويلات وإعانات	147.36	255.56	213.60	173.30	140.20

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للدراسات والتقدير.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن نفقات المرتبات والأجور تمثل نسبة معتبرة من نفقات التسيير بحيث تصل هذه النسبة إلى 40 %، كذلك الأمر بالنسبة إلى التحويلات والإعانات والتي تبلغ

نفس النسبة تقريبا. وعلى إثر تطبيق السياسة الانفاقية التقشفية خلال هذه الفترة فقد انخفض معدل نمو نفقات التسيير وذلك عن طريق التقليل في نمو مكونات هذا الإنفاق (المرتبات والأجور، نفقات الأدوات ولوازم الصيانة، نفقات الديون العمومية، نفقات التحويلات الاجتماعية)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-5): تطور معدل نمو مكونات نفقات التسيير للفترة (1998/1994).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
نفقات التسيير	/	% 28,92	% 23,90	% 16,88	% 3,15
المرتبات والأجور	/	% 23,62	% 18,83	% 10,17	% 9,87
الأدوات، اللوازم، الصيانة	/	% 61,54	% 18,03	% 25,65	% 8,94
ديون عمومية	/	% 51,34	% 43,09	% 22,92	% 1,28
تحويلات وإعانات	/	% 23,61	% 23,25	% 19,64	% 3,21-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (5-4).

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن انخفاض معدل نمو نفقات التسيير كان ناتج عن انخفاض معدلات نمو مكونات هذه النفقات وذلك بنسب مختلفة حسب السياسة المنتهجة من طرف الحكومة، والذي يهمننا في هذا التحليل هو تطور معدل نمو نفقات المرتبات والأجور التي لها علاقة مباشرة بسوق الشغل (الوظيف العمومي)، فنلاحظ بأن تقلص نمو نفقات التسيير كان بالاعتماد على الضغط على نفقات المرتبات والأجور وذلك استجابة إلى سياسة الأجور الحازمة وتجميد حجم الخدمة المدنية، وذلك لارتفاع حجم الخدمة المدنية مقارنة بالدول الأخرى فلقد بلغت نسبة الخدمة المدنية في الجزائر 4.4 % سنة 1995¹، ويزيد هذا المستوى عن المتوسط المرجح الذي يقل عن 3 % في كل من الأردن والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس، التي كانت بدورها أعلى بكثير من المتوسط المرجح البالغ 2.3 % في كل من اندونيسيا، كوريا، الفلبين، سنغافورة، ماليزيا، تايلندا².

يمكن التخفيض من نمو نفقات الأجور والمرتبات بطريقتين، إما بالضغط على الأجر الأدنى الوطني المضمون (S.M.N.G) أو بالضغط على عدد العمال في الوظيف العمومي، ولصعوبة الضغط على الأجر الأدنى الوطني المضمون وذلك للاحتجاج المتوقع من طرف العمال ونقاباتهم، فقد لجأت الحكومة خلال فترة التعديل الهيكلي إلى الضغط على حجم العمالة في الوظيف العمومي، وذلك بتقليل معدل نموها خلال هذه الفترة. والجدول التالي يبين لنا تطور الأجر الأدنى الوطني المضمون الاسمي والحقيقي خلال هذه الفترة.

¹ - تقاس هذه النسبة بعدد عمال الخدمة المدنية لكل مائة نسمة.

² - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص: 44.

الجدول رقم (5-6): تطور الأجر الأدنى الوطني المضمون (1998/1994) الوحدة: د.ج.

السنوات	S.M.N.G _n	I.P.C	S.M.N.G _r
1994	4000	303.9	1316.22
1995	4000	394.4	1014.20
1996	4000	468.1	854.52
1997	4800	494.93	969.83
1998	5400	519.44	1039.58

المصدر: الجزائر بالأرقام، نتائج 1998-1999، الديوان الوطني للإحصائيات، ص24.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن الأجر الأدنى الوطني المضمون الاسمي كان ثابتا خلال الفترة (1996/1994)، وهذا ما أدى إلى انخفاض الأجر الحقيقي من 1316.22 د.ج سنة 1994 إلى 854.52 د.ج سنة 1996، ليرتفع الأجر الاسمي سنتي 1997 و 1998 وذلك بسبب ضغط النقابات العمالية لأن الأجر الحقيقي كان في تناقص مستمر، وعلى العموم فإنه لم يتم تخفيض الأجر الأدنى الوطني المضمون الاسمي خلال هذه الفترة، وهذا ما يدل على أن الضغط على نفقات الرواتب والأجور كان عن طريق الضغط على حجم اليد العاملة في الإدارات العمومية، والجدول التالي يبين لنا تطور نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي.

الجدول رقم(5-7): تطور اليد العاملة في القطاع الحكومي للفترة (1997/1994) الوحدة: مليون

السنوات	1994	1995	1996	1997
عدد العمال في القطاع الحكومي	1.211	1.292	1.326	1.317
معدل نمو اليد العاملة	/	% 6,69	% 2,63	% 0,68 -

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي كان في تناقص مستمر ابتداء من الفترة (1995/1994)، ليصبح هذا المعدل سالب سنة 1997 (-0.68%)، وذلك لقيام الحكومة بتجميد إنشاء مناصب العمل في القطاع الحكومي، بالإضافة إلى القيام بإجراءات التقاعد المسبق، وهذا ما أدى إلى تخفيض حجم العمالة في القطاع الإداري والحكومي على وجه الخصوص وكل هذا يبرر معدل نمو العمالة السالب في القطاع الإداري لسنة 1997.

نستنتج من التحليل السابق بأن سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي (1998/1994) أدت إلى انخفاض مستوى التشغيل في القطاع الحكومي، وذلك بسبب ضعف إنتاجية هذا القطاع، وكذا انعدام إنتاجية نفقات التسيير كما رأينا في المبحث الثاني من الفصل الرابع مما استوجب التقليل من هذه النفقات وترشيدها، بالإضافة إلى ضخامة حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي في تلك الفترة.

1-3: تطور ميزانية التجهيز وأثرها على سوق الشغل

لقد تميزت السياسة الانفاقية المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي بالضغط على نفقات التجهيز، حيث انخفضت بنسبة 1.8 % من PIB بين سنتي 1993 و 1996، كما مثلت 8.5 % من PIB سنة 1993 لتصبح 6.7 % سنة 1996¹. وبالرغم من المبالغ الكبيرة التي خصصت لإصلاح البنية التحتية التي لحقها الضرر بسبب الصراع الأمني خلال تلك الفترة، إلا أن نفقات التجهيز كانت تشهد انخفاضا كبيرا مقارنة بنفقات التسيير وهذا ما يوضحه تحول هيكل النفقات العامة لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز كما رأينا فيما سبق، و لتوضيح تطور نفقات التجهيز نعلم على الجدول التالي الذي يبين لنا تطور هذه النفقات خلال مرحلة التعديل الهيكلي.

الجدول رقم (5-8): تطور إنجازات نفقات التجهيز للفترة (1998/1994)

السنوات	نفقات التجهيز الاسمية	معدل نمو نفقات التجهيز الاسمية	الرقم القياسي للأسعار	نفقات التجهيز الحقيقية	نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات
1994	257800	/	303,91	84827,7451	42,01 %
1995	296900	15,166796	394,42	75275,0875	40,40 %
1996	301600	1,58302459	468,12	64427,9245	35,54 %
1997	281500	-6,66445623	494,93	56876,73	29,75 %
1998	262375	-6,79396092	519,44	50511,1274	25,66 %

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق (02) و (11).

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن نفقات التجهيز كانت في انخفاض مستمر سواء في قيمتها الاسمية أو الحقيقية أو معدل نموها، بالإضافة إلى نسبتها إلى مجموع النفقات العامة الإجمالية. حيث كانت نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة سنة 1994 (42.01 %) لتتحول إلى (25.66 %) سنة 1998.

إن كل المؤشرات السابقة تدل على تقليص حجم نفقات التجهيز. ولمعرفة الآثار التي نتجت عن تقليص هذه النفقات لا بد من دراسة توزيع هذه النفقات على مختلف القطاعات والبنود، وذلك لمعرفة أي القطاعات التي تعرضت بنسبة كبيرة إلى هذا التقليص. لإدراك ذلك نستعين بالجدول التالي الذي يوضح تطور توزيع نفقات التجهيز المنجزة على مختلف القطاعات والبنود كنسبة مئوية إلى إجمالي نفقات التجهيز للفترة (1998/1994).

¹ - Rapport sur la situation économique et sociale en 1997, (O.N.S), édition septembre 1998, p: 39.

الجدول رقم(5-9): تطور نسب نفقات التجهيز حسب القطاعات الاقتصادية (1998/1994).

القطاعات	السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة		% 2,02	% 2,12	% 1,95	% 2,47	% 3,46
الزراعة		% 6,23	% 6,68	% 8,16	% 10,52	% 14,95
الخدمات المنتجة		% 0,33	% 0,65	% 0,60	% 0,55	% 1,31
البنية التحتية الاقتصادية والإدارية		% 12,46	% 12,09	% 14,32	% 17,59	% 22,23
التربية و التكوين		% 6,82	% 6,56	% 8,19	% 10,45	% 13,45
السكن		% 2,69	% 1,61	% 2,97	% 3,57	% 21,14
الدفاع		% 10,88	% 11,48	% 14,57	% 17,71	% 7,27
مخططات البلدية للتنمية		% 7,27	% 6,55	% 6,97	% 7,40	% 8,34
مجموع الاستثمارات		% 48,70	% 47,72	% 57,73	% 70,26	% 92,15
العمليات برأس المال		% 51,30	% 52,28	% 42,27	% 29,74	% 07,85
مجموع نفقات التجهيز		% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (15)

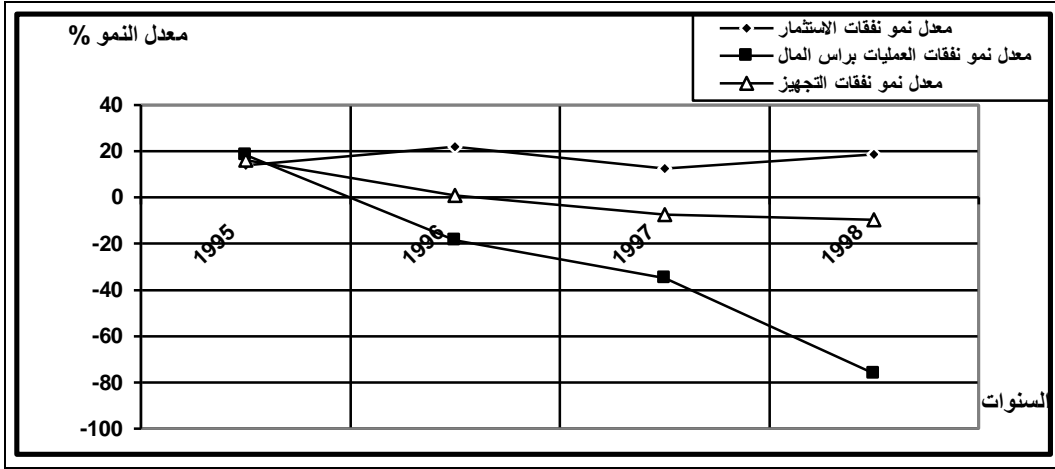
من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن نسبة مجموع الاستثمارات إلى نفقات التجهيز كانت في تزايد حيث بلغت سنة 1994 (48.70 %) لتبلغ سنة 1998 (92.15 %)، وذلك عكس نسبة نفقات العمليات برأس المال إلى إجمالي نفقات التجهيز التي كانت في انخفاض شديد حيث بلغت سنة 1994 (51.30 %) لتصل إلى (7.85 %). إن هذا التغير في هيكل نفقات التجهيز دليل على أن الانخفاض في نفقات التجهيز خلال تلك الفترة كان بسبب تخفيض نفقات العمليات برأس المال وليس تخفيض نفقات الاستثمار، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة تطور نمو كل من نفقات التجهيز ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات برأس المال.

الجدول رقم(5-10): تطور نمو نفقات التجهيز حسب نوع النفقات (1998/1994).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو نفقات الاستثمار	/	% 13,81	% 22,00	% 12,66	% 18,59
معدل نمو نفقات العمليات برأس المال	/	% 18,40	18,46-	34,87 -	% 76,14 -
معدل نمو نفقات التجهيز	/	% 16,17	% 00,85	% 07,43 -	% 09,59 -

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (15).

ويمكن توضيح تطور معدل نمو هذه النفقات من خلال التمثيل البياني التالي:



الشكل رقم (5-6): تطور نمو نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار و نفقات العمليات برأس المال) للفترة (1998/1994)

اتضح لنا من التحليل السابق بأن تقليص نفقات التجهيز خلال فترة التعديل الهيكلي كانت ناتجة عن تقليص نفقات العمليات برأس المال والمتكونة أساساً من تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى عمليات برأس مال أخرى. ونقصد بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية جميع الإجراءات المالية الموجهة للمؤسسات العمومية لإعطائها هيكل مالي متوازن، بحيث كانت تعاني هذه المؤسسات من وضعية مالية هشّة، مما أدى بالخزينة العامة إلى التدخل ابتداء من نوفمبر 1991¹ بإنشاء صندوق تطهير المؤسسات العمومية بغرض تمويل هذه المؤسسات من أجل تحسين وضعيتها المالية، ولقد كان تمويل هذا الصندوق من طرف الخزينة العامة، وذلك من خلال النفقات برأس المال كما ذكرنا من قبل. و لقد استمرت الخزينة العامة في تمويل المؤسسات العمومية ابتداء من 1991 مما ساعد على استمرار نشاط هذه المؤسسات رغم إنتاجيتها الضعيفة، والسالبة في بعضها. ولقد ولّد الاتكال على الخزينة العامة للدولة كوسيلة لتمويل العجز في المؤسسات العمومية لمدة طويلة ضغوطات كبيرة على الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى النتائج السلبية لعملية التطهير المالي لهذه المؤسسات، بحيث لم تتحسن الوضعية الاقتصادية لهذه المؤسسات رغم المبالغ المالية الضخمة المنفقة من طرف الدولة لأجل تطهيرها. وقد أدى هذا إلى الانسحاب التدريجي لتدخل الدولة في تمويل هذه المؤسسات وهذا ما يوضحه انخفاض تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية ابتداء من سنة 1995 لتتعدم تماماً سنة 1998 وذلك لإلغاء هذا الصندوق بعد فشله، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ - مرسوم تنفيذي رقم 91-75 المؤرخ في 16 مارس 1991 يحدد كيفية حساب التخصيص الخاص رقم 063-302 الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

الجدول رقم (5-11): تطور بنود نفقات العمليات برأس المال للفترة (1998/1994)

1998	1997	1996	1995	1994	
0	78.000.000	124.000.000	148.000.000	76.000.000	تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية
% 100-	% 37,10-	% 16,22-	% 94,74	/	تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية(معدل النمو) %
8321000	9000000	4000000	7000000	6000000	عمليات برأس مال أخرى
% 07,54-	% 125,00	% 42,86-	% 16,67	/	عمليات برأس مال أخرى(معدل النمو) %
8.321.000	87.000.000	128.000.000	155.000.000	82.000.000	مجموع النفقات برأس المال
% 90,44-	% 32,03-	% 17,42-	% 89,02	/	مجموع النفقات برأس المال(معدل النمو) %

المصدر: موقع الإنترنت () www.joradp.dz (2005/8/15)

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن انخفاض النفقات برأس المال كان ناتج عن تخفيض نفقات تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية، بحيث نلاحظ بأن معدل نمو النفقات برأس المال قريب جدا من معدل نمو نفقات تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية، وهذا ما يدل على أن تقلص نفقات التجهيز في هذه الفترة كان ناتج عن تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية التي كانت تعاني وضعية مالية صعبة، وبذلك ضاع جزء كبير من الأموال العمومية التي صرفت من أجل عملية التطهير المالي لهذه المؤسسات بدون جدوى.

لقد أدى انسحاب الخزينة العامة عن تمويل هذه المؤسسات إلى غلق العديد من المؤسسات التي تبين عجزها المالي وعدم جدوى استمراره، وهذا ما انعكس بدوره على سوق الشغل، بحيث أدى حل المؤسسات العمومية إلى تسريح العمال من العمل. وتشير الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول من عام 1998 إلى أن إجراءات حل المؤسسات شمل أكثر من 800 مؤسسة، منها 134 مؤسسة عمومية اقتصادية، وانجر عن ذلك تخفيض في عدد العمال والذي بلغ 212.960 عامل، منهم 128.299 عامل في المؤسسات العمومية الاقتصادية. إن الجدول التالي يبين حصيلة عمليات تخفيض عدد العمال وعدد المؤسسات التي تم حلها خلال السنوات الأربعة (1998/1994) موزعين حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (5-12): حصيلة عمليات تخفيض عدد العمال وعدد المؤسسات المنحلة حسب كل قطاع للسداسي الأول 1998

%	عدد المؤسسات الاقتصادية المنحلة	%	عدد العمال المسرحين من العمل	%
60	44.8 %	30.235	23.6 %	الصناعة
54	40.3 %	76.514	59.6 %	البناء والأشغال العمومية
15	11.2 %	19.345	15.1 %	الخدمات
05	03.7 %	2.205	01.7 %	الزراعة
134	100 %	128.299	100 %	المجموع

المصدر: المفتشية العامة للعمل

من خلال التحليل السابق نستنتج بأن انخفاض نفقات التجهيز انعكس سلبا على سوق الشغل وذلك بانخفاض مستوى التشغيل، ولكن هذا التخفيض لنفقات التجهيز (تخفيض العمليات برأس المال) كان ضروري وذلك لعدم جدوى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية. فلم يبق لدى الحكومة سبيل غير خصصة هذه المؤسسات، كمحاولة تدرج ضمن الإصلاح الموازي بتقليص عجز الموازنة، وتحويل نفقات العمليات برأس المال إلى القطاع الإنتاجي (الاستثمارات)، والسؤال الذي يمكن طرحه هو: هل تم ترشيد نفقات التجهيز بتحويل نفقات العمليات برأس المال إلى النفقات المنتجة؟

من خلال الشكل رقم (5-6) يتضح لنا بأن معدل نمو الاستثمارات العمومية لم يرتفع بشكل كبير نتيجة انخفاض معدل نمو العمليات برأس المال وذلك لأن الهدف الرئيسي للسياسة الانفاقية في تلك الفترة هي تقليص عجز الموازنة العامة حتى ولو كان ذلك على حساب النمو الاقتصادي والتشغيل.

نستنتج أن تقليص نفقات التجهيز خلال الفترة (1998/1994) كان ضروريا، وذلك لأن التخفيض المحدث في نفقات التجهيز مس نفقات العمليات برأس المال والتي كانت اغلبها عبارة عن تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية، الذي كلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة وذلك لأجل الحفاظ على مستوى التشغيل. فلقد أنفقت الخزينة العامة على هذا الصندوق خلال الفترة (1997/1993) من أجل تطهير المؤسسات العمومية من عبء المديونية أكثر من 700 ملي دينار¹، أو ما يعادل دخل الجزائر لمدة سنة كاملة من العملة الصعبة في نفس الفترة². وبعد إدراك عدم جدوى التطهير المالي لهذه المؤسسات تخلت الخزينة العامة عن تمويلها مما أدى إلى غلق العديد منها وهذا ما أدى إلى تسريح العديد من العمال وبذلك انخفض مستوى التشغيل وارتفع معدل البطالة خلال هذه الفترة (1998/1994)، لكن هذا التخفيض مبرر لعدم إنتاجية نفقات العمليات برأس المال. وعلاوة على ذلك فإن جمود الاستثمارات العمومية في هذه الفترة لأجل تقليص عجز الموازنة العامة كان له أثر كبير على النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل، وأدلى ذلك ارتفاع غير مسبوق لنسبة البطالة مست في 1993 ربع اليد العاملة النشيطة³.

وجمود الاستثمارات العمومية في هذه الفترة المتميزة بارتفاع معدل البطالة يتناقض مع مبادئ النظريات التي درسناها في المبحث الأخير من الفصل الثالث، والتي تنص على الرفع من الاستثمارات العمومية والإنفاق العام بصفة عامة عند ارتفاع معدل البطالة من أجل تخفيف حدة البطالة. وإثر ذلك نجد أن الإصلاحات الاقتصادية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي في مجال سياسة الإنفاق العام لم تأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على مستوى الإنتاج والتشغيل، بل كان الهدف الرئيسي منها خلال هذه المرحلة هو تقليص

¹ Dahmani .A.; l'économie algérienne a l'épreuve, CASBAH, Alger, 1999- p 191

² - بلهاشمي خيرة، أثر الإصلاحات الاقتصادية في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2001/1967)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص: 295.

³ - Dahmani .A Opcit, p: 193.

العجز الموازني، إلا أن سياسة المالية العامة بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة يتعين تفصيلها وفقا للظروف الخاصة بكل بلد لتعزيز النمو، أي أن تطبيق نهج موحد إزاء السياسة المطلبية- يتم فيه نصح جميع البلدان بتخفيض عجز الموازنة العامة لديها في كافة الظروف- لا يعتبر أمرا سليما، ومن الناحية العملية فإن نصائح صندوق النقد الدولي بشأن سياسة المالية المعترف باختلاف الظروف واختلاف البلدان، كما أكدته دراسة أخيرة عن التصحيح المالي في البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي، والتي قام بها مكتب التقييم المستقل لصندوق النقد الدولي

1-4: البرامج المتبعة للتخفيف من البطالة

إن الآثار السلبية التي خلفتها السياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي على التشغيل، جعل الحكومة تتخذ مجموعة من الإجراءات للتخفيف من هذه الآثار السلبية، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والبرامج التي من شأنها تخفيف هذه الآثار. فأول إجراء اتخذ لحماية العمال الأجورين الذين فقدوا مناصب عملهم هو إنشاء صندوق التأمين على البطالة وذلك سنة 1994، الذي أوكلت له مهمة التكفل بالعمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية وتعويضهم عن ضياع مداخيلهم. يمول هذا الصندوق بمساهمات العمال أنفسهم والمؤسسات التي تشغلهم وسميت بـ "مساهمات حق الاستفادة"، بالإضافة إلى إنشاء نظام التقاعد المسبق، والذهاب الطوعي. أما فيما يخص الأفراد الذين يطلبون العمل لأول مرة فقد اتخذت مجموعة من الإجراءات والبرامج التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-13): تطور برامج معالجة البطالة

1999			1998			1997			
التكلفة مليار د.ج	المستفيدين الدائمين	عدد المستفيدين	التكلفة مليار د.ج	المستفيدين الدائمين	عدد المستفيدين	التكلفة مليار د.ج	المستفيدين الدائمين	عدد المستفيدين	
2.431	68.323	157.567	1.316	72.212	152.943	2.312	86.157	181.225	ESIL ⁽¹⁾
3.923	47.819	128.641	2.523	34.589	83.842	1.179	20	86.093	TUP/HIMO ⁽²⁾
504	135	135	504	134.715	134.715	4.615	133.943	133.943	AIG ⁽³⁾
323	2.196	2.196	121	6.544	6.544	/	/	/	CPE ⁽⁴⁾
11.717	253.338	423.404	9.000	248.060	378.044	8.106	240.100	401.261	المجموع
31.87			27.82			27.62			الناتج الداخلي الخام (مليار د.ج)
46.250			36.282			33.761			تكلفة منصب الشغل
0.37			0.32			0.29			النفقات/الناتج الإجمالي الخام

المصدر: وزارة العمل والحماية الاجتماعية

- (1): الوظائف المأجورة بمبادرة محلية.
- (2): برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستخدام المكثف لليد العاملة.
- (3): نشاطات ذات المنفعة العامة.

(4): عقود ما قبل التشغيل.

يمكن تلخيص هذه البرامج كما يلي¹:

• **برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL):** ويتمثل هذا البرنامج في إنشاء وظائف من طرف الجماعات المحلية، ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا بان هذه الوظائف كانت في تناقص مستمر، وخاصة بالنسبة للدائمة منها، فقد انخفضت من 86.157 منصب سنة 1997 إلى 72.212 منصب سنة 1998، لتبلغ سنة 1999 حوالي 68.323 منصب. وهذا يعني عدم استقرار مناصب الشغل المحدثة إذ تمثل عقود الإدماج ذات المدى القصير (أقل من 06 أشهر) أكثر من 66% من عمليات الإدماج التي هي مؤقتة في حد ذاتها. ويفسر انخفاض مناصب العمل المحدثة عن طريق هذا البرنامج بانخفاض مستوى التمويل المخصص له لان هذه المناصب تمول مباشرة عن طريق النفقات العامة الموجهة للجماعات المحلية.

• **برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP/HUMO):** وانشأ هذا البرنامج سنة 1997، وهدفه إنشاء مناصب عمل مؤقتة تتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، موجهة أساسا إلى الشباب البطال الذين لهم مستوى تعليمي متوسط. ولقد ارتفع عدد المستفيدين من هذا البرنامج بشكل كبير خلال الفترة (1999/1997) كما يوضحه الجدول السابق إلا أن أغلبية هذه المناصب تبقى مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف الأجر المقدم مقابل هذه الوظائف.

• **برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG):** من بين أهم البرامج التي وضعت للتقليل من حدة البطالة والسماح للبطالين بالحصول على دخل مؤقت والاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي، برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة الذي أنشأ سنة 1994 وتكفلت بتطبيقه منذ سنة 1996 وكالة التنمية الاجتماعية (ADS). يدخل هذا البرنامج ضمن الشبكة الاجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام مساعدة الشباب الذين ليس لهم دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة مقابل الاستفادة من 2800 د.ج شهريا وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي. ولقد سمح هذا البرنامج الذي نظم على شكل ورشات عمل تحت إشراف البلديات، للقيام بأشغال الصيانة والخدمات الصحية والتعليمية وتجديد الأجهزة والتراث العقاري في الوسط الريفي والحضري، بإنشاء حوالي 403.658 منصب عمل مؤقت من سنة 1997 إلى غاية نهاية سنة 1999، بقيمة إجمالية تقدر بـ 14.695 مليار د.ج.

¹ - أمين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية" وآثارها على البطالة والتشغيل "حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (فرع التحليل الاقتصادي)، جامعة

• برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE): انشأ هذا البرنامج سنة 1998 وهو موجه لفائدة الشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لديهم مستوى تقني سامي على الأقل. من خلال هذا الجهاز يتم توظيف هذه الفئة من الشباب البطال في المؤسسات والإدارات، وتتكفل الخزينة العمومية بأجورهم لمدة سنة (شبه راتب يقدر بـ 6000 د.ج لأصحاب الشهادات الجامعية، و4500 د.ج بالنسبة للتقنيين الساميين)، وذلك إلى غاية تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية تسهل إدماجهم في الحياة العملية. من خلال الجدول السابق يتضح لنا بان عدد المناصب التي تم إنشائها في هذا الإطار قد انخفض بين سنتي 1998 إلى 1999، كما أن هذه المناصب تبقى ضئيلة جدا مقارنة بعدد المتخرجين.

كتقييم كلي لهذه البرامج خلال السنوات 1997 و1998 و1999، يتبين لنا بأنه قد استفاد من هذه البرامج أكثر من 400.000 شاب من مناصب عمل مؤقتة لفترة تتراوح بين 3 إلى 12 شهرا، كلفت الخزينة العمومية حوالي 8 مليار د.ج سنة 1997 و 9 مليار د.ج سنة 1998، وحوالي 11.7 مليار د.ج سنة 1999، وهذا ما يعادل 0.28 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1997، و0.32 % سنة 1998، و 0.37 % سنة 1999¹. ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه البرامج أنها تركز على المساعدة وتنمية روح الاتكال. وعليه فقد انشأ سنة 1997 بالموازاة مع البرامج السابقة جهاز جديد تسييره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) هدفه تنمية روح المبادرة لدى الشباب ودفعهم إلى إنشاء مؤسسات مصغرة تتماشى وأهداف الانتقال إلى اقتصاد السوق. يتضمن هذا البرنامج إنشاء مؤسسات مصغرة بمبادرة متعاملين شبان تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، يساهمون في تمويل مشروعهم بنسبة معينة حسب طبيعة المشروع، أما الجزء الباقي فتتكفل المساعدة المالية للدولة بتمويله وذلك حسب كلفة كل مشروع، وذلك بمنح قرض من الخزينة العمومية بدون فائدة، وكذا البنوك بمنح قروض بنسبة فائدة مخفضة. وتظهر حصيلة أربعة سنوات من تطبيق هذا البرنامج (1997/2000) أن 126.151 مشروعا قد حظي بموافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أصل 353.486 ملف، لم يستفد منها سوى 36.034 مشروعا من التمويل من طرف البنوك (أي حوالي 25 % فقط). إن أغلبية هذه المشاريع (حوالي 67 %) تمركزت في قطاع الخدمات والصناعة التقليدية، في حين أن القطاع الفلاحي الذي استفاد من تحفيزات خاصة لم يستفد سوى من 4.074 مشروعا (11.3 % فقط). أما من جانب التشغيل فقد أحدثت هذه المشاريع 102.158 منصب عمل خلال الأربعة سنوات المعنية².

¹ - على سبيل المقارنة فإنه تمثل نسبة النفقات العمومي الموجهة للتدخل في سوق العمل 0.38 % من إجمالي الناتج الإجمالي الخام في الوم.ا، و3 % في فرنسا، و5 % في أيرلندا، و5.5 % في الدانمرك.

² - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقرير ديسمبر 2000.

إن كل الدراسات التي أنجزت من طرف الهيئات الرسمية وغير الرسمية تجمع على ضئالة أعداد المستفيدين من هذه الإجراءات مقارنة باحتياجات التشغيل، بالإضافة إلى الطابع المؤقت لأغلبية مناصب الشغل المحدثة عن طريق هذه البرامج، وذلك راجع إلى ضعف الميزانية المخصصة لها، بالإضافة إلى ضعف الأجهزة القائمة على متابعة ومساعدة تطبيق هذه البرامج.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العائلي ظل الإنعاش الاقتصادي وأثرها على سوق الشغل (1999/2004).

لقد أدت سياسة الإنفاق العام التقشفية المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي إلى انخفاض في مستوى التشغيل، وذلك لأن الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو التخلص من عجز الموازنة العامة وكذا التخفيض من التضخم. ولقد نجحت هذه السياسة في تحقيق هذه الأهداف كما رأينا في المبحث السابق، بحيث تحسنت المؤشرات المالية للدولة وانخفض معدل التضخم انخفاضاً محسوساً. إن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 حيث كان متوسط سعر البرميل سنة 1998 (12.85 دولار) ليرتفع سنة 1999 إلى (18.03 دولار) ليبلغ سنة 2000 (28 دولاراً)، سمح للدولة تغيير سياستها الإنفاقية باتجاه التوسع.

2-1: سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (1999/2004)

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة ابتداء من سنة 1999 إلى غاية 2004، بحيث ارتفعت بنسبة 4.5 نقاط من الناتج الإجمالي خلال الفترة (1999/2003) تحت تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا التكفل بآثار الكوارث الطبيعية¹، ويمكن تتبع سياسة الإنفاق العام المتبعة من خلال دراسة تطور النفقات العامة و هيكلها حتى نتمكن من دراسة أهم الآثار التي أحدثتها، والجدول التالي يبين لنا تطور النفقات العامة وهيكلتها للفترة (1998/2004).

الجدول رقم (5-14): تطور النفقات العامة وهيكلتها للفترة (1998/2004). الوحدة: مليون دينار جزائري

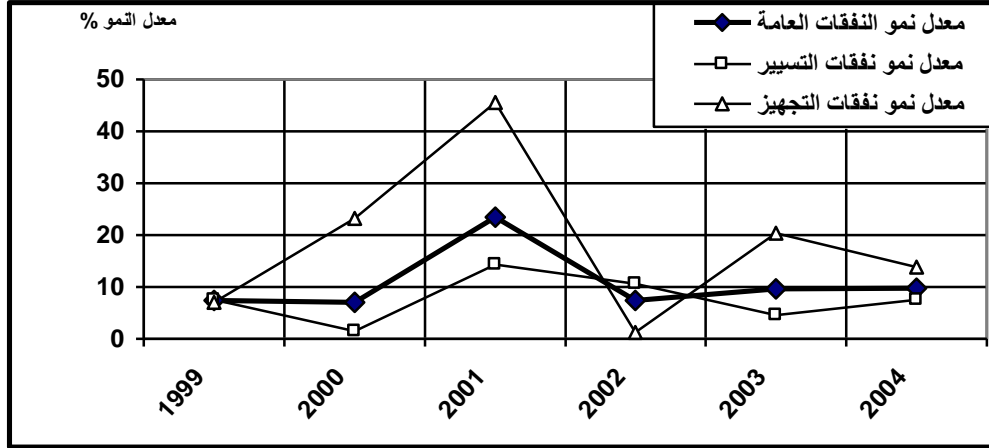
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات العامة	1022697	1098577	1176095	1452360	1560000	1711110	1877780
نمو النفقات العامة	/	% 7,42	% 7,06	% 23,49	% 7,41	% 9,69	% 9,74
نفقات التسيير	760322	817693	830085	948760	1050000	1097390	1179380
نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة	74,34	% 74,43	% 70,58	% 65,33	% 67,31	% 64,13	% 62,81
نمو نفقات التسيير	/	% 7,55	% 1,52	% 14,30	% 10,67	% 4,51	% 7,47
نفقات التجهيز	262375	280884	346010	503600	510000	613720	698400
نسبة نفقات التجهيز	% 25,66	% 25,57	% 29,42	% 34,67	% 32,69	% 35,87	% 37,19

¹ - محمد لكباسي، التطورات الاقتصادية والتجارية في الجزائر 2003، مجلة المدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر أكتوبر 2004، ص: 07.

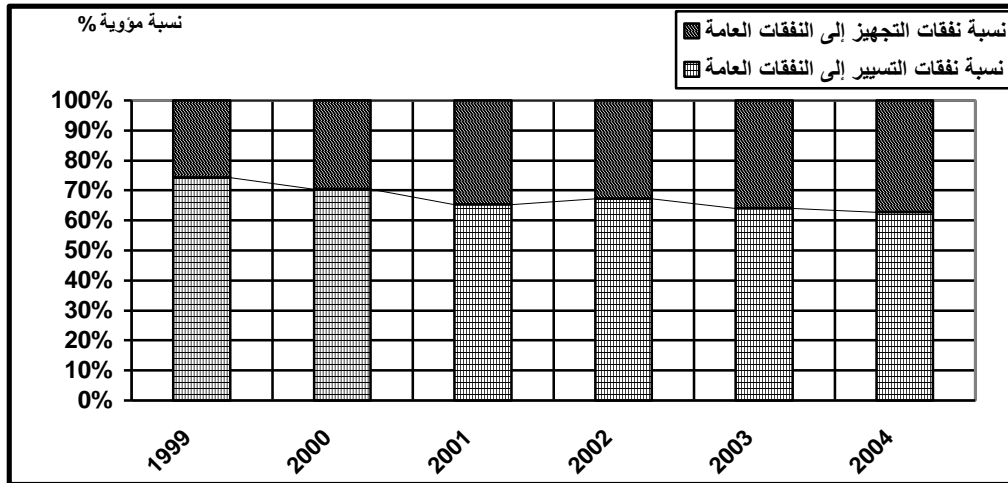
							إلى النفقات العامة
% 13,80	% 20,34	% 1,27	% 45,54	% 23,19	% 7,05	/	نمو نفقات التجهيز

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (11)

يمكن تمثيل أهم التغيرات الحاصلة في النفقات العامة وهيكلتها من خلال التمثيلين البيانيين التاليين، والذان يوضحان تطور معدل نمو النفقات العامة بقسميها (التسيير، التجهيز)، وكذا تطور نسبة كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى مجموع النفقات العامة.



الشكل رقم (5-7): تطور النفقات العامة ونفقات التسيير والتجهيز (2004/1999)



الشكل رقم (5-8): تطور هيكل النفقات العامة للفترة (2004/1999)

من خلال الشكلين السابقين يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات الخاصة بسياسة الإنفاق العام في هذه الفترة والتي نوجزها في ما يلي:

- معدلات نمو النفقات العامة كلها موجبة، وهذا ما يعني أن النفقات العامة كانت في تزايد مستمر خلال هذه الفترة.

- ارتفاع كبير للنفقات العامة ابتداء من سنة 1999 وخاصة بالنسبة لنفقات التجهيز، حيث وصل معدل نموها سنة 2001 إلى 45.54 % وهو أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة، وذلك راجع إلى تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار د.ج، و الذي تم سحبه من الخزينة العامة بعد النتائج الحسنة التي سجلت في السنتين السابقتين نتيجة ارتفاع أسعار البترول.
- عودة الاهتمام بنفقات التجهيز وهذا ما يوضحه الشكل (5-8)، بحيث انتقلت نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة من 25.66 % سنة 1998 إلى 37.19 % سنة 2004، وهذا ما يدل على مجهود الدولة في سبيل ترشيد نفقاتها بتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري المنتج بدلا من توزيعها على القطاعات غير المنتجة. عكس فترة التعديل الهيكلي بحيث لم تعطى أهمية كبيرة لنفقات التجهيز.
- يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير للنفقات العامة في هذه الفترة مقارنة بفترة التعديل الهيكلي إلى الفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية، والذي خصص له صندوق خاص يدعى "صندوق ضبط الموارد" وظيفته الأساسية هي تجميع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع سعر البترول عن السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية.
- الاعتماد على سياسة البرامج بالنسبة إلى نفقات التجهيز (برنامج الإنعاش الاقتصادي)، وذلك من أجل تحديد الأهداف المرجوة منه، بالإضافة إلى تسهيل عملية تقييم هذه البرامج.
- يمكن ملاحظة أن السبب الرئيسي في الارتفاع الكبير للنفقات العامة في هذه الفترة هو اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)، وترتب على ذلك أن معدلات نمو نفقات التجهيز أكبر من معدلات نمو نفقات التسيير بكثير.

من التحليل السابق، نستنتج أن سياسة الإنفاق العام لهذه الفترة كانت توسعية، وذلك من أجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، وذلك بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية. وبطبيعة الحال فإن لكل سياسة اقتصادية آثار تحدثها على الاقتصاد وذلك حسب نوع هذه النفقات وحسب حجمها. و لقد كان من أهم الأهداف المسطرة لسياسة الإنفاق العام في هذه الفترة الرفع من مستوى التشغيل و تقليص حجم البطالة التي بلغت أرقاما قياسية خاصة سنة 2000 أين بلغت 28.89 %. وهذا ما يفسر اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004/2001) كسياسة انفاقية بغرض تحفيز النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل جديدة.

2-2: تطور نفقات التسيير وانعكاسها على سوق الشغل

تبقى نفقات التسيير المستهلك الأول لموارد الميزانية، حيث مثلت ما بين 60 % إلى 70 % من النفقات العامة رغم انخفاض نسبتها في السنوات الأخيرة وخاصة ابتداء من سنة 2001 حيث ارتفعت نسبة نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير. لقد انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة من 74.43 % سنة 1999 إلى 62.81 % سنة 2004، وهو انخفاض مهم يقدر

بـ15.62%. وهذا لا يعني بأن نفقات التسيير قد انخفضت بل كانت في تزايد مستمر وهذا ما يفسره معدل النمو الموجب لهذه النفقات. و يمكن تتبع تطور هيكل نفقات التسيير لمعرفة أهم الآثار الناتجة عنها من خلال الجدول التالي الذي يمثل تطور هيكل نفقات التسيير للفترة (2004/1999).

الجدول رقم (5-15): تطور هيكل نفقات التسيير للفترة (2004/1999). الوحدة: مليار د.ج.

النفقات	1999	2000	2001	2002	2003	2004 *
السنوات						
نفقات التسيير	774,7	856,2	963,2	1097,7	1199	1279
أجور الموظفين	286,2	289,6	324	346,2	379	448
نسبة أجور الموظفين إلى نفقات التسيير %	36,94	33,82	33,64	31,54	31,61	35,03
تحويلات جارية	248,7	292	391,4	471,9	537	480
نسبة التحويلات الجارية إلى نفقات التسيير %	32,10	34,10	40,64	42,99	44,79	37,53
منح المجاهدين	59,9	57,7	54,4	73,9	108	70
نسبة منح المجاهدين إلى نفقات التسيير %	7,73	6,74	5,65	6,73	9,01	5,47
مواد ولوازم	53,6	54,6	46,3	68,5	58,8	73
نسبة المواد واللوازم إلى نفقات التسيير %	6,92	6,38	4,81	6,24	4,90	5,71
فوائد الدين العمومي	126,4	162,3	147,5	137,2	118,2	108
نسبة فوائد الدين العمومي إلى نفقات التسيير %	16,32	18,96	15,31	12,50	9,86	8,44

المصدر: تقرير حول الوضعية المالية والنقدية للجزائر 2003، بنك الجزائر، ص: 46.

* تقديرات صندوق النقد الدولي، فيفري، 2005

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن نسبة أجور الموظفين إلى نفقات التسيير لم تتغير كثيرا فهي محصورة ما بين 31% إلى 36% وذلك حسب حجم نفقات التسيير، وهذا ما يدل على مواصلة الحكومة لسياسة الأجور الحازمة والتي بدأ العمل بها ابتداء من بدأ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وذلك لعدم إنتاجية هذه النفقات في الأجل القصير كما رأينا في المبحث الثاني من الفصل الرابع. إن نسبة الأجور إلى نفقات التسيير لا تعطينا فكرة واضحة عن سياسة الأجور المتبعة، والمؤشر الذي يعطينا فكرة واضحة عن سياسة الأجور المتبعة هو معدل نمو الأجور مقارنة بمعدل نمو نفقات التسيير وهذا ما سنراه لاحقا.

أما بالنسبة إلى نسبة التحويلات الجارية إلى نفقات التسيير فلقد شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث كانت تمثل 32.10% سنة 1999 لتنتقل إلى 44.79% سنة 2003، وهذا الارتفاع راجع إلى العامل الديمغرافي الذي أثر على ميزانيات القطاعات الاجتماعية والتربوية، بالإضافة إلى توسع حجم النشاط الاجتماعي تجاه بعض الفئات المحرومة. بالإضافة إلى تعزيز شبكة الضمان الاجتماعي التي شرع فيها ابتداء من سنة 1998 بتخصيص مبلغ 13.4 مليار د.ج لهذا العنوان¹.

¹ - مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 (الجزء الأول)، وزارة المالية، سبتمبر 1999، ص: 5.

والأمر الملاحظ كذلك من الجدول السابق هو ارتفاع نسبة فوائد الديون سنة 2000 والذي بلغ حوالي 19 % تقريبا، وذلك يندرج ضمن مجهود الحكومة للتخفيف من حجم الاستدانة ، إلا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض بعد سنة 2000 وذلك راجع إلى انخفاض حجم هذه الفوائد، بالإضافة إلى ارتفاع حجم نفقات التسيير.

لدراسة مدى تأثير ميزانية التسيير على سوق الشغل (خلق وظائف جديدة)، يجب تحليل تطور كل من نفقات التسيير وعلاقتها بنفقات الأجور، بالإضافة إلى الأجر الأدنى الوطني المضمون (S.M.N.G). والجدول التالي يبين لنا تطور كل من معدل نمو نفقات التسيير و معدل نمو نفقات الأجور، بالإضافة إلى الأجر الأدنى الوطني المضمون.

الجدول رقم (5-16): تطور نمو نفقات التسيير والأجور وعلاقتها بالأجر الأدنى المضمون للفترة (2004/1999)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات النفقات (1)
1279	1199	1097,7	963,2	856,2	774,7	نفقات التسيير
% 6,67	% 9,23	% 13,96	% 12,50	% 10,52		معدل نمو نفقات التسيير
448	379	346,2	324	289,6	286,2	أجور الموظفين
% 18,21	% 9,47	% 6,85	% 11,88	% 1,19		معدل نمو نفقات أجور الموظفين
10000	8000	8000	8000	6000	6000	الأجر الأدنى الوطني المضمون (د.ج) (2)

المصدر: (1): اعتمادا على الجدول رقم (5-15).

(2): Ministère du Travail, de la Protection sociale et de la Formation Professionnelle.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن معدل نمو أجور الموظفين قد ارتفع بشكل ملحوظ سنة 2001 بحيث بلغ 11.88 % بعدما كان لا يتجاوز 1.19 % سنة 2000، وذلك راجع أساسا إلى رفع الأجر الأدنى الوطني المضمون من 6000 د.ج سنة 2000 إلى 8000 د.ج سنة 2001، ثم ليرتفع إلى 10000 د.ج سنة 2004. مما أدى إلى ارتفاع أجور عمال القطاع الحكومي بشكل عام، وبذلك نستنتج بأن هذا الارتفاع الشديد لنفقات أجور الموظفين كان بسبب ارتفاع الأجور في هذا القطاع بالدرجة الأولى، وليس لسبب الزيادة في حجم اليد العاملة في هذا القطاع. وبعد سنة 2001 نلاحظ ارتفاع معدل نمو نفقات الأجور رغم ثبات الأجر الأدنى الوطني المضمون (استقرار الأجور)، وهذا ما يدل على أن هذا الارتفاع كان مقرونا بارتفاع حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي. و لمعرفة ما إذا كان حقيقة هذا الارتفاع في نفقات أجور الموظفين ناتج عن زيادة حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي نقوم بدراسة تطور اليد العاملة في القطاع الحكومي لهذه الفترة ونموها، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-17): تطور حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي ومعدل نموها للفترة (2004/1999) الوحدة: بالملايين

2004	2003	2002	2001	2000	1999	عدد العاملين السنوات
6,242	5,741	5,462	5,198	4,977	4,898	حجم اليد العاملة الإجمالي
% 8,727	% 5,108	% 5,079	% 4,440	% 1,613	/	معدل نمو اليد العاملة

1,681	1,546	1,503	1,456	1,44	1,42	اليد العاملة في القطاع الحكومي
% 26,930	% 26,929	% 27,517	% 28,011	% 28,933	% 28,991	نسبة العمال في القطاع الحكومي إلى العدد الإجمالي للعاملين
% 8,73	% 2,861	% 3,228	% 1,111	% 1,408	/	معدل نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (16).

يمكن استنتاج مجموعة من النتائج من خلال الجدول أعلاه والتي نوجزها فيما يلي:

- معدل نمو اليد العاملة الإجمالي أكبر من معدل نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي ، وهذا ما يدل على تراجع الدولة عن توفير مناصب العمل وترك هذه المهمة للقطاعات الأخرى المنتجة.
- انخفاض نسبة اليد العاملة في القطاع الحكومي إلى حجم اليد العاملة الإجمالي، حيث بلغت سنة 1999 (28.99%) لتتخفف إلى (26.93%) سنة 2004، وهذا ما يدل كذلك على انتعاش القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة والخدمات في توفير مناصب العمل.
- ارتفاع معدل نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي وخاصة بعد 2001، حيث بلغ سنة 2002 (3.228%) ليرتفع إلى (8.73%) إلا أن هذا الارتفاع في معدل نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي تبقى أقل من معدل نمو اليد العاملة الإجمالي. كما يدرج ضمن حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي الأفراد المستفيدين من البرامج الموضوعة للتخفيف من حجم البطالة، كالوظائف المأجورة بمبادرة محلية، وكذا برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية، وحتى مناصب العمل المفتوحة ضمن برنامج عقود ما قبل التشغيل والتي سنتطرق إليها لاحقا ، وهذا ما يجعل هذه المناصب غير مستقرة، بالإضافة إلى ضعف الأجور المتحصل عليه عن طريق هذه البرامج.

تواجه الحكومة خيارين فيما يخص تسيير اليد العاملة في القطاع الحكومي، إما زيادة حجم اليد العاملة في هذا القطاع والحفاظ على مستوى الأجور وبالتالي التخفيض من حجم البطالة، أو الرضوخ إلى النقابات العمالية بشأن الرفع من الأجور وهذا ما يقلص من عدد المناصب المنشأة في هذا القطاع. وتواجه الحكومة هذان الخياران لثبات نسبة أجور الموظفين من إجمالي نفقات التسيير والمحصورة بين (31% إلى 36%) والموضحة في الجدول رقم (5-15). ولمعرفة السياسة المتبعة من طرف الحكومة بشأن تسيير القطاع الحكومي خلال فترة الدراسة (1999/2004)، نقوم بمقارنة نمو اليد العاملة في هذا القطاع و نمو الأجر المتوسط في هذا القطاع وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-18): مقارنة نمو الأجر الشهري المتوسط بنمو اليد العاملة في قطاع الوظيف العمومي للفترة (1999/2004)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	
448	379	346,2	324	289,6	286,2	أجور الموظفين(مليار د.ج)
1,681	1,546	1,503	1,456	1,44	1,42	اليد العاملة في القطاع الحكومي
22209,454	20429,064	19194,943	18543,956	16759,26	16795,77	الأجر الشهري المتوسط ¹ (د.ج)

¹ - تم حسابه بقسمة أجور الموظفين على عدد العمال في هذا القطاع، ثم قسمناه على 12 وذلك لإيجاد المتوسط الشهري.

معدل نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي	/	1,408 %	1,111 %	3,228 %	2,861 %	8,73 %
معدل نمو الأجر الشهري المتوسط (%)	/	-0,217 %	10,649 %	3,511 %	6,429 %	8,715 %

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (5-30) و الجدول (5-32).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن سياسة الحكومة اتجاه التوظيف في القطاع الحكومي، كانت تعمل على محورين الرفع من حجم اليد العاملة في هذا القطاع بالموازاة مع الرفع من الأجور، وذلك استجابة إلى ضغط النقابات العمالية وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعمال من جراء ارتفاع الأسعار. إن الشيء الملاحظ من خلال الجدول السابق الارتفاع الشديد لمعدل نمو الأجر الشهري المتوسط سنة 2001 وذلك راجع إلى الرفع من الأجر الأدنى الوطني المضمون (S.M.N.G)، ومن خلال مقارنة معدل نمو اليد العاملة في هذا القطاع مع معدل نمو الأجر الشهري المتوسط، يتضح لنا بأن الحكومة قد أعطت أهمية أكبر للرفع من الأجور على حساب الرفع من اليد العاملة في هذا القطاع، وذلك لأن معدل نمو الأجر الشهري المتوسط أكبر من معدل نمو اليد العاملة. فلقد ارتفع حجم اليد العاملة خلال هذه الفترة بـ 18.37 % في حين ارتفع الأجر المتوسط الشهري خلال نفس الفترة بـ 32.23 %، وهذا لدليل واضح على توجه الحكومة للرفع من الأجور لتحسين الوضعية الاجتماعية للعمال في هذا القطاع من أجل تحفيز العمال بغرض زيادة إنتاجية هذا القطاع. والأمر الملاحظ كذلك هو الفارق الكبير بين الأجر الأدنى الوطني المضمون (S.M.N.G) مع الأجر المتوسط الشهري بحيث يفوق هذا الأخير ضعف الأجر الأدنى الوطني المضمون، وهذا ما يدل على الفارق الكبير بين الأجور في نفس القطاع (قطاع التوظيف الحكومي). إن هذه الوضعية تؤدي إلى الاحتجاج المستمر من طرف بعض العمال للرفع من أجورهم وذلك استنادا إلى بعض الموظفين الذين يتقاضون أجورا مرتفعة نسبيا مقارنة بهؤلاء الموظفين.

يوجد عامل آخر يحد من توسع الحكومة في حجم نفقات أجور الموظفين، وهو نسبة أجور الموظفين إلى الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في الجزائر 11.2 % سنة 1996. وهذه النسبة تقل قليلا عن النسبة السائدة في كل من المغرب وتونس والبالغة 11.5 %. ولكنها ما زالت أعلى بكثير من نسبة 5 % السائدة في بعض دول شرق آسيا النامية مثل تايلندا والفلبين¹. ولقد بدأت هذه النسبة في الجزائر في التراجع ابتداء من سنة 1999، وذلك لارتفاع الإنتاج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-19): تطور نسبة نفقات أجور الموظفين إلى الإنتاج المحلي الإجمالي. (2003/1999). الوحدة: مليون د.ج

2003	2002	2001	2000	1999	
379	346,2	324	289,6	286,2	نفقات أجور الموظفين
4711028,2	4038600,9	3788568,3	3698683,7	2825227,6	الإنتاج المحلي الإجمالي

نسبة نفقات الأجور/ الإنتاج المحلي الإجمالي	% 10,13	% 7,83	% 8,55	% 8,57	% 8,04
--	---------	--------	--------	--------	--------

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (5-15) و الملحق (4).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن نسبة نفقات أجور الموظفين قد انخفضت، وخاصة سنة 2000 وهذا راجع إلى النمو الكبير الذي شهده الإنتاج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع سعر البترول، لتستقر هذه النسبة ابتداء من سنة 2001 في حدود 8 % وتبقى هذه النسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة ببعض دول شرق آسيا النامية كما رأينا من قبل. كما أن عدم استقرار نمو الإنتاج المحلي الإجمالي والخاضع أساسا إلى تغيرات أسعار البترول يجعل من الصعوبة بما كان بأن تعمل الحكومة على رفع حجم أجور الموظفين بنفس نسبة نمو الإنتاج المحلي الإجمالي. فحتى تتمكن الحكومة من رفع حجم أجور الموظفين وبالتالي الرفع من حجم اليد العاملة في هذا القطاع وجب عليها الرفع من إنتاجية نفقات الأجور ونفقات التسيير بصفة عامة حتى تساهم في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، والذي على أساسه يمكن التوسع في خلق مناصب عمل جديدة في القطاع الحكومي.

أما فيما يخص برامج التخفيف من البطالة (أجهزة الشغل) التي أنشئت منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية فقد استمرت بعد سنة 1999، حيث ارتفع عدد مناصب العمل التي أنشئت في إطار هذه الأجهزة (حسب المعطيات التي قدمتها وزارة التضامن والشغل) إلى 380195 منصب عمل خلال سنة 2002، مقابل 366950 منصب عمل سنة 2001، وتتوزع هذه المناصب كما يلي:

- **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL):** ارتفع عدد الوظائف في هذا الجهاز إلى 151495 وظيفة سنة 2002، بما يعادل 72961 وظيفة دائمة (أي بنسبة 48.16 %)، كما سجلت الوظائف التي أنشئت في إطار هذا الجهاز تراجعا بنسبة 15 % مقارنة بسنة 2001، ولقد خصصت ميزانية لهذا البرنامج بمبلغ 2.27 مليار د.ج خلال سنة 2002. وتتوزع هذه الوظائف كما يلي: 45 % في قطاع الخدمات، 25 % في الإدارة، 30 % في باقي القطاعات. وعلى الرغم من كون هذا الجهاز يمنح أجرا ضئيلا (2500 د.ج شهريا) إلا أنه يستقطب اهتمام البطالين من الشباب، وهذا ما يدل على قلة فرص العمل المتاحة لهؤلاء الشباب.
- **برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG):** سمح هذا الجهاز بتشغيل 167000 شخص سنة 2002 بزيادة عن سنة 2001 قدرها 18.4 %، وفي سنة 2002 تجلّى النشاط الاجتماعي للدولة الموجه لفئة السكان المتضررين، التكفل في إطار الشبكة الاجتماعية بـ 600.000 شخص. وقد بلغ عدد المستفيدين من الشبكة الاجتماعية 1.003.000 شخص خصص لهم مبلغ 11.4 مليار د.ج.
- **الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP/HUMO):** تبرز المعطيات المتوفرة عن هذا البرنامج، بالنسبة لسنة 2002، أنه تم إنشاء ما يقارب 7638

منصب عمل، بزيادة قدرها 34 % مقارنة بسنة 2001، ولقد ارتفع المبلغ المخصص لهذا البرنامج بأزيد من الضعف، حيث انتقل من 1.03 مليار د.ج سنة 2001 إلى 2.85 مليار د.ج سنة 2002.

- **برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):** سمح هذا البرنامج بتوظيف 1855 حائز شهادة، من بينهم 822 متخرجا من الجامعة و 1033 تقنيا ساميا، ولقد سجل هذا البرنامج انخفاضا في عدد الوظائف سنة 2002 بنسبة 46 %، على الرغم من الطلب المتزايد باستمرار. كما انخفضت الميزانية المخصصة لهذا البرنامج بشكل محسوس، حيث انتقلت من 890 مليون د.ج سنة 2001 إلى 119 مليون د.ج سنة 2002.

كخلاصة عامة على مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على اليد العاملة في القطاع الحكومي خلال هذه الفترة (2004/1999)، هو عودة الاهتمام بالتوظيف في القطاع الحكومي عكس فترة التعديل الهيكلي أين كان معدل نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي في تناقص مستمر، وذلك نتيجة سياسة الأجور المتشددة المتبعة خلال تلك الفترة، أما سياسة الأجور المتبعة خلال الفترة (2004/1999) فقد أصبحت توسعية نوعا ما، وهذا ما يوضحه الرفع من الأجر الأدنى الوطني المضمون، مما أدى إلى ارتفاع الأجر المتوسط في هذا القطاع، بالإضافة إلى التوسع في فتح مناصب العمل في هذا القطاع وذلك تلبية للنقص الحاصل في الخدمة المدنية. إن المناصب التي تم فتحها ليست كلها دائمة نظرا لارتفاع عدد المناصب المنشأة في إطار برامج التخفيف من البطالة والتي أغلبها مناصب مؤقتة بالإضافة إلى ضعف الأجر المقدم مقابل هذه الوظائف. وهذا التوسع كان أساسا نتيجة انتعاش الإيرادات العامة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما يؤكد مدى تبعية سياسة الإنفاق العام إلى الظروف الاقتصادية الخارجية (تغيرات أسعار البترول)، وهذا هو السبب الرئيسي لعزوف الحكومة عن فتح مناصب الشغل في قطاع الوظيف الحكومي بشكل كبير، أو بشكل يتناسب مع حجم الطلب على هذه الوظائف بسبب الأعداد الكبيرة التي تتخرج من الجامعات الجزائرية. كما يجب الاعتماد في تمويل نفقات أجور الموظفين على الإيرادات الدائمة والمتمثلة أساسا في الإيرادات الضريبية، وكذا الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية ولكن في حدود السعر المرجعي المحدد في قانون المالية، وذلك حتى لا تتضخم نفقات الأجور بشكل يجعلها تتأثر بتغيرات أسعار البترول كما حدث في الثمانينات على اثر الأزمة البترولية (1986)، مما اضطر الحكومة إلى تقليص هذه النفقات، وبالتالي التخفيض من حجم اليد العاملة في هذا القطاع.

2-3: تطور نفقات التجهيز وانعكاسها على سوق الشغل (دراسة برنامج الإنعاش الاقتصادي)

لقد تميزت نفقات التجهيز بارتفاع مهم ابتداء من سنة 1999. فلقد بلغ معدل نموها 7.05 % سنة 1999، بعدما كان نموها في انخفاض مستمر خلال فترة التعديل الهيكلي وذلك راجع إلى إلغاء صندوق تطهير المؤسسات العمومية. كما شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2001 والمقدر بـ 45.54%¹ وذلك راجع إلى تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، والذي خصص له مبلغ 525 مليار د.ج تم سحبها من الخزينة العامة بعد تسجيل النتائج الحسنة في المالية العامة خلال السنتين السابقتين. إن مدة هذا البرنامج أربعة سنوات (2004/2001)، والذي يستند إلى النظرية الكنزوية، و التي ترى بأن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى الرفع من الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والرفع من الإنتاج والتشغيل. سوف نقتصر في دراسة أثر نفقات التجهيز على سوق الشغل على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي باعتباره سياسة انفاقية تعمل على تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات التي تولد القيمة المضافة ومناصب الشغل².

2-3-1: ظروف وأسباب تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

هناك مجموعة من الظروف والأسباب التي أدت بالحكومة إلى اتخاذ قرار تبني برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ويمكن تقسيم هذه الظروف والأسباب إلى ظروف اقتصادية ومالية، و ظروف اجتماعية. والتي سنتطرق إليها باختصار.

1- الظروف الاقتصادية والمالية لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

لقد أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1998/1994) والمتميز بالسياسة الاقتصادية الانكماشية إلى التأثير على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية، والجدول التالي يبين لنا تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (2000/1999).

الجدول رقم (5-20): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة (2000/1999).

2000	1999	المؤشرات الاقتصادية
		السنوات
0.3	2.6	معدل التضخم (%)
400	-11.2	رصيد الميزانية العامة (مليار د.ج)
25.261	28.315	حجم المديونية (مليار دولار أمريكي)
11.9	4.4	احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي)
7.57	-2.38	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)
28	18,03	سعر البرميل من البترول (دولار أمريكي)
2.2	3.2	معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي PIB خارج قطاع المحروقات (%)

¹ - هذه النسبة مأخوذة من الجدول رقم (5-14) من هذه المذكرة.

² - مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، جوان 2002، ص: 142.

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، بحيث انخفض معدل التضخم إلى 0.3 % سنة 2000 وهو تحسن كبير في معدل التضخم الذي كان يشهد معدلات قياسية خلال التسعينات حيث بلغ سنة 1994 (29 %) والذي بدأ في الانخفاض من خلال تطبيق السياسة الاقتصادية الانكماشية خلال فترة التعديل الهيكلي. كما نلاحظ تحسن ملحوظ في رصيد الميزانية العامة الذي كان في حالة عجز سنة 1999 ثم تحول إلى فائض سنة 2000، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه السنة. أما فيما يخص حجم المديونية فقد انخفض سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 بنسبة 10.78 %، كما ارتفع احتياطي الصرف بنسبة كبيرة بلغت 170.45 % وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول الذي ارتفع كذلك بنسبة 55.29 % سنة 2000، كما تحسن رصيد ميزان المدفوعات بعدما كان في حالة عجز سنة 1999 إلى فائض سنة 2000. وذلك راجع كذلك إلى نفس السبب السابق. أما فيما يخص معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات فقد انخفض سنة 2000.

إن تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة المالية العامة التي أصبحت تنعم بفائض، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. جعل الحكومة تفكر في دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج إنفاقي يعمل على حفز النمو الاقتصادي المنخفض، بالإضافة إلى خلق مناصب عمل في القطاعات الإنتاجية.

ب- الظروف الاجتماعية لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الانكماشى أدى إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، لكنه أدى كذلك إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية، وذلك بارتفاع معدل البطالة وزيادة معدلات الفقر والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة للفترة (2000/1998).

الجدول رقم (5-21): تطور معدل البطالة (2000/1998).

2000	1999	1998	
% 28.89	% 28.71	% 28.02	معدل البطالة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع في معدل البطالة حيث بلغ أقصاه 2000 بمعدل 28.89 %، وذلك راجع إلى سياسة التشغيل المعتمدة خلال فترة التعديل الهيكلي كما رأينا في المبحث السابق، حيث انسحبت الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وترك هذه المهمة للقطاع الخاص باعتباره القطاع الذي بإمكانه خلق القيمة المضافة وخلق مناصب العمل. و حسب مؤشرات البطالة فإن هذا القطاع لم يستطع التكفل بهذه المهمة، كما أن ارتفاع معدل البطالة أدى إلى ارتفاع مؤشر الفقر، بحيث من أسباب ارتفاع عدد الفقراء هو ضعف القدرة الشرائية للأفراد، والتي بدورها مرتبطة بالعمل يمكن تتبع تطور مؤشر الفقر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-22): تطور مؤشر الفقر في الجزائر (1988-1995-2000)

2000	1995	1988	
19751	14827	2791	عتبة الفقر (د.ج سنويا للفرد)
12.1	14.1	8.1	معدل الفقر (%)
3.719.000	3.986.000	1.885.000	أعداد الفقراء

Source : commissariat à la planification et la prospective, la pauvreté en algerie (2000), septembre 2004,p : 13.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع أعداد الفقراء سنة 1995 مقارنة بسنة 1988، وذلك راجع إلى السياسات الاقتصادية المطبقة منذ سنة 1989 والمبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي أدت إلى ارتفاع معدل الفقر الذي انتقل من 8.1 % سنة 1988 إلى 14.1 % سنة 1995 حيث ارتفع المعدل بنسبة (74.07 %). وعلاوة على ذلك نلاحظ ارتفاعا في عتبة الفقر ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار مما أدى إلى ارتفاع عتبة الفقر الاسمية، أما 2000 فقد تميزت بانخفاض معدل الفقر ولكن بنسبة ضعيفة والمقدرة بـ (14.1 %)، وهذا ما يوضحه عدد الفقراء 2000 والذي يبقى مرتفع جدا يجب التخفيض منه.

لقد دفعت البطالة العالية والتوترات الاجتماعية المتزايدة، بالإضافة إلى الضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ 1999 لتخفيف الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحكومة إلى تليين موقفها المالي المتشدد. فقد بدأت الحكومة في أبريل 2000 بتطبيق برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة (2004/2000) مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الكلي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد حوّلت الزيادة في الإنفاق الحكومي نسبة 9.9 % من الفائض المالي في الإنتاج المحلي الإجمالي 2000 إلى عجز في إجمالي الإنتاج الإجمالي 3سلبته % سنة 2002، مما يعكس إنفاقا أكبر ولكنه يعكس أيضا انخفاضا في العائدات البترولية 2001 و2002¹.

2-3-2: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (P.S.R.E) و آثاره المتوقعة.

يستند برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى النظرية الكنزيرية المتعلقة بالطلب الكلي الفعال، والتي تنص على أنه في حالة الركود وارتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل والتقليص من حجم البطالة. لهذه الأسباب، شمل هذا الدعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل.

أ - محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

¹ - الجزائر، تونس، المغرب، التقدم في مجال التنمية، من موقع: <http://www.albankaldawli.org/> انتقاء الدكتور محمد راتول، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004، ص: 269.

يغطي هذا البرنامج خمسة مجالات رئيسية باستثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 525 مليار د.ج، أي حوالي 7.5 مليار دولار أمريكي، وتتوزع على هذه المجالات كما يلي:

الجدول رقم (5-23): توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب مجالات الاستثمار (2004/2001)

الهيكلية	ترخيصات البرنامج (مليار دينار جزائري)	
08.95 %	47	- دعم الإصلاحات
12.38 %	65	- الفلاحة والصيد
21.52 %	113	- التنمية المحلية
40.00 %	210	- الأشغال الكبرى
17.14 %	90	- الموارد البشرية
100 %	525	- المجموع

المصدر: مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل، المجلس الوطني للاقتصاد (CNES)، ص: 142.

إن معطيات الجدول السابق دليل واضح على اختيار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي القطاعات الإنتاجية التي تركز أساسا على التنمية المحلية والعالم الريفي، حيث استحوذت قطاعات الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحة والصيد لوحدها استثمارات تصل قيمتها إلى 388 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 74 % تقريبا من إجمالي الغلاف المالي. وقد خصص باقي تراخيص البرنامج أي قيمة 237 مليار دينار جزائري أي بنسبة 26 %، للقطاعات الموجهة لدعم الإصلاحات وتهيئة الموارد البشرية. كما يلاحظ من الجدول السابق بأن أكبر نسبة من البرنامج (40 %) خصصت للأشغال الكبرى وذلك لتدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة جمود الاستثمارات العمومية، وخاصة في الهياكل القاعدية خلال فترة التعديل الهيكلي. كما أن إنعاش هذا القطاع يوفر مناصب شغل في المدى القصير، ويعمل على توفير البنية التحتية الملائمة لنهوض القطاع الخاص وإنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية. كما يلاحظ ضعف حصة قطاع الفلاحة والصيد والمقدرة بنسبة (12.38 %) ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A) سنة 2000. ولقد وزعت هذه الترخيصات على مدى أربعة سنوات (2004/2001)، والجدول التالي يوضح لنا ترخيصات البرنامج على مدى هذه الفترة.

الجدول رقم (5-24): توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب السنوات و مجالات الاستثمار (2004/2001).

نسبة السطر	المجموع	2004	2003	2002	2001	
8,57 %	45.0	/	/	15.0	30.0	- دعم الإصلاحات

65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	- الفلاحة والصيد
240.2	6.5	53.1	72.8	71.8	- التنمية المحلية والبشرية
210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	- الأشغال الكبرى
525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	- المجموع
%100	%3,90	%21,70	%35,41	%39,12	نسبة العمود

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNE)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2004

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن اعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد قسمت على أربعة سنوات، إلا أن أكبر نسبة من هذه الاعتمادات كانت خلال سنتي 2001 و 2002 بنسبة (39.12%) و (35.41%) على التوالي، لتتخفف سنة 2003 إلى 21.70% لتبلغ أقل نسبة لها سنة 2004 وذلك بنسبة 3.90%. كما يمكن إعطاء بعض التفاصيل فيما يخص مجالات الاستثمارات التي تم اعتمادها في هذا البرنامج كما يلي¹:

• **دعم الإصلاحات:** لقد خصص لهذا المجال نسبة 8.57% من مجموع اعتمادات البرنامج، والتي تم تقسيمها على سنتي 2001 و 2002 ثم توقف تدعيم هذا المجال خلال سنتي 2003 و 2004، والتي تمس ما يلي:

1. تحديث وتطوير الإدارة الضريبية: والذي خصص له مبلغ 20 مليار د.ج، والتي تمثل نسبة 44.44% من مجموع اعتمادات دعم الإصلاحات وفي نفس الوقت تمثل أكبر نسبة في هذا المجال.
2. تهيئة المناطق الصناعية: والذي خصص له مبلغ 2 مليار د.ج ويشمل هذا المجال إعادة تهيئة بعض المناطق الصناعية التي لا تتوفر فيها الظروف الملائمة لنشاط المؤسسات الوطنية سواء الخاصة أو العامة.
3. الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية: وخصص له كذلك مبلغ 2 مليار د.ج، و انشأ هذا الصندوق بغرض تنظيم وترقية المنافسة بين المؤسسات الصناعية، وذلك بغرض حماية بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية الناشئة من المنافسة القوية التي تتلقاها من المؤسسات الأجنبية.

• **الفلاحة والصيد:** خصص لهذا المجال نسبة 12.46% من مجموع اعتمادات البرنامج، وينقسم هذا المجال إلى قسمين رئيسيين وهما الفلاحة و الصيد البحري ولقد كانت النسبة الكبيرة لمجال الفلاحة على حساب الصيد البحري وذلك بنسبة 85.47% من اعتمادات هذا المجال،

¹ - ملف حول برنامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2004"، ص:23. مأخوذ من الإنترنت على الموقع التالي:

ويتضمن مجال الفلاحة (حماية السهول والأراضي المعرضة لخطر الانجراف، حماية المناطق السهبية من التصحر، دعم إنتاج الحبوب والحبوب، توسيع نسبة الأراضي المسقية ودعم تطوير منتجات المؤسسات الفلاحية). أما فيما يخص مجال الصيد البحري فلقد خصصت له نسبة 14.52 % فقط، ويشمل هذا المجال (تنمية الصيد البحري وتربية المائيات، تحديث وتطوير تجهيزات الصيد البحري، حماية البيئة البحرية وتشجيع الصادرات في هذا القطاع).

● **التنمية المحلية والبشرية :** ولقد خصص لهذا المجال نسبة معتبرة تقدر بـ 45.75 % من اعتمادات برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويتضمن هذا مجال التنمية المحلية (المشاريع الهادفة إلى تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي، التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات على مستوى التراب الوطني، إنشاء وصيانة الطرقات الولائية والبلدية ومشاريع تزويد المياه الصالحة للشرب وغيرها من المشاريع المحلية)، أما مجال تنمية الموارد البشرية فتتضمن (تحسين مؤشرات التنمية البشرية في قطاعات التربية، التعليم العالي، والبحث العلمي، التكوين المهني، الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة والشؤون الدينية).

● **الأشغال الكبرى:** خصص لهذا المجال نسبة معتبرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتي تقدر بـ 40.10 % وتتوزع اعتمادات هذا المجال على ثلاثة قطاعات أساسية:

- 1.تجهيزات الهياكل بقيمة:142.9 مليار د.ج.
- 2.تنمية وتنشيط المناطق الريفية (الجبليّة، الهضاب العليا، الواحات) بقيمة:32 مليار د.ج.
- 3.السكن والعمران بقيمة:35.6 مليار د.ج.

ب الآثار المتوقعة من برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال التشغيل

إن الهدف العملي الذي يتضمنه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو إعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب الشغل، لا سيما عبر ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، وإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية وتعزيز التجهيزات الاجتماعية الجماعية، وتغطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية. و عليه فإن أهم الآثار المنتظرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي هي الرفع من الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة. والذي يهمننا في هذه الدراسة هو البحث في الآثار المتوقعة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال التشغيل.

ففيما يخص تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل¹، يتوقع من هذا البرنامج إنشاء 713.150 منصب عمل منها 296.300 منصب دائم، أي نسبة معتبرة تصل إلى 42.5 % . وتتحصر القطاعات التي توفر مناصب الشغل في قطاع الفلاحة (46.3 %)، الصيد وموارد الصيد (14.02 %)،

¹ - مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سابق، ص: 143.

وبدرجة أقل في السكن وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (9.81 % لكل منها). ويقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب شغل في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـ 736.000 د.ج، ويتراوح في نسبة 50 % تقريبا من متوسط تكلفة التشغيل التقليدي. و الجدول التالي يوضح لنا باختصار حجم النفقات العامة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل قطاع، وعدد مناصب العمل المتوقع إنشائها.

الجدول رقم (5-25): توقعات مناصب العمل المنشأة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية.

التشغيل المتوقع							النفقات العامة 10 ⁹ د.ج	
تكلفة إنشاء منصب العمل د.ج (1)	%	إجمالي المناصب	%	المناصب الدائمة	%	المناصب المؤقتة		
169.394	46.3	330.000	/	/	79.2	330.000	55.9	الفلاحة
95.000	14.02	100.000	33.7	100.000	/	/	9.5	الصيد والموارد البحرية
2.226.601	7.11	50.750	3.3	9.900	9.8	40.850	113	التنمية المحلية
628.571	9.81	70.000	20.2	60.000	2.4	10.000	44	السكن والعمران
3.349.693	2.3	16.300	0.4	1.300	3.6	15.000	54.6	هياكل السكك الحديدية
1.078.571	5.89	42.000	13.5	40.000	0.5	2.000	45.3	الأشغال العمومية
610.000	1.4	10.000	/	/	2.4	10.000	6.1	البيئة
3.230.769	0.73	5.200	0.06	200	1.2	5.000	16.8	الطاقة
7.692.307	0.18	1.300	0.1	300	0.2	1.000	10	الاتصالات
425.000	0.56	4.000	0.3	1.000	0.7	3.000	1.7	مشروع بوغزول
26.950.000	0.14	1.000	0.3	1.000	/	/	26.95	التربية
15.079.365	0.08	630	0.3	630	/	/	9.5	التكوين المهني
2.500.000	1.06	7.560	2.5	7560	/	/	18.9	التعليم العالي
3.942.675	0.44	3.140	1.0	3140	/	/	12.38	البحث العلمي
14.700.000	0.14	1.000	0.3	1.000	/	/	14.7	الصحة والسكان
21.052.631	0.02	190	0.06	190	/	/	4	الشباب والرياضة
38.750.000	0.1	80	0.02	80	/	/	3.1	الاتصال والثقافة
/	/	/	/	/	/	/	0.3	الوكالة الوطنية للتشغيل
128.571	9.81	70.000	23.6	70.000	/	/	9	أشغال المنفعة العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة
/	/	/	/	/	/	/	1.8 (2)	القرض المصغر
/	/	/	/	/	/	/	7.7	باقي النشاطات الاجتماعية
/	/	/	/	/	/	/	46.58	دعم الإصلاحات
/	/	/	/	/	/	/	13.28	الباقي
736.170	100	713.150	100	296.300	100	416.850	525	الإجمالي

المصدر: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (مصالح رئاسة الحكومة)، مأخوذ من موقع الإنترنت التالي:

www.cg.gov.dz/dossier/plan-relevance.htm (20/05/2005).

(1): من إعداد الطالب.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن أكبر نسبة من التشغيل المتوقع من برنامج الإنعاش

الاقتصادي كانت في القطاع الفلاحي والصيد البحري، إلا أن أغلب هذه المناصب مؤقتة، كما أن

تكلفة إنشاء منصب عمل في هذا القطاع منخفضة (1694.39 د.ج) مقارنة بمتوسط تكلفة إنشائه في

إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ككل المقدرة بـ (736.170 د.ج) وهذا ما يدل على المرونة

المرتفعة المتوقعة للطلب على اليد العاملة بالنسبة للاستثمار في هذا القطاع. أما فيما يخص مناصب الشغل الدائمة فتتوزع في قطاع الصيد والموارد البحرية، بالإضافة إلى قطاع السكن والعمران و الأشغال ذات المنفعة العمومية، إلا أن هذه المناصب تتميز بانخفاض الأجر فيها وخاصة بالنسبة إلى الأشغال ذات المنفعة العمومية. أما نسبة التشغيل الدائم في قطاع الأشغال العمومية فقد بلغت نسبة معتبرة إلا أن تكلفة إنشاء منصب عمل في هذا القطاع مرتفعة، مما يجعل مرونة التشغيل لحجم الاستثمارات في هذا القطاع منخفضة.

2-3-3: تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وأثره على التشغيل.

إن تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يتوقف على مدى تحقيق هذا البرنامج للأهداف المسطرة، ومن الصعوبة بما كان دراسة كل الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، وذلك لتعددتها بالإضافة إلى تداخل برامج أخرى تسعى إلى تحقيق نفس أهداف هذا البرنامج. وسوف أركز في دراسة تقييم هذا البرنامج على مدى تحقيق هدف التشغيل باعتباره موضوع دراستنا، بالإضافة إلى هدف الرفع من الإنتاج والنمو الاقتصادي لما له من علاقة وطيدة بسوق الشغل.

إن الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003¹، ويمكن الاعتماد على هذه الحصيلة باعتبار أن أغلب المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة (2003/2001)، بحيث نسبة الاعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة تقدر بـ 96.22 % وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج.

فحسب الحصيلة الرسمية لمصالح رئيس الحكومة، إن برنامج الإنعاش الاقتصادي سمح بإحداث 728.666 منصب شغل دائم ومؤقت، وذلك خلال الفترة (2003/2001)، وهذا العدد يفوق عدد مناصب الشغل التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال الفترة (2004/2001) والمقدرة بـ 713.150 منصب عمل. وبناء على ما سبق، فإن هذا البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل وبزيادة قدرها 15.516 منصب عن المتوقع بدون احتساب المناصب التي تم إنشائها خلال 2004 من هذا البرنامج. و الجدول التالي يبين لنا توزيع هذه المناصب المحدثة من جراء هذا البرنامج على مختلف القطاعات الاقتصادية.

¹ - تم الاطلاع على حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من موقع الانترنت التالي:

الجدول رقم (5-26): مناصب الشغل المحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2003/2001).

النسبة المئوية %	مناصب الشغل الموفرة	القطاعات
37,60 %	273.976	الزراعة والصيد البحري
11,50 %	83.805	السكن والعمارة
08,87 %	64.661	التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي.
06,61 %	48.166	الرياضة
04,95 %	36.033	أشغال عمومية
04,69 %	34.197	مساعدات وحماية اجتماعية
02,66 %	19.381	منشآت إدارية
02,38 %	17.331	منشآت شبابية وثقافية
01,54 %	11.250	طاقة
01,51 %	11.028	صحة
01,41 %	10.253	اتصالات
00,71 %	5.182	بيئة
00,29 %	2.119	صناعة
00,24 %	1.744	نقل
00,06 %	408	دراسات ميدانية
100 %	728.666	المجموع

المصدر: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (مصالح رئاسة الحكومة)، ص: 8. مأخوذ من موقع الإنترنت التالي:
www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm (20/05/2005).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن أكبر نسبة من مناصب الشغل المحدثة كانت في قطاع الزراعة والصيد البحري وذلك بنسبة 37.60 %، ثم يليه قطاع السكن والعمارة بنسبة 11.50 %، وكلا القطاعين يمتازان بمناصب عمل مؤقتة، مما يجعل هذه المناصب معرضة للزوال في حالة توقف تمويل هذان القطاعان عن طريق النفقات العامة. أما نسبة مشاركة بقية القطاعات في التشغيل فإنها تبقى ضعيفة خاصة قطاع الصناعة الذي لم يتأثر كثيرا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا ما يدل على أن زيادة الطلب الكلي عن طريق هذا البرنامج لم تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية المحلية، وهذا ما يؤكد بقاء ركود هذا القطاع وضعف مشاركته في استيعاب اليد العاملة. كما يلاحظ تناقض كبير في الإحصائيات، فحسب إحصائيات مصالح رئيس الحكومة فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد أنشأ 728.666 منصب عمل، إلا أن إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات تشير إلى أن الزيادة في حجم اليد العاملة قد ارتفعت بـ 504.064 منصب عمل خلال الفترة (2003/2000)¹. إن هذا التناقض يدل على أن الحصيلة التي أعلن عنها بشأن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مضخمة. أما بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي تم التركيز عليه في برنامج الإنعاش الاقتصادي في خلق مناصب العمل، فإنه حسب الحصيلة المقدمة لهذا البرنامج فقد ارتفع حجم اليد العاملة فيه بـ 273.976 منصب، إلا

¹ - لقد تم حساب هذا التغير في حجم اليد العاملة من خلال معطيات الملحق رقم (09).

أن إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات تشير إلى أن حجم اليد العاملة في هذا القطاع قد ارتفعت بـ 100.000 منصب فقط خلال الفترة (2003/2001). إن كل هذه التناقضات تشير إلى أن الحصيلة المقدمة بشأن تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التشغيل غير واقعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن خلق مناصب العمل يجب أن يتزامن مع ارتفاع في مستوى الإنتاج، وإلا فإن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار هذه المناصب وزوالها في حالة توقف الإنفاق على هذه القطاعات. ونطرح الآن التساؤل التالي: هل مناصب الشغل المحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كانت متزامنة مع ارتفاع في الإنتاج أم أنها ناتجة عن النفقات العامة الأولية فقط؟

للإجابة على هذا التساؤل يجب دراسة تطور كل من اليد العاملة والإنتاج (خارج قطاع المحروقات) خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي، والجدول التالي يبين لنا تطور الإنتاج الداخلي الإجمالي ومعدل نموه خلال الفترة (2003/1999).

الجدول رقم (5-27): تطور الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة (2003/1999)

2003	2002	2001	2000	1999	
4711028.2	4038600.9	3788568.3	3698683.7	2825227.6	الإنتاج المحلي الإجمالي
%16,65	%6,60	%2,43	% 30,92	/	معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (04)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بلغ أقصاه سنة 2000 وذلك راجع إلى انتعاش سعر البترول الذي ارتفع من 18.03 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 28 دولار للبرميل سنة 2000، أما خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي فإن معدل نمو الإنتاج كان في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2001 (2.43 %) ليرتفع سنة 2003 إلى 16.65 %، لكن هذا المعدل يتضمن نمو الإنتاج في قطاع المحروقات الذي هو خاضع إلى تغيرات أسعار البترول، ولمعرفة مدى تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي على الإنتاج يجب دراسة نمو الإنتاج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وهذا ما يوضحه الجدول التالي والذي يمثل تطور معدل نمو الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (5-28): تطور معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2003/1999)

2003	2002	2001	2000	1999	
22,24	1,24	19,05	3,75	10,72	معدل نمو إنتاج قطاع الفلاحة
5,81	4,25	7,53	7,53	5,29	معدل نمو إنتاج قطاع الصناعة
8,40	15,42	9,75	7,66	2,20	معدل نمو إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية
9,92	7,61	13,69	1,49	19,18	معدل نمو إنتاج قطاع الخدمات
26,82	2,29	-10,67	81,42	39,60	معدل نمو إنتاج قطاع المحروقات

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق (12)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نمو إنتاج القطاع الفلاحي غير مستقر وذلك حسب الظروف المناخية، بحيث ارتفع سنة 2001 إلى 19.05 % والتي بدأ فيها تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي لكنه انخفض سنة 2002 إلى 1.24 % ليعاود الارتفاع سنة 2003. وهذا يدل على أن نمو الإنتاج في هذا القطاع كان خاضعا بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية، وليس استجابة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان تأثيره ضعيفا مقارنة بحجم النفقات التي تم إنفاقها على هذا القطاع. ونفس الشيء ينطبق على قطاع الصناعة، حيث أن معدل نموه كان مستقرا بين 5 % إلى 7 %، وهذا يدل على أن هذا القطاع لم يستجب بدرجة كبيرة لبرنامج الإنعاش. ونفس الشيء ينطبق على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات. إن التحسن الطفيف في معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي كان ناتجا بالدرجة الأولى من التحسن في سعر البترول، ولم يكن ناتجا عن آثار هذا البرنامج، وعليه فإن هذا البرنامج لم يكن له الأثر الكبير على حفز النمو الاقتصادي رغم المبالغ الضخمة المخصصة له نتيجة ضعف إنتاجية النفقات العامة كما رأينا ذلك في المبحث الثاني من الفصل الرابع. إن مناصب العمل المحدثة من هذا البرنامج معرضة للزوال لأنها غير منتجة. إن الجدول التالي يوضح تطور نمو اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم (5-29): تطور معدل نمو اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2004/2000)

2004	2003	2002	2001	2000	
% 14.52 +	% 8.8 +	% 8.2 +	% 12 +	/	قطاع الفلاحة
% 31,84 +	% 5.4 +	% 7.0 +	% 2.8 +	% 5.1 +	قطاع البناء والأشغال العمومية
% 21,02 +	% 1.1 +	% 0.3 +	% 1.0 +	% 0.8 +	قطاع الصناعة
% 13.22 +	% 3.7 +	% 3.7 +	% 2.0 +	% 1.4 +	قطاع الخدمات
% 20.15+	% 4.75+	% 4.8+	% 4.45+	/	المعدل العام

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (14)

إن قراءة في الجدول أعلاه تظهر أن معدل نمو اليد العاملة كان مستقرا خلال الفترة (2003/2001) والذي كان حوالي 4.5 %، ولقد استحوذ قطاع الفلاحة و قطاع البناء والأشغال العمومية على النسبة الكبيرة من هذا النمو في اليد العاملة بسبب الحجم الكبير للنفقات العامة المنفقة في إطار هذا البرنامج. بالرجوع إلى سنة 2004، يتضح لنا النمو الكبير لليد العاملة في جميع القطاعات، حيث بلغ المعدل الإجمالي 20.15 %، وهذا لم يكن بسبب زيادة حقيقية في عدد مناصب الشغل وإنما بسبب تغيير طريقة المسح التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات، بحيث أدرج في هذا المسح فئة العمال غير المنتظمين والعمال الذين ينشطون في السوق الموازية، وترتب على ذلك زيادة مفاجئة في اليد العاملة خلال سنة واحدة.

إن هذه الدراسة أظهرت أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان له أثر إيجابي على زيادة التشغيل والتقليص من معدل البطالة، إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيراً ظرفياً ومرهوناً باستمرار الإنفاق على هذه القطاعات للمحافظة على مستوى التشغيل نتيجة التأثير الضعيف لهذا البرنامج على الإنتاج باعتبار أن الرفع من الإنتاج هو الوسيلة المثلى لخلق مناصب عمل جديدة. لكن السياسة الإنفاقية التوسعية كان لها تأثير على متغيرات اقتصادية أخرى كمعدل التضخم الذي شهد ارتفاعاً طفيفاً خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ارتفع من 0.3 % سنة 2000 إلى 4.23 % سنة 2001، ثم ليبلغ 2.59 % سنة 2003، وذلك ناتج عن السياسة الاقتصادية التوسعية المتبعة، لكن هذا التأثير كان ضعيفاً. والسبب في ذلك يعود إلى أن جزءاً كبيراً من نفقات برنامج الإنعاش الاقتصادي قد وجهت إلى استيراد التجهيزات اللازمة لهذا البرنامج، بحيث ارتفعت حصة الواردات بمقدار 7.52 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية خلال فترة البرنامج، أي بزيادة قدرها 72.18 %. وقد تفسر هذه الزيادة المعتمدة في حصة الواردات بزيادة الطلب الكلي وقصور الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة لهذه الزيادة.

إن الاعتماد على سياسة إنفاقية توسعية من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وخلق مناصب العمل، يبقى مرهوناً بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الزيادة في النفقات العامة، وهذا ما يتطلب إنتاجية مرتفعة نوعاً ما للنفقات العامة سواء بالنسبة لنفقات التشغيل أو نفقات التجهيز. ويجب مراجعة ترتيب بنود الإنفاق الاستثماري بحيث تكون الأولوية للمشروعات المولدة لأكثر قدر من فرص العمل، أو تلك المحفزة للقطاع الخاص حتى يولد مزيداً من فرص العمل في الاقتصاد الوطني، وتكمن المعادلة الصعبة التي تواجه سياسة الإنفاق العام التوسعية فيما يلي:

- تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الدخل في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الإنتاج وفرص التشغيل (بافتراض وجود مرونة مقبولة للجهاز الإنتاجي اتجاه النفقات العامة).
- ولكن زيادة الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص وارتفاع معدل التضخم.

وبالتالي تكمن المعادلة الصعبة في أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة التشغيل بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم، وهذا ما يجعل الحكومة تقدم على صياغة سياسة إنفاقية متوازنة تعمل على زيادة التشغيل دون ارتفاع في معدل التضخم من خلال تشجيع القطاع الخاص على المزيد من الإنفاق ومزيد من الاستثمار وتوفير المناخ المناسب.

خلاصة الفصل الخامس:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال الفترة (1994/2004)، ومحاولة ربطها بتغيرات التشغيل لمعرفة مدى تأثير هذه السياسة على سوق الشغل، حيث تناولنا سياسة الإنفاق العام التي اتبعت خلال فترة التعديل الهيكلي (1994/1998)، والتي تميزت بانخفاض في معدل نمو النفقات العامة من أجل التقليل من عجز الموازنة العامة والتخفيض من معدلات التضخم المرتفعة. ولقد نجحت هذه السياسة في تحقيق هذين الهدفين إلى حد ما، أما بالنسبة لتأثيرها على مستوى التشغيل فكان سلبيا ولكن ضروريا لعدم إنتاجية بعض النفقات العامة والتي تم تخفيضها كنفقات التسيير (خاصة نفقات أجور الموظفين) ونفقات صندوق تطهير المؤسسات العمومية، اللذان كانا يحافظان على مناصب الشغل آنذاك. وفي المقابل فإن سياسة الإنفاق العام خلال تلك الفترة تميزت بتوقف الاستثمارات العامة والذي أثر سلبا على كل من الإنتاج و مستوى التشغيل حيث وصلت نسبة نفقات التجهيز إلى 25 %، وهي نسبة منخفضة جدا بالنظر إلى حالة الركود التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري آنذاك.

أما سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي فقد تميزت بإعادة الاعتبار لنفقات التجهيز ودعم النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى توفر فوائض مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة. فلقد كانت هذه السياسة مدعمة لزيادة التشغيل، سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير (نفقات أجور الموظفين) أو نفقات التجهيز. وتم التوصل إلى أن آثار هذه السياسة التوسعية على مستوى التشغيل (خاصة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) كانت ظرفية ومرهونة بمدى استمرار هذه النفقات، ويعود ذلك إلى ضعف إنتاجية هذه النفقات، بالإضافة إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستثمار. إن هذا الأخير يرجع إلى بعض العوامل الهيكلية كتباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة، سواء تعلق الأمر بإصلاحات المنظومة المصرفية أو الأجهزة الإدارية الحكومية. ومنه فمن الضروري أن يتم تطبيق هذه السياسة الانفاقية التوسعية بالتوازي مع الإسراع في تنفيذ هذه الإصلاحات الاقتصادية.

الخلاصة

خاتمة

ينتج عن تطبيق أي سياسة اقتصادية آثار مهمة على الاقتصاد الوطني، وتختلف هذه الآثار حسب طبيعة هذه السياسة المطبقة، بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية التي تم فيها تطبيق هذه السياسة. كما أن لكل سياسة آثار مرغوبة وآثار غير مرغوبة، الأمر الذي يجعل أصحاب القرار يفاضلون بين هذه السياسات حسب أهمية كل هدف ودرجة تحققه في الاقتصاد.

وتعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم السياسات الاقتصادية التي لها آثار واضحة على الاقتصاد وخاصة بالنسبة للدول النامية كالجائر. إن هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها حفز النمو الاقتصادي والرفع من مستوى التشغيل والحد من البطالة، وهذا ما اعتمده الجائر مؤخرا من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

في هذا السياق انصبت دراستنا على مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل (سوق الشغل) في الجائر، و كيفية تفعيلها. وحتى يتم إدراك هذا التأثير، درسنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وأهم الأسباب التي تؤدي إلى تزايدها مع التلميح لحالة الجائر.

ثم درسنا في الفصل الثاني أهم الطرق المستعملة في تمويل هذه النفقات، بحيث تناولنا تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب و حدود الاعتماد على هذه الوسيلة وأهم الآثار المترتبة عنها، ثم تناولنا تمويل النفقات العامة عن طريق القروض العامة وكذا دراسة أهم الآثار المترتبة عن استعمال هذه الوسيلة، وفي الأخير تطرقنا إلى الطريقة الثالثة المستعملة في تمويل النفقات العامة وهي التمويل بالإصدار النقدي مع التطرق إلى آثاره الإيجابية والسلبية، وقد قمنا بدراسة حالة الجائر عند التطرق إلى كل وسيلة من وسائل تمويل النفقات العام.

درسنا في الفصل الثالث بعض المعايير المستعملة في تخصيص النفقات العامة وأهم الآثار الناتجة عنها، حيث تطرقنا إلى مختلف المعايير التي يستند عليها أصحاب القرار في توزيع النفقات العامة، ثم تناولنا مفهوم ترشيد سياسة الإنفاق العام ومحاولة دراستها في الجائر، وفي الأخير قمنا بسرد مختلف الآثار التي يمكن أن تترتب عن النفقات العامة.

درسنا في الفصل الرابع العلاقة التي تربط الإنفاق العام بالنمو والتشغيل، حيث تطرقنا إلى الإطار النظري لعلاقة الإنفاق العام بالنمو والتشغيل، ثم قمنا بدراسة مدى إنتاجية النفقات العامة في الجائر باعتباره شرط رئيسي لتحقيق العلاقة السابقة، ثم قمنا بدراسة مدى مرونة العمالة (التشغيل) لنمو الإنتاج باعتباره كذلك شرط ضروري لتحقيق هذه العلاقة.

كما حاولنا في الفصل الخامس والأخير التطرق إلى تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر ومدى تأثيرها على التشغيل (الطلب على اليد العاملة)، حيث قمنا بتقسيم فترة الدراسة (2004/1994) إلى فترتين أساسيتين، واللذان تتمثلان في فترة التعديل الهيكلي (1998/1994)، وفترة الإنعاش الاقتصادي (2004/1999)، وذلك للاختلاف الواضح في سياسة الإنفاق العام المطبقة خلال الفترتين، ومن أجل مقارنة نتائج هذين السياستين على مستوى التشغيل.

و من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج التي يمكن اختصارها فيما يلي:

إن تقسيم النفقات العامة وتصنيفها لا يخضع إلى معيار محدد، و إنما يكون حسب النظام الاقتصادي المتبع والأهداف المتوخاة من هذه النفقات، لذلك يوجد اختلاف كبير في كيفية تصنيف النفقات العامة، خاصة بين الدول المتقدمة التي تتبع نظام اقتصاد السوق، والدول النامية التي مازالت لم تصل إلى هذه المرحلة، مما يصعب من عملية المقارنة في هذا المجال.

إن هيكل النفقات العامة بالنسبة للجزائر مازال منحازا لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، رغم الارتفاع الملحوظ في نفقات التجهيز مؤخرا.

من أهم الأسباب الرئيسية لتزايد النفقات العامة في الجزائر، ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام. ونظرا لتذبذب هذا الأخير نتيجة تذبذب أسعار البترول فإن نمو هذه النفقات غير مستقرة.

سياسة الإنفاق العام تابعة للسوق البترولية نظرا لضعف حصة الإيرادات الضريبية وخاصة المباشرة منها مقارنة بحصة الجباية البترولية.

-تختلف المعايير المستخدمة في توزيع النفقات العامة حسب الظروف الاقتصادية لكل بلد، واهتمامات أصحاب القرار بتحقيق أهداف معينة على حساب أهداف أخرى.

يعتبر ترشيد سياسة الإنفاق العام ضرورة حتمية من أجل الرفع من إنتاجية هذه النفقات، إلا أن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم سياسة الإنفاق العام التشفية والتي اعتمدها الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي، والتي كان لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

يمكن التأثير على النمو الاقتصادي والتشغيل عن طريق سياسة الإنفاق العام عن طريق زيادة النفقات العامة، ولكن يجب توفر شروط مهمة في الاقتصاد حتى تؤدي هذه السياسة دورها، ومن أهم هذه الشروط أن تكون النفقات العامة منتجة، بالإضافة إلى توفر مرونة مرتفعة نوعا ما للطلب على اليد العاملة بالنسبة للتغيرات في الإنتاج.

إنتاجية النفقات العامة في الجزائر ضعيفة، وخاصة بالنسبة لنفقات التسيير التي لم تكن لها علاقة موجبة مع نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي، والعكس بالنسبة لنفقات التجهيز التي كانت لها علاقة موجبة لكنها ضعيفة.

- مرونة الطلب على اليد العاملة بالنسبة للإنتاج الداخلي الإجمالي في الجزائر تبقى ضعيفة حيث لم تتعدى 0.32 % خلال فترة دراستنا والتي تفوق 0.5 % في بلدان أخرى. كما أن هذه المرونة غير مستقرة، وتختلف من قطاع إلى آخر، حيث وجدناها مرتفعة في قطاع الفلاحة والخدمات، على عكس قطاع الصناعة الذي كانت مرونته منخفضة.

إن عدم توفر الشروط الملائمة لأن تكون سياسة الانفاق العام فعالة في الرفع من النمو الاقتصادي والتشغيل، جعل هذه السياسة تؤثر على سوق الشغل ظرفيا نتيجة تأثيرها الضعيف على نمو الإنتاج غير المتوافق مع نمو العمالة.

تقد كان للسياسة الانفاقية التقشفية المتبعة في الجزائر خلال برنامج التعديل الهيكلي آثار سلبية على التشغيل، سواء تعلق الأمر بتخفيض نفقات أجور الموظفين، أو تخفيض نفقات التجهيز من خلال تخلي الخزينة العامة عن تمويل المؤسسات العمومية التي أفلست وتم تسريح عمالها.

- سياسة التقشف كانت مبررة بعدم إنتاجية النفقات العامة في تلك الفترة و عجز الموازنة العامة، لكن انعكاسها على النمو والتشغيل كان سلبيا.

إن السياسة الانفاقية التوسعية المتبعة بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي كانت إيجابية على ارتفاع حجم اليد العاملة وخاصة خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. هذا الارتفاع لم يكن له تأثير يذكر على الزيادة في الإنتاج ما عدا قطاع المحروقات الذي يخضع بالدرجة الأولى إلى تغيرات أسعار البترول.

تبقى نسبة أجور الموظفين في القطاع الحكومي إلى الإنتاج المحلي الإجمالي (PIB) مرتفعة في الجزائر، والتي بلغت خلال فترة الدراسة حوالي 8 %، حيث لا تتعدى هذه النسبة في دول شرق آسيا (تايلندا، الفلبين) 5 %، وهذا ما جعل الحكومة تحجم عن توظيف عدد كبير في هذا القطاع.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها مناسبة لتفعيل سياسة الإنفاق العام اتجاه النمو والتشغيل.

يجب تنويع إيرادات الميزانية العامة، وخاصة الرفع من الإيرادات الضريبية التي تعتبر الوسيلة المثلى لضمان استمرار تمويل الميزانية العامة، وبذلك يمكن التوسع في النفقات العامة وخلق مناصب شغل سواء في القطاع الحكومي أو القطاعات الأخرى.

يجب الرفع من إنتاجية نفقات التسيير وذلك عن طريق تخفيض النفقات غير الضرورية، بالإضافة إلى رفع إنتاجية اليد العاملة في القطاع الحكومي، حتى لا تكون نفقات أجور الموظفين عالية على ميزانية الدولة.

التشديد على مراقبة وتنفيذ النفقات العامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات والإعانات المقدمة للشباب في إطار خلق مناصب شغل لهؤلاء الشباب، حيث اغلب هذه المساعدات لا تذهب إلى مستحقيها.

العمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بتوجيه المزيد من الدعم لها، وإنشاء حاضنات الأعمال التي لها دور كبير في تقديم المساعدات الفنية لهذه المؤسسات، وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة ورفع الإنتاج.

العمل على توجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في البنية التحتية، مما يوفر مناصب عمل ظرفية، بالإضافة إلى توفير البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص، الذي يعول عليه كثيرا في زيادة التشغيل.

العمل على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي شرع فيها منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وذلك لأن الظروف الاقتصادية السائدة الآن في الجزائر لا تسمح بتجاوب الجهاز الإنتاجي للزيادة في حجم النفقات العامة.

المراجع:

(1) باللغة العربية:

الكتب:

- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978.
- السيد عبد المولى، المالية العامة المصرية، مصر، 1993.
- بلغزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- بساعد علي، "المالية العمومية"، مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة، ديسمبر، 1992.
- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- حامد عبد المجيد دراز و سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- سامي خليل، الكتاب الأول في نظرية الاقتصاد الكلي "المفاهيم والنظريات الأساسية"، الكويت 1994.
- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييمية"، الإسكندرية، 2000.
- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1976 - عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية و تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية "المحاسبة الوطنية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية،
- فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.
- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003.
- محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، دالي إبراهيم الجزائر، 1994.

- محمود إبراهيم الوالي ، علم المالية العامة ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

- مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة، السياسات المالي ة للنظام الرأسمالي)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.

- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994.

- يونس أحمد البطريق ، عبد العزيز علي السوداني ، اقتصاديات النشاط الحكومي " تحليل قرارات الإنفاق العام"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية(حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة"الإحصاء والاقتصاد التطبيقي"، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، جوان 2003.

- فرحي محمد، النمذجة القياسية و ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1999/1998.

- احمين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية" وآثارها على البطالة والتشغيل"حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (فرع التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص: 214.

- باغوس عبد القادر، دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر، رسالة ماجستير، فرع النقود والمالية، جامع الجزائر، (1999/1998).

- بطاهر جمال الدين ، مراقبة تنفيذ النفقات العامة في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة علوم تسيير، 2002/2001.

-بالهاشمي خيرة ، أثر الإصلاحات الاقتصادية في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2001/1967)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

القوانين والمراسيم:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 80 يتضمن قانون المالية الصادر في 2000/12/24.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 83. الصادرة في 5 ذو القعدة 1424هـ، الموافق لـ 29 ديسمبر 2003.

- مرسوم تنفيذي رقم 91-75 المؤرخ في 16 مارس 1991 يحدد كيفية حساب التخصيص الخاص رقم 063-302 الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

- المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.
- المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.
- المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

التقارير، المجلات، الدوريات، المداخلات، الجرائد:

- البشير عبد الكريم ، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر ،مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية الكلية، جامعة أبو بكر بالقايد (تلمسان)، 30/29 نوفمبر 2004.
- مجيد عبد جعفر الكرخي ، الإنفاق الحكومي والتحديات الاجتماعية في الوطن العربي (دراسة تحليلية في واقع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في الموازنات العامة للدول العربية) ، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بحوث المؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب.
- زين العابدين بري ، العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970-1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلة رقم 15، العدد 2، 2001.
- كريم الناشبي و آخرون ، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، 24 أكتوبر 2004.
- مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2003.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 1997، 2000، 2001.
- وزارة العمل والحماية الاجتماعية ، أشغال الندوة الوطنية الأولى حول الحماية الاجتماعية ، الجزائر، ماي، 2000.
- تقرير حول الوضعية المالية والنقدية للجزائر 1996، بنك الجزائر.
- تقرير حول الوضعية المالية والنقدية للجزائر 2003، بنك الجزائر.
- الجزائر بالأرقام، نتائج 1998-1999، الديوان الوطني للإحصائيات.
- تقرير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ديسمبر 2000.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي حول التنمية البشرية لسنة 2000، نوفمبر 2001.
- مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 (الجزء الأول)، وزارة المالية، سبتمبر 1999.
- مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، جوان 2002.
- الجزائر، تونس، المغرب، التقدم في مجال التنمية، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004.

(2) المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

-**Alain Barrer**, Politique Financière, DALLOZ, PARIS, 1958.

- **Ande Chaineau**, Lexique Economie Général, PUF; 1979.

-**Bernard Bernier, Yves Simon**, Manuel initiation a la macroéconomie,chever d imprimer sur le presses de la SNEL SA, Avril 2001,PARIS.

-**Claude Sobry, Jean-Claude Verez**, Eléments De Macroéconomie (une approche empirique et dynamique), ellipses, Paris,1996.

-**Dahmani .A.**,: l'économie algérienne a l'épreuve, CASBAH,Alger,1999-
p 191

-**François Deruel & Jacques Buisso**, finances publiques « budget et pouvoir financier », paris, Dalloz, 13^e édition, 2001.

-**Gilbert Koenig**, Macroéconomie Internationale, economica, Paris, 1997.

-**Luc Saïdj**, Finances Publiques, Dalloz, 3^e édition, Paris, 2000.

-**Philippe Le Bolloch & Yvon Le Fiblec**, Economie Générale, Bertrand-la Coste, Paris, 1994.

التقارير، المجلات، الدوريات، المداخلات:

-Rapport sur la situation économique et sociale en 1997, (O.N.S), édition septembre 1998.

-**Mokhtari Fayçal et Tchikou Faouzi**; Dépenses publiques, croissance économique et productivité des facteurs en algerie, en période transition, colloque international sur: les politiques économiques (réalités et perspectives);29 et 30 novembre 2004, université aboubakr belkaid (Tlemcen).

-Direction Générale du Trésor.

-Rétrospective statistique 1970-1996, édition O.N.S, 1996.

-commissariat à la planification et la prospective, la pauvreté en algerie (2000), septembre 2004.

المراجع الالكترونية:

- www.cg.gov.dz/dossier/plan-reliance.htm (20/05/2005)
- www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm (15/05/2005).
- <http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm>. (15/05/2005).
- <http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm> (25/05/2005).
- http://www.joradp.dz/JO2000/2004/011/A_Pag.htm (24/05/2005).
- <http://www.aclimoges.fr/bleucl/SES/cours/terminale/travail/appro/phillips.html>
(15/06/2005)

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور النفقات العامة الاسمية للفترة (2004/1993)

الوحدة: مليون د.ج

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات الاسمية Gn	503950	613700	734876	848600	946217	1022697	1098577	1176095	1452360	1560000	1711110	1877780

Source :* Ministers Des Finances, Direction Général du Budget.

الملحق رقم (2): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (PIC) للفترة (2004/1993)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الرقم القياسي لأسعار PIC	235,51	303.91	394.42	468.12	494.93	519.44	532.2	533.8	557.5	565.49	580.11	600.7

Source : http://www.ons.dz/ipc/Ev_g90-98.htm (14/05/2005).

الملحق رقم (3): تطور عدد السكان للفترة (2004/1993)

الوحدة: مليون نسمة.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد السكان P	27.496	28.060	28.566	29.045	29.507	29.965	30.416	30.879	31.357	31.848	32.364

Source : <http://www.ons.dz/Demogr/pop-titres.htm> (22/05/2005).

الوحدة: مليون د.ج

الملحق رقم(04): تطور الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي (PIB n) للفترة (2003/1993).

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
* الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي PIB n	1005031,4	1274944	1743631,8	2256712,6	2432462,9	2444370,2	2825227,6	3698683,7
السنوات	2001	2002	2003					
* الإنتاج المحلي الإجمالي الاسمي PIB n	3788568.3	4038600.9	4711028.2					

Source: O.N.S, Données statistiques, les comptes économiques, n° 338 et 405.

الملحق رقم(05): مكونات إيرادات الميزانية العامة (2003/1994)

السنوات	إيرادات المحروقات	إيرادات ضريبية	إيرادات غير ضريبية	إيرادات أخرى	مجموع الإيرادات
1994	222.18	175.95	28.00	8.05	434.18
1995	336.15	233.15	22.86	8.68	600.84
1996	495.99	290.60	27.10	11.45	825.15
1997	564.76	314.01	32.10	15.78	926.68
1998	378.55	329.82	51.42	14.70	774.51
1999	588.30	314.80	43.60	3.90	950.50
2000	1213.2	349.50	15.40	00	1578.10
2001	1001.4	398.20	90.30	15.6	1505.50
2002	1007.9	482.90	112.20	0.20	1603.20
2003	1350.0	519.90	96.70	00	1966.6

Source: Direction Générale du Trésor.

الملحق رقم(06): هيكل الإيرادات الضريبية للفترة(2003/1999)

السنوات	الضريبة على الدخل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	حقوق الجمارك	حقوق التسجيل والتابع	مجموع الإيرادات الضريبية
1999	72.2	149.7	80.2	12.7	314.8
2000	82.0	165.0	86.3	16.2	349.5
2001	98.5	179.2	103.7	16.8	398.2
2002	112.2	223.4	128.4	18.0	482.9
2003	126.2	231.4	143.2	19.1	519.9

Source: Direction Générale du Trésor.

الملحق رقم(07): الوضعية المالية للخزينة العامة للفترة(2003/1994).

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Recettes budgétaires	434.2	600.8	825.2	926.7	774.5	950.5	1124.9	1389.7	1576.7	1517.7
Dépenses budgétaires	461.9	589.1	724.6	845.2	875.7	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1752.7
Interventions du Trésor	-7.0	-2.4	-2.4	1.5	-0.1	0.3	-0.5	6.5	-30.8	-32.6
Solde global du Trésor (1)	-65.4	-28.2	75.3	66.1	-108.1	-16.5	398.9	179.1	10.4	262.9
Solde global du Trésor/PIB (%) (1)	-4.4	-1.4	3.0	2.4	-3.9	-0.52	9.91	4.18	0.23	5.13
Financement	65.4	28.2	-75.3	-66.1	108.1	16.5	-398.9	-179.1	-10.4	186.0
* Bancaire	-110.9	-129.2	-170.9	-52.0	4.4	-21.3	-407.0	-145.7	31.7	31.2
* Non bancaire	34.9	-14.8	-5.3	-14.1	20.2	35.8	105.7	85.3	32.8	236.0
* Extérieure	141.4	172.2	100.9	0.0	83.5	2.0	-97.6	-110.6	-74.9	-81.2

(1) - Y compris recettes Fonds de régulation des recettes.

Source: <http://www.finances-algeria.org/dgep/a33.htm> (17/06/2005)

الوحدة: مليون د.ج.

الملحق رقم (08): تطور التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للفترة (2004/1994).

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ABFF n	324134,9	407545,1	541826	639447,1	638119,7	728754,1	789798,6	852628,7
السنوات	2001	2002	2003					
التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ABFF n	965462,5	1111309,3	1265164,5					

Source: O.N.S, Données statistiques, les comptes économiques, n° 338 et 405.

الملحق رقم (09): تطور حجم العمالة للفترة (2004/1993).

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
حجم اليد العاملة	5.042	5.154	5.436	5.625	5.708	5.717	5.726	6.180	6.229	6.412	6.684	7.798

المصدر: احصائيات متفرقة للديوان الوطني للاحصائيات (O.N.S).

الملحق رقم (10): بنية إيرادات الميزانية العامة للفترة (2003/1999).

2003	2002	2001	2000	1999	الإيرادات السنوات
1966.6	1603.2	1505.5	1578.1	950.5	مجموع إيرادات الميزانية والهبات.....
1350	1007.9	1001.4	1213.2	588.3	إيرادات المحروقات.....
292.9	26.5	115.8	453.3	00	صندوق ضبط الموارد.....
616.6	595.1	488.5	364.9	358.4	إيرادات خارج المحروقات.....
519.9	482.9	398.2	349.5	314.8	• إيرادات الضريبة.....
96.7	112.2	90.3	15.4	43.6	• إيرادات غير ضريبة.....
43.5	37.6	46.6	00	27.1	تسيقات البنك المركزي.....
53.2	74.6	43.7	15.4	16.5	حقوق.....
00	0.2	15.6	00	3.9	هبات.....

Source: [HTTP://WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ/4-03.DOC](http://www.bank-of-algeria.dz/4-03.doc) (08/05/2005)

الملحق رقم (11): بنية النفقات العامة للفترة (2004/1993).

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
1877780	1711110	1560000	1452360	1176095	1098577	1022697	946217	848600	734876	613700	503950	مجموع النفقات
1179380	1097390	1050000	948760	830085	817693	760322	664717	547000	437976	355900	303950	نفقات التسيير
698400	613720	510000	503600	346010	280884	262375	281500	301600	296900	257800	200000	نفقات التجهيز

Source : Ministère Des Finances, Direction Générale du Budget.

الملحق رقم(12):تطور القيمة المضافة الاسمية حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2003/1994).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قطاع الفلاحة	145614,5	196559,5	277842,1	242703,2	324845.8	359665.8	346171,4	412119,5	417225.2	510033
قطاع الصناعة	161647,6	193904,7	213419,5	223180.5	256821.1	270395.5	290749,6	312655	325930.0	344868,9
قطاع البناء والأشغال العمومية	151781,3	191160,7	217685,1	243651	265412.1	271257.7	292046,3	320507,1	369939.3	401014,4
قطاع الخدمات	351586,4	459630,5	560299,1	633739,7	696673.6	830275.8	842670,4	958058,1	1030971.9	1133205,9
قطاع المحروقات	327346.7	724052.7	750415.3	838985.8	638212.5	890943.3	1616314.7	1443928.1	1477033.6	1873206.8

Source: O.N.S, Données statistiques, les comptes économiques,n° 338 et 405.

الملحق رقم (13): تطور أسعار البترول (2003/1994)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر البرميل	16,31	17,6	21,6	19,49	12,85	18,03	28	24,8	25.2	28.9

Source: <http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm> (15/06/2005)

الملحق رقم(14): تطور اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2004/1994).

السنوات	1994	1995	1996	1997	2000	2001	2003	2004
قطاع الفلاحة	1,023	1,084	1,154	0,884	0,87288	1,312	1,412	1.617
قطاع الصناعة	528	519	502	584	826	861	804	1.060
قطاع البناء والأشغال العمومية	667	678	705	588	617	650	799	967
قطاع الخدمات	2,107	2,224	2,28	3,651	3,862	3,406	3,667	4.152

المصدر: إحصائيات متفرقة للديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

الملحق رقم (15): تطور نفقات التجهيز المنجزة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (1998/1994).

القطاعات الاقتصادية	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	5143	6250	5796	6810	8620
الفلاحة	15830	19715	24315	28998	37273
الخدمات المنتجة	839	1905	1775	1517	3272
البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	31684	35711	42647	48499	55414
التربية و التكوين	17329	19366	24377	28811	33527
السكن	6848	4743	8843	9848	52692
الدفاع	27669	33891	43397	48823	18112
مخططات البلدية للتنمية	18475	19333	20772	20388	20789
مجموع الاستثمارات	123817	140914	171922	193694	229699
العمليات برأس المال	130402	154400	125900	82000	19565
مجموع نفقات التجهيز	254219	295314	297822	275694	249264

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية.

الوحدة: بالملايين

الملحق رقم (16): القوى العاملة و المشتغلون للفترة (2004/1999).

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Labor force	8,583	8,85	9,074	9,303	9,54	10,373
Agriculture	1,185	1,185	1,328	1,438	1,565	1,702
Other sectors	7,398	7,665	7,746	7,865	7,975	8,671
Employment	4,898	4,977	5,198	5,462	5,741	6,242
Agriculture	1,185	1,185	1,328	1,438	1,565	1,702
Industry	0,493	0,497	0,502	0,504	0,51	0,555
Construction and public Works	0,743	0,781	0,803	0,86	0,907	0,986
Government	1,42	1,44	1,456	1,503	1,546	1,681
Other	1,057	1,074	1,109	1,157	1,213	1,319

Source: Rapport du FMI N° 05/50, février 2005,p:16.